

رقم التسجيل: .....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

العنوان

**المعوقات الاقتصادية للسياسة النقدية  
في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري  
خلال الفترة 2001\_2019**

تحت إشراف

أ.د.

إعداد الطالبة:

زلاقي حنان

صلاح محمد

تاريخ المناقشة: ...../...../.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ محاضر "أ"	بوتيارة عنتر
مشرفا ومقررا	جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت -	أستاذ التعليم العالي	صلاح محمد
مناقشا	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -	أستاذ التعليم العالي	مطاي عبد القادر
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ محاضر "أ"	زيتوني كمال
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ محاضر "أ"	تمار التوفيق
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	أستاذ محاضر "أ"	قدوري نور الدين

الصفحة	فهرس المحتويات
	إهداء
	تشكرات
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
	مقدمة عامة
01	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية</b>
02	المبحث الأول: البنك المركزي وتطور السياسة النقدية
09	المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها
20	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.
45	<b>الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي</b>
46	المبحث الأول: التفسير الفكري لانتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي.
62	المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.
68	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي (كمؤشر للنشاط الاقتصادي).
79	<b>الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي</b>
80	المبحث الأول: نموذج التوازن في سوق السلع والخدمات.
84	المبحث الثاني: نموذج التوازن في سوق النقود.
95	المبحث الثالث: تحليل الآثار المتوقعة وغير المتوقعة للتوازن الخارجي على النمو الاقتصادي.

114	<b>الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر.</b>
115	المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.
128	المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.
137	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر قبل 2001.
148	المبحث الرابع: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020).
161	<b>الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي.</b>
162	المبحث الأول : مفهوم ومحددات التباطؤات الزمنية.
168	المبحث الثاني: مصادر حدوث التباطؤ الزمني.
177	المبحث الثالث: التباطؤات الزمنية من القرارات المتخذة الى النشاط الاقتصادي.
182	خاتمة عامة
187	قائمة المراجع
	الملخص

# تَشْكُرَات

الحمد لله الذي بفضلَه تتم الصالحات حمدًا يليق بجلال  
وجه وعظيم سلطانه أن وفقني لطلب العلم، والذي  
استجاب لدعائي بالنجاح إنه سميع مجيب الدعاء..  
الشكر والامتنان والعرفان بالجميل "للوالدين الكريمين"  
جمعني الله وإياهما في جنات الفردوس الأعلى إنه على كل  
شيء قدير...

أشكر الأستاذ المشرف "صلاح محمد" على اهتمامه الجاد  
بتمحيص العمل وسعة صدره اتجاهي لإتمام هذا البحث..  
حبا في الله واحتراما..

أشكر كل من ترك أثرا إيجابيا في نفسي خلال مسيرتي  
العلمية

# الإهداء

إلى:

الوالدين الكريمين

إلى عائلتي الصغيرة

إلى كل الاخوة والاخوات

إلى كل الزملاء

... زلاقي حنان ...

إن ظهور النظرية الاقتصادية الكلية وتفاقم الأزمات في البلدان المتقدمة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتخلفة، أدى إلى زيادة الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الكلية لما لها من قدرة كبيرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وسياسة المحيط، ولتبسيط الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة وذلك بإتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، حيث جعل من صانعها اتخاذ كل التدابير على أحسن وجه، إذ تشتمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة كالسياسة النقدية والسياسة المالية و السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف السياسية التجارية...

ومما لاشك فيه أن السياسة المالية والنقدية والتجارية تحتل مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، إذ تعد أدوات هذه السياسات من بين أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، كما تتجلى أهميتها في كونها من بين أهم الأدوات المتاحة لسلطات الوصية لتحقيق أهداف الكبرى لسياسة الاقتصادية الكلية.

حيث تعد هذه الأخيرة من إحدى المشكلات الرئيسية التي تعانها اقتصاديات الدول النامية وحتى المتقدمة، وتعتبر أيضاً أحد المؤشرات الرئيسية ومدى التحكم في الأوضاع الاقتصادية الكلية للدولة، ولهذا تعد السياسة الاقتصادية من التوجهات الهامة للاقتصاد الكلي التي تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية في تنظيم النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التوفيق بين أهدافها، وتمثل هذه الأهداف حسب الاقتصاد الكلي " كالدور " في السنم والاقتصادي، التوظيف التام، واستقرار الأسعار، التوازن الخارجي، غير أن بعضها يحدث تضارب فيما بينها وبالتالي التأثير على حسن سير الاقتصاد الكلي، أي تحقق هدف معين يترتب عليه التنازل عن هدف آخر ذي أهمية كبيرة.

ولذلك تعتبر الجزائر من بين الاقتصاديات التي تعاني من الإختلالات في الاقتصاد الكلي، وفي هذا السياق اتبعت مجموعة من الاستراتيجيات التنموية التي تستهدف تعزيز البنية التحتية للاقتصاد في تحسين الخدمات العمومية لأفراد المجتمع والتي تم خلالها تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية بهدف استعادة التوازنات الكلية و ذلك للنهوض بالاقتصاد الجزائري واستعادة وتيرة النمو، حيث كانت البداية

## مقدمة عامة

بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم برنامج دعم النم والاقتصادي وأخيرا برنامج التنمية الخماسي بداية من الألفية الثالثة. ومن هذا التطرق سوف تقتصر الدراسة في وقوف على وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيق سبل إستدامتها بما يدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري ويمنحه نقلة نوعية للانطلاق في بناء هيكل اقتصادي متوازن ومتنوع .

### ❖ تساؤل رئيسي

من أجل الإحاطة أكثر بأهداف الأساسية لسياسة الاقتصادية وتحليل متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال نموذج المربع السحري لكالدور تبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي: هل السياسة النقدية في الجزائر قادرة على استهداف النمو الاقتصادي دون ان يكون لها معوقات اقتصادية تحول دون ذلك خلال الفترة 2001 - 2020؟

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وفي ظل التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- 1/ ما هي السياسات الاقتصادية وما أهدافها ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور؟
- 2/ على أي أساس يتم تحليل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في واقع الاقتصاد الجزائري بناء على معوقات السياسة النقدية للنمو الاقتصادي؟
- 3/ ما مدى انعكاس البرامج التنموية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية على الأهداف النهائية للسياسة النقدية واثرها على النمو الاقتصادي ؟

### ❖ فرضيات

1/ تركز السياسة الاقتصادية الكلية على مجموعة من العوامل الأساسية إذ تعد أحد المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم في الأوضاع الاقتصادية الكلي لدولة والمتمثلة في النم والاقتصادي، التضخم البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات التي أثبتت فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية والتجارية.

2/ يتم تحليل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال النتائج المترتبة عن السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة من أجل تحقيق أهدافها.

3/ على الرغم من الوفرة المالية و ضخامة المخصصات المالية منذ بداية سنة 2001 إلا أن عدم الاستخدام الأمثل لتلك الموارد وذلك ما أثر على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

### ❖ أهمية الدراسة

تظهر أهمية دراستنا من خلال الأبعاد التالية:

- 1/ بعد اقتصادي: وذلك من خلال محاولة إبراز نقاط ضعف السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وإعادة توجيهها .
- 2/ بعد سياسي: الحجم المالي للبرامج التنموية يعكس عزم الحكومة الجزائرية بتطوير اقتصادها لزيادة ثقتها بشعبها وهذا ما من شأنه أن يدعمها سياسيا.
- 3/ بعد اجتماعي: القيام بدعم الاقتصاد الوطني من شأنه أن النم والاقتصادي، ويحد من الآفات الاجتماعية مثل البطالة من خلال خلق مناصب شغل جديدة ودائمة والزيادة في مستوى معيشة أفراد المجتمع.

### ❖ أهداف الدراسة:

- نحاول من خلال دراستنا هذه إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية في إيجاد الميكانيزمات المناسبة لتحقيق أهدافها دون حدوث تضارب بينها وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تمثل في:
- دراسة تحليلية لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)؛
  - دراسة مدى توافق التوجهات السياسات الاقتصادية الكلية مع الواقع ومعطيات الوضعية العامة للاقتصاد الوطني؛
  - إبراز دور السياسة الاقتصادية كعامل من عوامل التوازن في الاقتصاد الكلي؛
  - إبراز دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

### ❖ حدود الدراسة:

سوف نحاول إسقاط دراستنا على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال البرامج التنموية (2001-2014).

أما من الناحية الموضوعية سوف نقوم بتحليل السياسة الاقتصادية من الناحية الكلية وكذلك البرامج التنموية دون اللجوء في تحليل القطاعي لهذه البرامج.

### ❖ منهجية الدراسة

وفقا لطابع الدراسة التي نقوم بها فإننا سوف نعتمد على منهجين هما:

- 1/ المنهج الاستنباطي: والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية لدراسة سواء تعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية الكلية أو أهدافها حسب المربع السحري لكالدور

أو تعلق الأمر بالدراسة التاريخية لتطور الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أداة التوظيف.

2/ المنهج الاستقرائي: الذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني وكذلك تحليل نتائج الدراسة من خلال الاعتماد على أداة الإحصاء من خلال الرسوم البيانية.

### ❖ الدراسات السابقة:

انطلاقاً من عدة دراسات من أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير تمكنا من وضع المحاور الكبرى لدراستنا والتي نشير إليها كما يلي:

- صلاح الدين كروش: البحث عن المثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف (2014-2015)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى حدود الإصلاحات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ضمن المربع السحري لكالدور وتطبيق ذلك على الاقتصاد الجزائري، ومن بين النتائج التي توصل إليها أن هناك ترابط بين الأهداف الاقتصادية من خلال اتجاه محاور المربع السحري لكالدور وكذلك كان من الصعب جداً متابعة التطور المسجل في كل عناصر أداء الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي.

- محمد صلاح: المفاضلة بين التوازن الخارجي والنم والاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف (2009-2010)، حيث عرضت هذه الدراسة إلى الدور الهام الذي تلعبه السياسة الاقتصادية الكلية في تنظيم النشاط الاقتصادي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وذلك من خلال تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن ثم إلى السياسات الاقتصادية الكلية دون أن تؤثر وضعية التوازن الخارجي على النم والاقتصادي، حيث توصل الباحث إلى تشكيل مزيج متكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهدافها يتوقف على مدى فعالية السياسات المتبعة وإلى التوجه الدقيق للسياسات نح والأهداف وكذلك توصل إلى أن الإصلاحات التي اتبعتها السلطات الجزائرية بداية من التسعينات وتعتبر هذه الإصلاحات ماهية إلا خطوة للانتقال نح واقتصاد السوق.

- عبد الله بلوناس: الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص

## مقدمة عامة

نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005 حيث تعرضت الدراسة إلى تطور اقتصاد الوطني منذ الاستقلال وذلك من أجل التعرض إلى أهم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية من خلال تطبيقها لعدة سياسات اقتصادية من أجل الخروج من وضعية التخلف إلى اقتصاد مزدهر ومتطور، ثم محاولة تقييم هذه السياسات الاقتصادية ومدى تحقيقها لأهدافها ضمن ما يعرف بالمرجع السحري "لكالدور"، حيث توصل الباحث إلى أن السياسة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق حققت بعض أهدافها.

### ❖ تقسيمات الدراسة

يتطلب بنا الأمر لقيام بهذه الدراسة تقسيمها إلى خمس فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية.

الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر. الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي.



## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تمهيد

تُعدّ السياسة النقدية من السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أية دولة من دول العالم. وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى، وتختلف أغراضها أيضاً حسب ظروف كل بلد، هناك أغراض عديدة للسياسة النقدية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول. فبعض الدول توجه سياستها النقدية لمعالجة التضخم، وبالتالي استقرار الأسعار. والبعض الآخر منها توجه سياستها نحو استقرار الأسواق المالية واستقرار أسواق صرف العملات، وغيرها من الأهداف مثل تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق مستويات عالية من التشغيل ... الخ وقد تتداخل أغراض السياسة النقدية تارة، وتتعارض تارة أخرى، وهذا ما يتطلب التنسيق بينها من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية .

ويعد عرض النقد من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية. ولهذه الآثار التي يتركها عرض النقد على تلك المتغيرات أهمية كبيرة في توجيه السياسات النقدية،

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي باستعمال مجموعة من الأدوات والوسائل لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية كت تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية ومعالجة المشكلات الاقتصادية...

نظراً للاهتمام الواسع الذي حظت به السياسة النقدية من قبل المفكرين الاقتصاديين في القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة لكونها أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، لذلك سنقوم في هذا الفصل ببيان مختلف الآراء الأدبيات الاقتصادية التي حاولت تعريفها، أهدافها مع إبراز مختلف مراحل تطورها في الفكر الاقتصادي .

المبحث الأول: البنك المركزي وتطور السياسة النقدية.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

### المبحث الأول: البنك المركزي وتطور السياسة النقدية.

يحتل البنك المركزي موقع أساسي في النظام النقدي والمصرفي لأنه يتولى مهمة تنظيم الجانب النقدي والمصرفي وتوجيهه والرقابة والإشراف عليه، إضافة إلى مساهمته الذاتية في عمل هذا النظام، نظرا لأهمية هذا الجانب في اقتصاديات كافة الدول في الوقت الحاضر. في هذا المطلب يتم استعراض فيه لنشأة البنوك المركزية ومفهوم وخصائص البنك المركزي وأوجه الاختلاف بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

### المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية.

في كثير من الدول نجد أن البنك المركزي نشأ نتيجة تطور إحدى البنوك التجارية التي كانت تقوم بأعمال البنوك التجارية العادية، ثم أضيفت لها وظائف أخرى أهمها احتكار إصدار الأوراق النقدية، وتطورت وظائفها حتى توفرت لها خصائص البنوك المركزية، ولهذا فإن نشأة البنوك المركزية جاءت متأخرة عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1656م أنشأ بنك السويد المسمى **Sveriges Riksbank** الذي يعد من أقدم البنوك تأسيسا والذي قام بوظائف البنك المركزي، قامت الحكومة السويدية بمنحه امتياز إصدار النقد، تأسس عام 1656م كبنك خاص وأعيد تنظيمه كبنك تابع للدولة سنة 1668م وتطور هذا البنك حتى أصبح بنكا مركزيا، تمتع باحتكار النقود الورقية، وتؤكد هذا الاحتكار بقانون صدر عام 1809م، ولكن منذ عام 1830م تأسست مجموعة من البنوك التي أعطت نفسها حق إصدار النقود الورقية وحصلت على السلطة القانونية اللازمة لهذا الحق في الإصدار، وفي عام 1898م أصبح هذا البنك تابع للدولة، يقوم الملك بتعيين محافظه وتنتخب السلطة التشريعية مديرية الستة، وقد نجح البنك في الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال في كل ما يتعلق بالسياسة النقدية وإدارتها، كما نجح في قيادة النظام المالي السويدي.<sup>(1)</sup> وللغرض ذاته تم تأسيس بنك إنجلترا عام 1694م وهو شركة خاصة أنشأت بمرسوم ملكي لغرض منح التمويل لخزانة الملك في حربه مع لويس الرابع عشر وذلك مقابل منحه حق الإصدار، وكان بنك إنجلترا أول بنك له خبرة في فن الصيرفة المركزية.

وأصبح بنك إنجلترا محتكرا جزئيا لإصدار النقود، فقد كان مسموحا للمؤسسات المصرفية المكونة من 6 أشخاص إصدار النقود الورقية، وبموجب القانون الصادر عام 1833م أصبحت النقود الورقية الصادرة من قبل بنك إنجلترا هي العملة القانونية الوحيدة، وتم في عام 1844 وضع قيود على إصدار النقود واتخذت الإجراءات لسحب هذه النقود.

<sup>1</sup> - محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 159.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

لقد كانت وظيفة الإصدار الجزئي ووظيفة بنك إنجلترا كمصرف للحكومة ووكيلها هي وظائف مارسها البنك المذكور بشكل أفضل من البنوك الأخرى، وأصبحت سمعة خاصة في حياته، وقد اكتشفت البنوك في إنجلترا حتى ق18 أن هناك فائدة للاحتفاظ بجزء من احتياطياتها لدى بنك إنجلترا، وذلك لتمتع أوراقه بالثقة وتوسع حجم التداول بحيث أصبح تدريجياً بنك الحكومة ووكيلها وأصبح قيماً على احتياجات البنوك التجارية عندما انتشرت البنوك كشركات مساهمة عام 1826م، كما أصبح قيماً على احتياطيات البلاد من الذهب، وفي عام 1845م زاد مركز بنك إنجلترا عندما تبنى وظيفة الدائن والمدين في بنك إنجلترا.

كما استخدم بنك إنجلترا سعر الفائدة كوسيلة للتأثير على ائتمان البنوك التجارية وحل الأزمات المالية مما أعطى له سمعة واحترام من قبل البنوك الأخرى.<sup>(2)</sup>

استمر الوضع على هذه الحال إلى القرن التاسع عشر حيث تم إنشاء بنوك مركزية في بعض الدول الغربية: بنك فرنسا 1800م، فنلندا 1811م، هولندا 1914م، النمسا 1817م، الدنمرك 1818م، بلجيكا 1850م، روسيا 1860م، اليابان 1882م، وفي بداية القرن العشرين تم البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913م، وفي سنة 1934م تأسس بنك كندا.

وتجدر الإشارة إلى البنوك المركزية في بداية نشأتها كانت في معظمها عبارة عن مؤسسات خاصة كما أنها لم تكن منفردة بوظيفة الإصدار، ناهيك عن وظيفة الإشراف على البنوك ووضع السياسة النقدية، حيث كانت تقوم بعملية الإصدار مؤسسات خاصة، فبنك فرنسا مثلاً تأسس في 26 يناير 1936م، غير أن التأميم الفعلي له كان في سنة 1945م، ونفس الأمر بالنسبة إلى بنك إنجلترا الذي تم تأميمه في سنة 1946م وبنك هولندا في سنة 1948م.

ومن ناحية أخرى عندما أنشئ بنك فرنسا كانت هناك ثلاث مؤسسات أخرى تنافسه في عملية الإصدار.

ولم يحتكر وظيفة الإصدار إلا في سنة 1848م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك 7355 بنك خاصاً يقوم بعملية الإصدار (البنكنوت) في سنة 1912م، أي قبل عام من تأسيس بنك الاحتياطي الفيدرالي.<sup>(3)</sup>

وهكذا بدأت تنتشر البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم ثم تأسس الإتحاد الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية كبنك مركزي عام 1934م ويرجع الفضل في انتشار البنوك والتشجيع على انتشارها إلى المؤتمر العالمي للعمل المصرفي الذي انعقد عام 1920م في بروكسل، حيث

<sup>2</sup> - هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص ص: 182، 183.

<sup>3</sup> - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، "مفاهيم، تحاليل، تقنيات"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008م، ص ص: 66، 67.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

أوصى في تقريره الختامي بضرورة إنشاء بنك مركزي على مستوى كل دولة لا يوجد بها مثل هذه المؤسسة وذلك بهدف تنظيم وتسهيل التعاون النقدي والمالي الدوليين فضلا عن تحقيق الاستقرار في نظامها النقدي الداخلي.<sup>(4)</sup>

أما في الدول النامية فقد ظهرت فيها البنوك المركزية متأخرة تدريجيا، بسبب خضوعها للسيطرة الاستعمارية، والتي كانت تسيطر على النظام النقدي فيها، وقد نشأت البنوك المركزية في هذه الدول بعد حصولها على استقلالها السياسي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي، وكان الهدف من انتشارها هو التخلص من مظاهر التخلف، وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها من خلال تحريك المدخرات في المجتمع، وزيادة التكوين الرأسمالي، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد نقدي وتطوير الجهاز المصرفي بما يتفق مع أهداف التنمية إضافة إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.<sup>(5)</sup>

ومن الملاحظ أن تطور إنشاء البنوك المركزية لم يكن بوتيرة متجانسة، فمن بنكين سنة 1700م إلى 18 بنك في سنة 1900م إلى 161م بنك في سنة 1990م إلى 172م بنك حاليا، أي أن حوالي 90% من البنوك المركزية تأسست في القرن العشرين.<sup>(6)</sup>

### المطلب الثاني: مفهوم وخصائص البنك المركزي.

يطلق على البنك المركزي لقب "بنك الدولة" و "بنك البنوك" بسبب الدور الذي يقوم به في خدمة الحكومة وخدمة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي، إضافة إلى تمتعه بجملة من المواصفات تتمثل أهمها في خدمة مصلحة الاقتصاد العام دون العمل على تحقيق أدنى ربح.

### 2-1- مفهوم البنك المركزي

نظرا للمكانة التي يتميز بها البنك المركزي كونه المؤسسة الوحيدة التي تقوم بالإصدار النقدي وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، دفع بالاقتصاديين إلى وضع عدة تعاريف من بينها: التعريف الأول: هو مؤسسة مصرفية يمثل الدولة في تنفيذ سياساتها النقدية، من خلال الإلمام بممارسة مجموعة وظائف غرضها الإسهام في تعجيل النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي لإثراء ذلك الاقتصاد والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال معالجة الأزمات المالية والاقتصادية والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.<sup>(7)</sup>

<sup>4</sup> - محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003م، ص: 89.

<sup>5</sup> - عبد الله الطاهر وآخرون، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004م، ص ص : 302، 303.

<sup>6</sup> - رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

<sup>7</sup> - حمزة الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص: 20.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

التعريف الثاني: يتفق الاقتصاديون على أن البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية.

وقد جرى وضع هذه السياسة من قبل البنك نفسه، أوفي أغلب الأحيان يجري فرضها عليه من قبل الدولة، فهو إذا المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية.<sup>(8)</sup>

التعريف الثالث: هو تلك المؤسسة التي تقف على قمة النظام المصرفي في الدولة، والتي تتولى إصدار أوراق النقد والرقابة على المصارف الأخرى والرقابة على الائتمان وتنظيمه لخدمة المصلحة العامة.<sup>(9)</sup>

التعريف الرابع: يعرف بأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار: يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد، وعلاوة على ذلك ماعدا بعض الاستثناءات - يجب أن لا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع.<sup>(10)</sup>

من خلال التعاريف السابقة نستنتج: أن البنك المركزي هو عبارة عن تلك المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدولة والتي تتولى إصدار أوراق النقد والرقابة على المصارف الأخرى والرقابة على الائتمان، فالبنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري وإنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تتحدد على شكل أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل: النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على سعر صرف العملة.

### 2-2- خصائص البنك المركزي

من بين المؤسسات النقدية والمالية الأخرى تتميز مؤسسة الإصدار النقدي بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعل منها مؤسسة منفردة بالأدوار والوظائف، ويترتب عليها دورا مهما في تحقيق الاستقرار في السوق النقدية ودعم متطلبات الاستقرار الاقتصادي ولعل من أبرز هذه الخصائص ما يلي:

- مؤسسة مستقلة بذاتها، مكانتها على هرم الجهاز البنكي تعمل بلا هوادة لصالح الدولة وليس للصالح الخاص؛

<sup>8</sup> - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، داروائل للنشر، الأردن، 2008، ص:56.

<sup>9</sup> - عبد المنعم السيد علي، دنزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص128.

<sup>10</sup> - سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2015، ص ص : 12، 13.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

- هو المسؤول بشكل منفرد على صياغة السياسة النقدية الرشيدة وعلى إدارة شؤون النقد والائتمان بما يستجيب لقرارات وسياسات الحكومة التي ترغب هذه الأخيرة في تنفيذها وضمان نجاحها؛
- هو المسؤول على رقابة عمل مختلف البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تنطوي تحت لواء الجهاز البنكي؛<sup>(11)</sup>
- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، لا تتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص وإنما يتعامل مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى، ويعتبر المؤسسة الوحيدة التي تحتكر سلطة إصدار العملة؛<sup>(12)</sup>
- مبدأ الوحدة: في العادة يوجد لكل دولة بنك مركزي واحد بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمثل البنك المركزي فيها اتحاد مكون من 12 بنكا فيدرالي، يدار ويشرف على هذا الإتحاد من قبل مكتب مركزي لحكام النظام، يتواجد في العاصمة واشنطن؛
- مؤسسة غير ربحية: فالبنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري، وإنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تتحدد على شكل أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل: النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي المحافظة على سعر صرف العملة؛<sup>(13)</sup>
- هناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي والحكومة في كونه الموجه العام للاقتصاد؛
- يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية، وهي النقود المقبولة قبولا عاما، ولها قوة إبراء الديون، وتتميز بسيولتها التامة؛
- يعد البنك المركزي ملكا للدولة ومستشارها المالي، لذلك يطلق عليه اسم بنك الدولة.

### المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

بالرغم من وجود بعض الخصائص المتشابهة بين البنك المركزي والبنوك التجارية مثل: أنها مؤسسة نقدية تتعامل بالنقود بصورة أو بأخرى، فالبنوك المركزية تصدر النقود الأساسية الرسمية، ولها تأثير على كمية نقود الودائع، فالبنوك التجارية تولد نقود الودائع، وتؤثر على كمية عرض النقود المتداولة في المجتمع، إلا أن هناك نقاط اختلاف عديدة نذكر منها:

<sup>11</sup> - فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرات البنوك التجارية وتطبيقات، مطبعة ألموساك رشيد، الجزائر، 2013م، ص: 38.

<sup>12</sup> - طاهر فاضل البياتي وآخرون، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص: 187.

<sup>13</sup> - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 301.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

1- يقع البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي، وهو المسؤول عن الشؤون النقدية في المجتمع، ومؤثر أساسي في كمية عرض النقود في الاقتصاد، بينما البنوك التجارية هي إحدى مكونات النظام المصرفي، وخاضعة للبنك المركزي في الإشراف والمراقبة؛

2- البنك المركزي يحتكر إصدار العملة الوطنية الرسمية، وتمنع البنوك التجارية من ذلك؛

3- يحتفظ البنك المركزي بالاحتياطيات من العملات الأجنبية حتى يضمن استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية أما البنوك التجارية تتعامل مع النقد الأجنبي باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الربحية المتاحة أمامها، وتخضع في ذلك لإرشادات وتوجيهات البنك المركزي؛

4- البنك المركزي مؤسسة وحيدة في الاقتصاد، وهو لا ينافس في عمله البنوك التجارية، في حين أن عدد البنوك التجارية كبير، وتتنافس فيما بينها بالخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع والشركات؛<sup>(14)</sup>

5- البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح، وإنما هدفه تحقيق المصلحة العامة، في حين يتمثل دافع البنك التجاري في تحقيق أعلى الأرباح الممكنة؛

6- يطلق على البنك المركزي بنك الدولة نظرا للعلاقة الوثيقة بينه وبين الحكومة، فهو بنك الدولة ومستشارها في مسائل السياسة النقدية والنشاطات الأخرى؛

7- البنك المركزي لا يتعامل مباشرة مع أفراد المجتمع، وإنما بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية.

فالبنك المركزي لا يتقبل ودائع الأفراد، في حين تعتبر وظيفة قبول الودائع وتقديم القروض إلى الجمهور من أهم وظائف البنوك التجارية.<sup>(15)</sup>

المطلب الرابع: مراحل تطور السياسة النقدية.

يعود تطور السياسة النقدية إلى تطور الفكر الاقتصادي، حيث يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث نسبيا فقد ظهر في القرن التاسع عشر، وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى بداية الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية من طرف المفكرين الاقتصاديين في هذا القرن هو التضخم الذي انتشر في فرنسا واسبانيا في القرن التاسع عشر، والمشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب في النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية القرن السابع عشر.<sup>(16)</sup>

<sup>14</sup> - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:317.

<sup>15</sup> - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد "نقود وبنوك و دورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م، ص:29.

<sup>(16)</sup> سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 28-29.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

ويمكننا أن نورد مراحل تطور السياسة النقدية كالآتي:<sup>(17)</sup>

**المرحلة الأولى:** في بداية القرن العشرين كانت الفكرة السائدة هي فكرة حيادية النقود للاقتصادي الكلاسيكي "جون باتيست ساي" وقانونه القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، وأن النقود هي مجرد غطاء للمبادلات لا أثر لها على النشاط الاقتصادي، ومع تطور الفكر الكلاسيكي بدأت تظهر أهمية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار من خلال كمية النقود المعروضة والمطلوبة من طرف السلطات النقدية، ولقد استعملت السياسة النقدية قبل أزمة الكساد عام 1929 كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، لكن مع حدوث أزمة الكساد في الفترة (1929-1933) أثبتت عجز مساهمة النظرية النقدية الكلاسيكية في معالجتها، وبالتالي عجز السياسة النقدية في الخروج منها.

**المرحلة الثانية:** خلال هذه المرحلة ظهرت النظرية النقدية الكينزية التي تولت معالجة الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها من خلال الربط بين الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في السوق النقدي يكون بتعادل كمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة، وبدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، وذلك عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وتركزت نظرية كينز على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وعالج الاحتكار بالتضخم مما أدى إلى ظهور الكساد التضخمي.

**المرحلة الثالثة:** تميزت هذه المرحلة بفشل السياسة المالية في معالجة التضخم بسبب بطئها ونقص مرونتها، مما أدى إلى عودة السياسة النقدية خاصة بعد مجيء النقديون بزعامه فريدمان الذي يؤمن بأن التحكم في عرض النقد يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على الرغم من أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقد.

**المرحلة الرابعة:** احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامه الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي يرى أن التعصب للسياسة المالية أو النقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن استخدام الأخرى، فكلاهما

<sup>(17)</sup> بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك،

جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، الجزائر، 2009، ص ص 101-102.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

أصل ولا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.<sup>(18)</sup>

المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

تعتبر السياسات النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعنى بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام في أية دولة من دول العالم، وتختلف طبيعة استعمالها من دولة إلى أخرى، كما تختلف أغراضها وأهدافها أيضا باختلاف اقتصاديات الدول، وقد بدأ الاقتصاديون الاهتمام بهذه السياسة خاصة مع بداية سبعينات القرن العشرين، ومع بروز المدرسة النقدية بزعامة "ميلتون فريدمان" الذي أكد في كتاباته أهمية المتغيرات النقدية ومدى تأثيرها في القطاع الحقيقي في الاقتصاد الكلي. فما هي السياسة النقدية، وما هي أنواعها وأهدافها؟ وما هي مختلف مراحل تطورها في الفكر الاقتصادي؟

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام به منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل مقارنة مع السياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وذلك وفقا لمراحل تطورها.<sup>19</sup>

لقد عرّف تعريف السياسة النقدية عدة صيغ تختلف فيما بينها من حيث تخصص كل باحث ووجهة نظره حسب الظروف والتشريعات السائدة في كل بلد، وباعتبار أن القاعدة الاجتماعية تقوم على مبدأ أن العلوم الاجتماعية علوم نظرية تختلف مفاهيمها من فترة لأخرى، وعليه لا يمكن إيجاد تعريف محدد لكل ظاهرة.

فحسب George Pariente يعرفها على أنها: مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.<sup>20</sup> إن هذا التعريف يركز على جانب محدد من السياسة النقدية وهو استقرار أسعار الصرف ولا يتضمن المفردات الأخرى كالتحكم في عرض النقود.

أما المفكر المصري عبد المطلب عبد الحميد يرى في السياسة النقدية أنها: مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير

<sup>(18)</sup> صالح مفتاح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، جامعة بسكرة، ص ص 3-4.

<sup>19</sup> سمير محمود معنوق، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1989، ص 149.

<sup>20</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

(التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية محددة.<sup>21</sup>

إن هذا التعريف يركز على آلية تطبيق إجراءات السياسة النقدية ومفرداتها إلا أنه لم يحدد الأهداف التي تعتبر جوهرها

وتعرف السياسة النقدية بأنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.<sup>22</sup>

إن هذا التعريف يركز على إدارة النقد، الائتمان، وتنظيم السيولة العامة كجزء أساسي من عمل السياسة النقدية لكنه لا يحدد الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية.

وحسب تعريف آخر هي: مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي، وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية، مثل دفع عجلة النمو الاقتصادي، أو الحد من التضخم، وهذا باستخدام أدوات يمارسها البنك المركزي من أجل ذلك.<sup>23</sup>

إن هذا التعريف يجمع عناصر التحكم في النقد وأهداف السياسة النقدية وبشكل خاص زيادة معدل النمو الاقتصادي والحد من التضخم الذي يؤثر على اقتصاديات الدول النامية.

استنادا على التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية بالمفهوم الواسع لكي يشمل كافة عناصرها وأهدافها كما يلي: "هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية وتتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي والتي تضمن التحكم الأمثل لعرض أسواق المال في الاقتصاد من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات (عرض النقد، سعر الفائدة، أدوات الائتمان، سعر الصرف) تضمن نقل أثر السياسة النقدية إلى كافة القطاعات الاقتصادية من أجل معالجة الاختلالات الظرفية أو تحقيق بعض الأهداف: تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي".

<sup>21</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 272.

<sup>22</sup> بلعوزين علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 112.

<sup>23</sup> بركان زهية، "فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 4.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي:

- إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية، وتبيان طرق معالجتها، فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوصي مما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي.

- إن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف، معدل الفائدة)، وإما إلى تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحياسة السيولة.<sup>24</sup>

- يمكن التمييز بين نوعان من السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي وهي:

1. السياسة النقدية التوسعية: هي السياسة التي تهدف إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني،<sup>25</sup> لتحقيق مستويات أعلى من الدخل والعمالة خاصة عندما يسود الركود أو الانكماش في الاقتصاد من أجل القضاء على الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الكلي الذي يفوقه (أي بمعنى:  $AD > AS$ )، ويتم ذلك عن طريق إجراءات يتخذها البنك المركزي تتمثل في:<sup>26</sup>

- تخفيض سعر إعادة الخصم

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني

- شراء أوراق مالية في سوق الأوراق المالية.

2. السياسة النقدية الانكماشية: هي تلك السياسة التي تهدف إلى تخفيض عرض النقود في الاقتصاد الوطني،<sup>27</sup> لمعالجة الفجوة التضخمية التي يكون فيها التدفق النقدي أكبر من التدفق السلعي، ومن ثم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات، ومن

<sup>24</sup> Monique Beziade, *La Monnaie et ses mécanismes*, nouvelle édition la decouverte, Paris, 1995, P. 93

<sup>25</sup> مجدي الشوربجي، أثار السياسة الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2013، ص 53.

<sup>26</sup> محمود عبيد صالح عليوي السهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي: تجربة السودان أنموذجاً، دار المنهل، عمان، 2016، ص 61، 62.

<sup>27</sup> مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص 54.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

ثم خفض الطلب الكلي ليتوافق مع العرض الكلي، ويتم ذلك عن طريق إجراءات يتخذها البنك المركزي تتمثل في:<sup>28</sup>

- زيادة سعر إعادة الخصم
- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني
- قيام البنك المركزي ببيع أوراق مالية في سوق الأوراق المالية.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

عادة ما يضع البنك المركزي السياسة النقدية والائتمانية، ويشرف على تنفيذها، مراعيًا في ذلك الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، ومن ثم يقع عليه إدارة النظام البنكي في البلاد ومراقبته، لتوليد التدفقات النقدية والائتمانية، لتحقيق معدل مقبول للنمو الاقتصادي، مع المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي، "من خلال المحافظة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي إبقاء التضخم منخفضا ومستقرا أما على الصعيد الخارجي فيعني استهداف استقرار أسعار الصرف". وتحقيق توزيع عادل لكل من الدخل والثروة، والتأكد من أن الجهاز البنكي يقع في متناول جميع قطاعات المجتمع التي تستطيع أن تستخدم التمويل البنكي استخداما منتجا وكفؤا، وهذه تشكل في مجملها أهداف السياسة النقدية.<sup>29</sup>

لتحقيق هذه الأهداف يتبع البنك المركزي استراتيجيات عديدة تطورت بمرور الوقت، إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالإستراتيجية الحديثة، حيث تعتمد هذه الأخيرة على استخدام الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة للوصول للأهداف العامة أو النهائية للسياسة النقدية وذلك باستخدام أدوات ملائمة لكل هدف من هذه الأهداف.<sup>30</sup> كاستخدام مجموع احتياطات

<sup>28</sup> محمود عبيد صالح عليوي السهاني، مرجع سابق، ص 63، 62.

<sup>29</sup> وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011، ص 167.

<sup>30</sup> محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمارست، الجزائر، العدد 02، جوان 2012، ص 463.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.<sup>31</sup>

### 1. الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتمثل في مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد.

#### 1.1. مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تعرف القاعدة النقدية على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون من زاوية استخدامها من النقود المتداولة لدى الجمهور والتي تضم: الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، والاحتياطات المصرفية للبنوك التجارية والتي تنقسم بدورها إلى: الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري.

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى واقتصاديو مجلس المحافظين عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة.<sup>32</sup>

#### 2.2. ظروف سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك.<sup>33</sup>

وهذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

#### 2. الأهداف الوسيطة:<sup>34</sup>

<sup>31</sup> لمزيد من التفصيل أنظر: ابدجمان مايكل، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1988، ص 549-

551

<sup>32</sup> محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص 464.

<sup>33</sup> المرجع السابق، ص 465.

<sup>34</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص: 64-76.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تحاول السلطات النقدية التأثير على متغيرات وسيطة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة، مثلا على الناتج المحلي الخام ومكوناته، و لهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على الناتج المحلي الخام. وتعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية. ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.
  - إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.
- وتتمثل هذه الأهداف في:

### 2.1. معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود. والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن المتغيرات في سعر الفائدة لا يعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق (الوضعية التي يمر بها الاقتصاد). إن التوجه لاستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات، خاصة من الاقتصاديين النقديين، وكانت حججهم في ذلك أن اتجاه المتغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه التغير في الدورة التجارية، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي، في حين أنه يميل إلى الانخفاض في أوقات الكساد، وبالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسته النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها.<sup>35</sup>

### 2.2. سعر الصرف:

يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص على

<sup>35</sup> أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجورمد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص: 349.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة و السيطرة و التحكم في هذا الهدف. و تدفع تقلبات أسعار صرف العملات بالسلطات النقدية إلى التدخل و التأثير عليه واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان نجاح، وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

### 2.3. المجتمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، و يرتبط عدد هذه المجتمعات بطبيعة الاقتصاد و درجة تطور الصناعات المصرفية و المنتجات المالية، و تعطي هذه المجتمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، و يهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية.

وتتكون المجتمعات النقدية عموماً من: M1، M2، M3 حيث:<sup>36</sup>

$$M1 = \text{النقد المتداول} + \text{الشيكات السياحية} + \text{الودائع تحت الطلب.}$$

$$M2 = M1 + \text{الودائع قصيرة الأجل} + \text{الودائع الادخارية} + \text{حسابات ودائع سوق النقد} + \text{أسهم}$$

صناديق سوق النقود التعاونية.

$$M3 = M2 + \text{ودائع طويلة الأجل} + \text{اتفاقيات إعادة الشراء} + \text{اليورو دولار.}$$

### 3. الأهداف النهائية:

إن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص قد تركزت على أربعة أهداف تعرف اختصاراً بالمرجع السحري لكالدور والمتمثلة في: تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكان من أبرز الأهداف التي سعت إليها النظرية الكلاسيكية؛ الارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد أزمة الكساد في 1929؛ تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الذي أعطيت له الأهمية الكبيرة وفي منتصف الخمسينات؛ وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.<sup>37</sup> ويمكن استعراض تلك الأهداف بشكل موجز:

### 3.1. تحقيق النمو الاقتصادي:

<sup>36</sup> غالب عوض الرافي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، الأردن، دار وائل للنشر، 2002، ص 79.

<sup>37</sup> حيدر يونس الموسوي، نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط2، دار اليازوري العلمية، 2013، ص 14.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الناتج الوطني، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.<sup>38</sup> ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج لكميات السلع والخدمات كما يعكس نمو الأسعار، والذي يهمننا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.<sup>39</sup>

### 3.2. استقرار مستوى الأسعار:

تسعى السلطات النقدية إلى تفادي العوامل المسببة للأزمات الاقتصادية من تضخم وانكماش، عن طريق إدارة عرض النقود، بحيث تزداد الكتلة النقدية بنسب مماثلة لزيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات وذلك من أجل ضمان معدل تضخم منخفض،<sup>40</sup> كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذا يرى "Stanley Fisher" أنه توجد دراسات قليلة نسبيا عن الهدف الأمثل لمعدل التضخم، لذا تعد الحجج السابقة مبررات لكي يتراوح معدل التضخم 1-3%.<sup>41</sup>

### 3.3. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي، نتيجة لمبادلاته ومعاملاته خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، فقد يتحقق فائض أو عجز،<sup>42</sup> حيث تسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات،<sup>43</sup> ويعتبر التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها، أما الفائض يعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول

<sup>38</sup> محمد بوهزة، صباح براج، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 12 مارس 2013، ص 07.  
<sup>39</sup> Kouider Boutaleb, *La politique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D Le cas de l'Algérie colloque international sur les politiques économiques en Algérie : réalités et perspectives*, Tlemcen, 2004, p: 02.

<sup>40</sup> عبد الله وموفق الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، الأردن، مركز يزيد الكرك، 2004، ص 325.

<sup>41</sup> Kouider Boutaleb, Idem

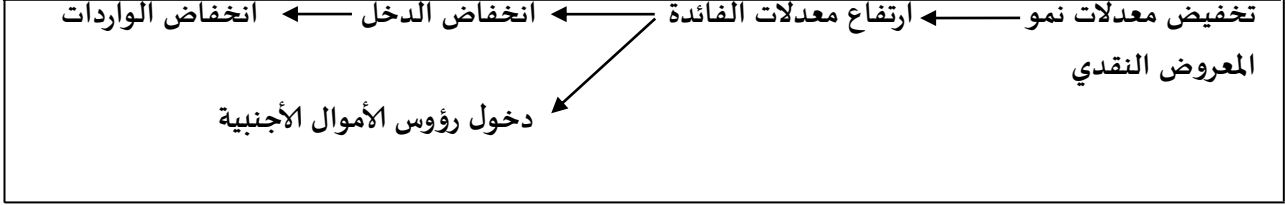
<sup>42</sup> جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص 94.

<sup>43</sup> زكريا الدودي، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2006، ص 288.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن الأهداف السابقة كلها عبارة عن نسب مئوية.<sup>44</sup>

الشكل (1-1): آلية عمل السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

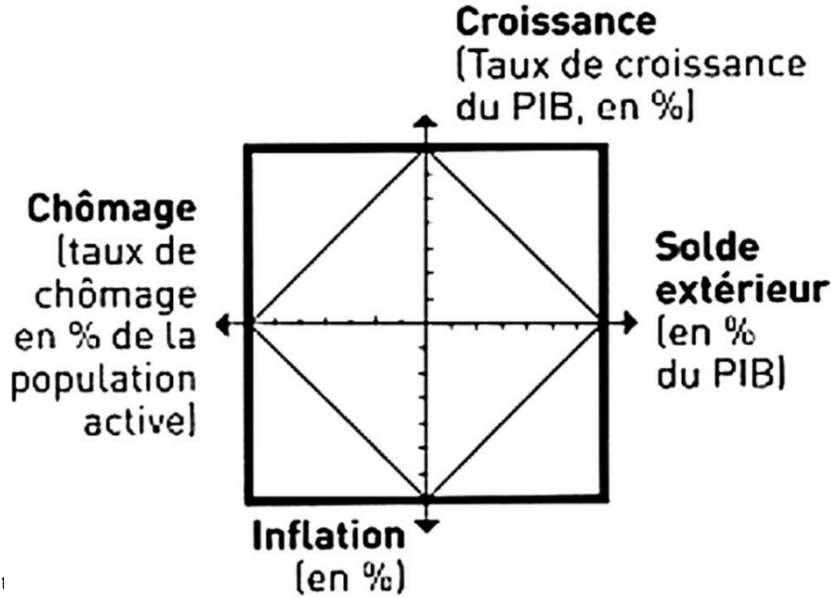


المصدر: Bernard Bernier. *Initiation à la macroéconomie*. Dunod. paris. 1995. p433.

### 3.4. تحقيق العمالة الكاملة:

يتمثل في قيام السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي على أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وزيادة حجم الطلب الكلي لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة،<sup>45</sup> وتسعى كل الدول إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة، مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدم.<sup>46</sup>

الشكل (2.1): مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية (المربع السحري لكالدور)



<sup>44</sup> Kouider Boui

<sup>45</sup> رجاى الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي، الأردن، دار أمانة للنشر والتوزيع، 2013، ص 75.

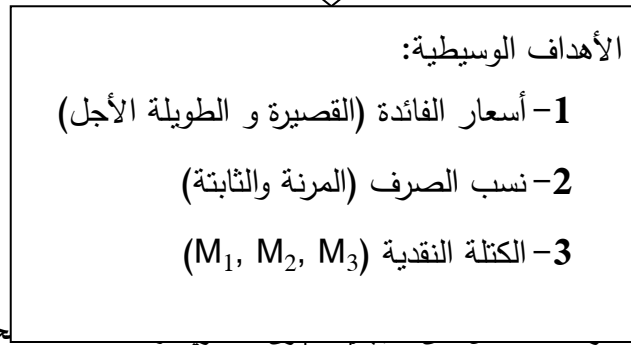
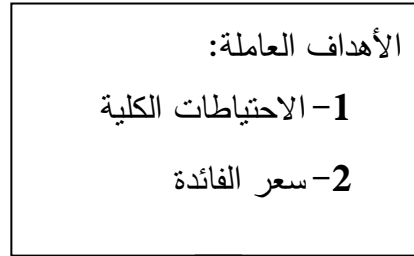
<sup>46</sup> Kouider Boutaleb, Idem

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

المصدر: محمد شاهين، أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص 188.

من الجدير بالذكر أن أهداف السياسة النقدية ليست محل اتفاق من حيث عددها، وتباين من حيث التوسع والتصنيف بين الدول المتقدمة والدول النامية حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية والتشريعات النقدية السائدة واحتياجات وأهداف المجتمعات. ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتصر على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، أي استهداف التضخم، أما بالنسبة لأهداف السياسة النقدية في الدول النامية، فإنه يعترضها الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن هاته الدول تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف، كتشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة، وتحقيق الاستقرار النقدي بمحاربة التضخم، و ضمان قابلية الصرف، والمحافظة على قيمة العملة، وإيجاد سوق مالي ونقدي متطور.<sup>47</sup>

الشكل (3-1): الإستراتيجية المتبعة لتحقيق أهداف السياسة النقدية



حصول على الماجستير، قسم

<sup>47</sup> - أكرم نعمان الطيب، أثر

81-7

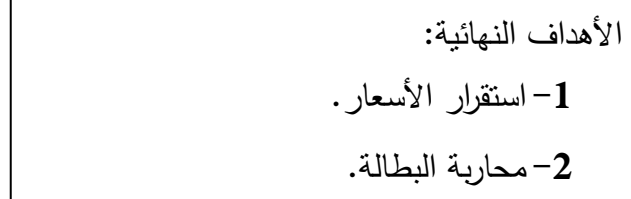
الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001، (غ.م)، ص 78-81.

ة - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة

- بلعوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول

الجزائر، 2004/03 (غ.م)، ص: 186.

في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الطرح النظري.

المطلب الثالث: حدود السياسة النقدية في دول العالم الثالث.

من خلال المعالجة السابقة لموضوع السياسة النقدية والمالية والتي تستند أغلبها إلى أعمال كل من كينز و فريدمان اللذان بنيا نماذجهما على أساس اقتصاد متطور تتوفر فيه الشروط اللازمة لنجاح أي سياسة يمكن تطبيقها.

فمن خلال هذا الاعتبار نحاول المقارنة بين شروط النموذج الكينزي و النقدي نظريا وواقع دول العالم الثالث من خلال الجدولين الآتيين .

الجدول (1-1): مقارنة شروط نجاح النموذج الكينزي ووضع دول العالم الثالث.

الوضع الشاهد في دول العالم الثالث	شروط نجاح النموذج الكينزي
<ul style="list-style-type: none"> <li>● يصل التدفق النقدي إلى وسط حيث الانتشار غير كامل.</li> <li>● هذه الانقطاعات في البلاد النامية تنصب على شروط بنوية:</li> <li>● استدامة جمعية ودائمة.</li> <li>● اكتنازات من طراز ما قبل الرأسمالية</li> <li>● فقد أن مرونة العرض لأسباب بنوية.</li> <li>● العجز البنوي للميزان التجاري والمدفوعات تجعل الواردات ضرورية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● يصل التدفق النقدي إلى الوسط حيث يتم انتشار واسع وسريع لآثاره.</li> <li>● تعبئة الموارد المعطلة .</li> <li>● الانقطاعات: أي انقطاعات أثر المضاعف هي:</li> <li>● سداد الديون السابقة.</li> <li>● امتصاص أي إنفاق.</li> <li>● زيادة الواردات</li> <li>● مرونة العرض الإيجابية بالقياس إلى المد النقدي</li> <li>● الإفراط في التصدير</li> </ul>

المصدر: عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص 55-65.

بالنظر إلى هذه الخصائص والمفارقات التي تميز دول العالم الثالث غيرها من البلاد المتقدمة الأخرى يمكننا أن نستنتج أن السياسة المالية في دول العالم الثالث تكون محدودة الأثر، وذلك للأسباب التالية:

-صعوبة تطبيق السياسة المالية نظرا لعدم قوة أدواتها في بعض الأحيان كالنفقات لوجود عجز دائم في الميزانية أو لأن نظمها الضريبية تمتاز بالجمود .

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

-تعارض الأهداف المراد تحقيقها عن طريق السياسة المالية أحيانا، مثل تعزيز الإجراءات وبعث التنمية، زيادة المدخرات والاستثمار، تحقيق نوع من التوظيف الكامل.  
من خلال هذا الجدول نحاول مقارنة بين شروط نجاح النموذج النقدي في دول العالم الثالث.

الجدول (1-2): مقارنة شروط نجاح النموذج النقدي ووضع دول العالم الثالث.

شروط نجاح النموذج النقدي	الوضع الشاهد في دول العالم الثالث
<ul style="list-style-type: none"> <li>• معلومات كافية عن حالة الاقتصاد (نظام معلومات فعال)، أي لابد من وجود أرقام قياسية عن:</li> <li>• وضع الميزانية (عجز/فائض)</li> <li>• نوعية وطبيعة الاختلال (داخلي/خارجي).</li> <li>• تقدير دالة الطلب على النقود.</li> <li>• تقدير معدل النمو الحقيقي.</li> <li>• حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.</li> <li>• توفر البلد على مناخ استثماري قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال.</li> <li>• ضرورة تمتع السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضعف نظام المعلومات.</li> <li>• عدم وجود وعي نقدي كبير.</li> <li>• عدم وجود حساسية قوية بين المتغيرات النقدية والمتغيرات العينية.</li> <li>• عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.</li> <li>• ارتفاع الميل الحدي للاستيراد.</li> <li>• عدم وجود استقرار سياسي يشجع على الاستثمار في العديد من البلدان النامية.</li> <li>• فقدان الاستقلالية للسلطات النقدية.</li> <li>• الاعتماد على نظام سعر صرف ثابت.</li> </ul>

المصدر: دحمان بن عبد الفتاح ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 95-98.

من خلال هذه المقارنة يمكن القول أن السياسة النقدية في البلدان النامية تكون أقل تأثيرا نظرا لعدة أسباب هي:

- غياب الاستقلالية للسلطات النقدية.
- وجود دائرة كبيرة للتداول خارج البنوك ممثلة بالقطاع الموازي مما يجعل أدوات السياسة النقدية محدودة التأثير.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

---

- ضعف مستويات الفائدة مما يحد عن فاعلية السياسة النقدية.

### المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي بصفته المسئول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل بحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو انكماش، واستخدام هذه الأدوات يتباين من اقتصاد لأخر، وذلك لاختلاف البيئة الاقتصادية والقطاعات المستهدفة. وتشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل، مباشرة أو تلقائية وتستهدف أنواع محددة من الائتمان موجهة لقطاعات معينة أو لأغراض محددة، وغير مباشرة وتستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات.

### المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (الكمية).

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وسوف نتطرق إلى كل أداة كما يلي:

#### 1. سياسة معدل إعادة الخصم:

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة: 1847، ثم سار البنك المركزي تدريجياً خلال هذه الفترة على وضع يجعله «الملجأ الأخير للإقراض» وفي فرنسا سنة: 1857، وفي الولايات المتحدة سنة 1913<sup>48</sup>، أما في الجزائر فلم تستخدم إلا سنة: 1972.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلاً تسعين 90 يوماً) وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود ثلاثة توقيعات صاحب، ومسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات.

- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد.

- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل.

- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل.

<sup>48</sup> م.أ.ج دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1987، ص 33.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

### 1.1. تعريف معدل إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات<sup>49</sup>.

### 1.2. تأثير معدل إعادة الخصم:

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان بالشكل التالي<sup>50</sup>:

أ. فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود، وإن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الإذخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا .

ب. عند تخفيض معدل الخصم فإن هذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج السابقة في حالة رفعه وتكون كما يلي:

- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الإقراضية لها.

<sup>49</sup> عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص 397.

<sup>50</sup> محمد خليل برعي، عبد الهادي سويفي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984، ص 118.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

- انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم.
  - زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي.
  - زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.
1. 3. فعالية معدل إعادة الخصم:

تعتبر سياسة معدل الخصم من أهم الأساليب التي كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ بداية ظهورها إلى عام الحرب العالمية الأولى، وذلك لحصول البنوك التجارية على احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق المالية التي تكون بحيازتها لدى البنك المركزي، ولكنها بدأت تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن خلال الثمانينات والحرب العالمية الثانية وكذلك بعض السنوات التي تلت الحرب انسحبت سياسة معدل إعادة الخصم إلى الوراء وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:

أ. كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدل إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثون في إنجلترا والولايات المتحدة، وأن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض القصيرة الأجل، كما أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على العرض النقدي.<sup>51</sup>

ب. تعرضت الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد لعدة تطورات منذ العشرينات، وكذا الاتجاه نحو الائتمان التجاري في حساب مفتوح واعتمادات مصرفية، وأصبح استخدام الكمبيالات أقل فأقل كأداة لتمويل التجارة الداخلية، وبسبب تزايد تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المصرفية والتسويات بالسحب عند النظر (الاطلاع) أو التحويلات البرقية أصبحت الكمبيالات الأجنبية أيضا مستخدمة على نطاق أقل بكثير.<sup>52</sup>

ج. إن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير بسبب ما يلي<sup>53</sup>:

- يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما يمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم.
- النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح باسترجاعها.

<sup>51</sup> مكي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1972، ص 80، 81.

<sup>52</sup> م. أ. ج. دي كوك، الصيرفة المركزية، مرجع سابق، ص 149.

<sup>53</sup> Jean François Goux, inflation. Desinflation. deflation dunod-paris. 1998. p. 209.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

- تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل.

د. قد لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم لدى البنوك الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع عندما ترفع البنوك التجارية معدل الخصم، وينخفض عندما تقلل هذه البنوك معدل الخصم، وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل إعادة الخصم إنما جاء ليكون على وفاق أو على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق، وفي كندا يتغير معدل إعادة الخصم كل أسبوع ليتبع تغير أسعار الفائدة على أذونات الخزنة التي تصدرها الحكومة ومن مظاهر التناقض أن معدل إعادة الخصم يكون أعلى بنسبة ربع في المائة من سعر الفائدة على هذه الأذون<sup>54</sup>.

ومما تقدم أن فعالية سياسة معدل الخصم تتوقف على عدة عوامل منها<sup>55</sup>:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.

- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية.

- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة. ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها أثرها المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذه بعين الاعتبار، وفي الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.

### 2. سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال متطور عكس الدول النامية التي تتميز بضعف أسواقها المالية، وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنكلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالاً سنة: 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية بهدف جعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فاعلية.

### 2.1. تعريف سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة

<sup>54</sup> النبي حسن يوسف، عبد الحميد هاشم، الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1977، ص 198.

<sup>55</sup> عبد أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، دار النهضة العربية، ج 2، مصر، 1973، ص 441.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

النقدية في الأنظمة الرأسمالية<sup>56</sup>، عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية كأذون الخزانة وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية.

### 2.2. تأثير سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل في دخول البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة بائعا أو مشتريا للسندات بهدف التأثير على حجم السيولة في السوق، حيث يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية أثناء فترات التضخم لتخفيض السيولة الموجودة في السوق والعكس حيث يقوم بشراء الأوراق المالية في فترات الركود لتوفير السيولة وتنشيط الطلب الفعلي في السوق<sup>57</sup>.

فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة. وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.

### 2.3. فعالية سياسة السوق المفتوحة:

هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها:<sup>58</sup>

- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي.

<sup>56</sup> باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة بتصرف عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 250.

<sup>57</sup> طاهر فاضل البياتي سمارة روجي ميرال، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، الأردن، داروائل للنشر، 2013، ص

<sup>58</sup> Hary D.Hatchinson, *Income , Employment and Economic Growth*, Hall Inc, 1984, P 181.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت.

- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثارا في التوقعات وكما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد .

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة، وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أي سياسة انكماشية .

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية<sup>59</sup>.

- الفرق بين سياسة السوق المفتوحة وسعر الخصم:

تختلف سياسة السوق المفتوحة عن سعر الخصم في النواحي التالية:

- يحدد سعر إعادة الخصم بصورة رسمية من قبل البنك المركزي، وهذا السعر يجب أن يكون مستقرا لفترة زمنية معينة يسمح للبنوك التجارية بالتوقع حول التغيرات الحاصلة فيه وإمكانية تقدير التكلفة التي تتحملها إذا لجأت لاستخدامه في الحصول على قروض من البنك المركزي من خلال خصم أوراقها المالية.

- تبادر البنوك التجارية في طلب القروض من البنك المركزي في حالة إعادة الخصم، ولكن في حالة عمليات السوق المفتوحة فيكون البنك المركزي هو المبادر في طب السيولة وعرضها من خلال بيع وشراء الأوراق المالية .

<sup>59</sup> محمد زكي شافعي، النظم المصرفية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، رسائل في التخطيط القومي رقم 49. لجنة التخطيط القومي القاهرة، 1957، ص 28.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

- تمثل عمليات إعادة الخصم اتجاها واحدا لتجهيز البنوك التجارية بالسيولة اللازمة بهدف مساعدتها في منح الائتمان المصرفي ، بينما في عمليات السوق المفتوحة لا يزود البنك المركزي السوق النقدية بالسيولة وإنما كذلك يمتص جزء من السيولة في حالة بيع الأوراق المالية في هذه السوق.

- تعتبر عمليات السوق المفتوحة شاملة في أثرها مقارنة بسعر إعادة الخصم لأنها تشمل كافة البنوك التجارية، في حين سعر إعادة الخصم يشمل البنك التجاري الذي يرغب في خصم أوراقه التجارية والذي يعاني من نقص في سيولته.

### 3. سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:

ظهرت هذه الأداة التي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة: 1933 و1935، ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية<sup>60</sup>.

وتطبيقا للمادة 93 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في أبريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض التي نصت على أن الاحتياطي الإلزامي يجب أن لا يتعدى مبدئيا 28 % ووفق للتعليمية رقم 16-94 الصادر بتاريخ 09 أبريل 1994، فإن البنوك والمؤسسات المالية مجبرة على تشكيل مبلغ أدنى من الاحتياطيات الإجبارية تحت شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المعروفة في التعليمية التي أصدرها بنك الجزائر رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994. والمتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية، وهذا من أجل تحكّم أكبر في سيولة البنوك التجارية والمؤسسات المالية من قبل بنك الجزائر حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

### 3.1. تعريف سياسة الاحتياطي الإجباري:

هي عبارة عن التزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو بنسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية<sup>61</sup>.

<sup>60</sup> م. أ. ج. دي كوك، الصيرفة المركزية، مرجع سابق، ص 203.

<sup>61</sup> احمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 332.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

### 3. 2. تأثير سياسة الاحتياطي الإجباري:

إن مقدرة البنك التجارية الإقراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدامها كالقيام بإقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية والتجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، وتحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري، وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان.<sup>62</sup>

فمثلا إذا حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي بمقدار 20% فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بهذه النسبة من الودائع لدى البنك المركزي، فلنفرض أن حجم الودائع يساوي إلى 1000 دج فيجب أن يودع لدى البنك المركزي 200 دج كاحتياطي نقدي، أما الباقي من حجم الودائع وهو الفرق بين ( 1000-200 ) = 800 دج، فهذا المبلغ معد للإقراض ويمكن للبنوك التجارية خلق ودائع ائتمانية من هذه الوديعة الأصلية بمقدار أربعة أضعاف الوديعة الأصلية لأن المضاعف هو مقلوب الاحتياطي  $1/20 = 0.2/1 = 5$ ، وبالتالي فالائتمان المصرفي يتضاعف ليصبح 4000 دج من الوديعة الأصلية 1000 دج، ليكون إجمالي الائتمان المخلوق  $5000 = 1000 + 4000$  دج، مع اقتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في فصل عملية خلق النقود.

ولمحاربة التضخم فإن البنك المركزي يمكنه أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 25% وهذا سيترتب عنه انخفاض المقدرة الإقراضية ونقص الودائع الائتمانية، فحسب المثال السابق إذا كانت الوديعة تساوي 1000 دج كوديعة أصلية، فإن البنوك ستكون ملزمة بإيداع 25% من قيمة الوديعة كاحتياطي لدى البنك المركزي، وبالتالي سيرتفع الاحتياطي النقدي من 200 دج إلى 250 دج وأما الجزء المتبقي للإقراض فسينخفض من 800 دج إلى 750 دج وهكذا نلاحظ انخفاضاً لمقدرة البنوك على خلق الائتمان المصرفي .

<sup>62</sup> محسن أحمد محمد الخضير، التضخم الهيكلي في الدول الإفريقية، جمهورية غانا، حالة دراسية، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية، 1984، جامعة القاهرة، ص: 411-413.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

وعلى هذا الأساس تسعى السياسة النقدية في حالة التضخم إلى الحد من الاتفاق كوسيلة للحد من ارتفاع الأسعار، ويقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي. أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% حسب المثال السابق مما يجعل مقدرة البنوك التجارية على الإقراض ترتفع من 4 أضعاف إلى 9 أضعاف الوديعة الأصلية، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي وعدم وجود احتياطات أخرى، وبالتالي ينخفض الاحتياطي النقدي من 200 دج في الحالة الأولى و250 دج في الحالة الثانية إلى 100 دج في هذه الحالة وهو ما يرفع من المبلغ المخصص للإقراض ليصبح 900 دج بدلا من 800 في الحالة الأولى و750 في الحالة الثانية. وهكذا فإن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي لأن نسبة الاحتياطي القانوني تعمل كمنظم للمعروض النقدي.

### 3.3. فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري:

عند تقييمنا لفعالية ونجاح أداة الاحتياطي الإجباري نستخلص ما يلي<sup>63</sup>:

- فعالية هذه الأداة شديدة في أوقات التضخم، حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع.

- تعتبر هذه الأداة غير مرنة، لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات من عدمه.

- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها، لذا هناك مطالبة بتثبيت هذه النسبة، حتى تكون البنوك التجارية والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة.

- رغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجباري من قلة المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تتسم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة<sup>64</sup>.

<sup>63</sup> علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية 1998، ص 195.

<sup>64</sup> عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مصر المعاصرة، العدد: 355، يناير 1974، ص 16.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

جدول (1-3): أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

سياسة البنك المركزي	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
- نسبة الاحتياطي القانوني	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يتيح للبنوك احتياطات إضافية ويحفزها على التوسع في منح قروض جديدة تزيد من عرض النقود.	رفع نسبة الاحتياطي القانوني لأن ذلك يقلل من الاحتياطات الإضافية لدى البنوك ومن ثم تقل القروض وتنخفض كمية النقود.
- عمليات السوق المفتوحة	شراء السندات الحكومية والأوراق المالية وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطات البنوك ويشجعها على منح القروض، وهذا يزيد من عرض النقود.	بيع السندات الحكومية والأوراق المالية ويؤدي ذلك إلى تحقيق كل من العرض النقدي والاحتياطات الإضافية الأمر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تخفيض عرض النقود.
- سعر إعادة الخصم	(خفض سعر الخصم) يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك إلى تخفيض احتياطاتها والتوسع في منح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود.	(زيادة سعر الخصم) ويؤدي ذلك إلى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية وتمنح البنوك قروضا أقل وتزيد من احتياطاتها وعلى ذلك لن تقترض من البنك المركزي.

المصدر: من إعداد الطالبة بنا على الطرح النظري.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المباشرة (الكيفية):

عن طريق هذه الأدوات والتي تنطوي في إطار الرقابة المباشرة، يعمل البنك المركزي على التحكم في القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وفق التوجيهات والقرارات الإدارية التحكيمية وعن طريق أساليب معينة تسمح للسلطة النقدية بالتدخل مباشرة وبصورة أكثر صراحة، وبعيدا في اغلب الأحيان عن قوى العرض والطلب في السوق، وان الهدف الأساسي من هذا النوع من الأدوات هو التأثير على أوجه استخدام الائتمان، يمكن إبرازها في مايلي:

#### 1. سياسة تأطير القروض:

تهدف سياسة تأطير الائتمان إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود قانونيا ألا وهي القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، و تكون ذات فعالية كبيرة إذا كان

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

الاقتصاد من نوع اقتصاد الاستدانة ويسمى أيضا تخصيص الائتمان واستخدامه في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان<sup>65</sup>.

ففي فترات التضخم مثلا، تعمل هذه السياسة على منح الائتمان إلى قطاعات حسب الأولوية، إذ يفرق بين القطاعات المسببة للتضخم والتي لم يتسبب فيه، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القرض إجبارية بتحديد الحجم الأقصى للقروض الممنوحة، واستخدمت هذه السياسة لأول مرة في فرنسا سنة 1948م كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العامة وتشجيع الادخار وإصدار السندات، وقد لوحظ أنه لم يحقق نظام تأطير القروض في البلدان الذي طبقته الضبط المطلوب للقروض (سواء المقدمة للاقتصاد أو للخرينة)، ويعود هذا إلى<sup>66</sup>:

- غياب تأثيره على القروض المقدمة للخرينة.

- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

وتستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

### 2. السياسة الانتقائية للقروض:

تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملا مباشرا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي و كلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع، وأهم محددات هذه السياسة تتمثل في<sup>67</sup>:

- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة، ولعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من سبعينات القرن الماضي، فمثلا إذا حصل توسع سريع في قطاع الإنشاءات مما يحدث ضغطا على الأسعار نتيجة كثرة الطلب في هذا

<sup>65</sup> Jean-Pierre patat. *monnaie.institutions financiere et politique monétaire*. 5eme éditions. ECONOMICA. 1993. P: 398.

<sup>66</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، مرجع سابق، ص256.

<sup>67</sup> Michelle de Mourgues. *La monnaie-système financier et théorie monétaire*. 3eme édition. Economica. 1993. P : 238.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

القطاع، هنا يعمل البنك المركزي على فرض محددات انتقائية، إما بتحديد حد أعلى على القروض الممنوحة له، أو برفع أسعار الفائدة لهذا النوع من القروض، وأما إذا أرادت الدولة تشجيع قطاع معين مثلاً فتخفض أسعار الفائدة له بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج فيه.

- تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان، فمثلاً في فترات التضخم قد يلجأ البنك المركزي إلى وضع حد أعلى للائتمان المقدم بالبطاقات خاصة إذا كانت واسعة الانتشار.

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، فإذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض الأنشطة فإنه يقوم بخصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي، كما يمكن أن يفرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم.

- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي، الغرض منه كبح الطلب على البضائع وهذا في فترات التضخم، وطبقت هذه الأداة سنة: 1941 في الولايات المتحدة الأمريكية، مع العلم أنها أول دولة استحدثت القرض الاستهلاكي في ثلاثينات القرن الماضي، ويكون التقييد مثلاً في البيع بالتقسيط بزيادة الحد الأدنى للدفعة المقدمة، وخفض الحد الأقصى لفترة التسديد والعكس صحيح.

- رقابة الائتمان العقاري، أي التأثير في حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري كتقييد إقامة المنشآت الصناعية مثلاً.

- هوامش الضمان المطلوبة، ويكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية إما بالزيادة أو بالنقصان، و في المقابل هناك هوامش الاقتراض، وهذه الأخيرة هي النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يقوم بتمويلها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين أو للمضاربين، فإذا كان في الحالة العادية هامش الاقتراض 45 % معنى هذا أن البنك التجاري يمول ما قيمته 45% من قيمة الأوراق المالية، وتبقى نسبة 55% يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي فترات التضخم يرفع البنك المركزي هامش الضمان إلى 65% مثلاً، أي تخفيض هامش الاقتراض إلى 35% مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، مما يعني زيادة الحماية للقروض المصرفية من جهة و تقليص المضاربة في السوق المالية من جهة أخرى، ويحدث العكس في فترات الكساد<sup>68</sup>.

<sup>68</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، الجزائر، 1986، ص 139.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

المطلب الثالث: تقييم أدوات السياسة النقدية.

سنقوم في هذا المطلب بتقييم أدوات أو وسائل الرقابة المباشرة والغير مباشرة للتحكم في الائتمان ومنه السيطرة على عرض النقود.

1. تقييم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تمت دراسة أدوات السياسة الكمية، والتي تسمى أيضا بالأدوات العامة والمتمثلة أداة معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة وتغيير الاحتياطي الإجمالي، وناقشنا كيفية التحكم في عرض النقود والائتمان لكل أداة ولكن بقي تقييم هذه الأدوات ومعرفة أيها أكثر كفاءة من الأخرى بشكل منفرد وعندما تكون مجتمعة.

يرى فريدمان أنه ليس من الضروري استعمال الأدوات الثلاث عندما تستطيع أداة واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، لأنه ناشد تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود والتركيز على نمو النقود حتى نتجنب آثار عمليات الخصم والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي<sup>69</sup>، إلا أن المسئولون في البنوك المركزية يقولون بأن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك بأرصدة احتياطية للتكيف وتزويد النظام المصرفي ككل بسيولة في حالة الطوارئ.

إلا أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحيانا الجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم.

عندما يرغب البنك المركزي في تخفيض الائتمان من أجل محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، يقوم ببيع أوراقه المالية فتقابلة البنوك التجارية مشتريتها لها وهو ما يخفض احتياطياتها فتضطر البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي، ويستطيع هذا الأخير أن يقوم برفع معدل إعادة الخصم، وذلك حتى يضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض وعلى السندات، وهذا ما يدفع المودعين إلى الاكتتاب في السندات، ويؤدي هذا إلى انخفاض سيولة البنوك، وبالتالي انخفاض ائتمان البنوك، وأحيانا تعمل بعض البنوك على تجنب انخفاض احتياطياتها أي تجنب زيادة مديونيتها للبنك المركزي، ولكن بفعل ضغط الحاجة الذي تكون فيها هذه البنوك لإيجاد مبالغ لتسديد ديونها نحو البنك المركزي، تقوم باستخدام احتياطيات ثانوية، وهذا بدوره سيخفض الائتمان ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بالجمع بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، فيدخل مشتريا للأوراق المالية وهذا ما يجعل احتياطيات البنوك التجارية، في حالة جيدة، ولكن قد لا يكون هذا الإجراء كافيا لأن البنوك التجارية قد

<sup>69</sup> Thomas, F Cargill, Money, The Financial System monetary policy, opcit, pp 298, 299.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تستخدم مبالغ من هذه الاحتياطات لتسديد ديونها إلى البنك المركزي، أوقد تقوم بشراء أصول أخرى أكثر إيرادا وقد لا تنخفض أسعار الفائدة بل ترتفع، وفي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي إلى تدعيم ذلك بأداة أخرى وهي تخفيض معدل إعادة الخصم، وهو يؤيد طرح التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وخاصة بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، نظرا لكفاءة عملهما مع بعضهما بدلا من عمل كل أداة واحدة بمعزل عن عمل الأخرى.

أما أداة الاحتياطي القانوني فلا تستخدم كأداة عامة للسياسة النقدية بكثرة مثل استخدام أداتي عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، لأن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يربك الخطط المستقبلية للبنوك، كما أنه لا يفرق بين البنوك، وإن أي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني يحدث تأثيرات مهمة على احتياطات البنوك مما يجعل البنك المركزي يضطر إلى استعمال أداة أخرى لمكافحة عمل أداة الاحتياطي مثل عمليات السوق المفتوحة للتخفيف من أثر تغيير الاحتياطي على الودائع وإقراض البنوك، وهذا يكون صحيحا في الدول المتقدمة لأنها تملك أسواقا نقدية ومالية متطورة، أما في الدول الآخذة في النمو فإنها لا تمتلك مثل هذه الأسواق وإن وجدت فهي غير متطورة، ولكن يمكنها التحكم في الائتمان عن طريق أداة الاحتياطي الإجباري.

### 2. تقييم الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

إن من أهم التبريرات لاستعمال الأدوات الكيفية هي تجنب التأثيرات غير المرغوب فيها التي تتولد على استعمال الأدوات الكمية، وخاصة أن تأثيراتها تكون شاملة ولا تفرق بين القطاعات والأنشطة المختلفة، كما تستخدم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية للرقابة على الائتمان الصادر من البنوك بغرض مساعدة الأدوات الكمية لزيادة التأثير على الائتمان وتوجيهه إلى مجالات الإنتاج التي تريد الدولة تشجيعها، أو الحد من التوسع فيها.

إن استعمال الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الآخذة في النمو، ففي الأولى قد ترفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، ولهذا فهي تعمد مثلا لتحريك الطلب الاستهلاكي فتشجع القروض الاستهلاكية، في حين تستخدم الدول المتخلفة أدوات كيفية للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك وتسعى لتوجيه القروض نحو زيادة الإنتاج، وهذا قد لا يجعل هذه الأدوات ذات فعالية إلا إذا استعملت القروض الموجهة إلى المجالات المحددة لها من طالبي القروض، وإلا فإن أدوات هذه الرقابة لن تنجح في تحقيق المطلوب منها.

فمن إيجابيات سياسية تأطير القرض أنها تسمح بمراقبة المصدر الأساسي لخلق النقود وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن هذا المبدأ يعاب عليه أنه لا يسمح إلا بمراقبة مصدر واحد من مصادر عرض النقود وهو مصدر قروض للاقتصاد وهو إحدى مقابلات الكتلة النقدية ويهمل

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

الأجزاء الأخرى (كالقروض للخرينة، الذمم على الخارج)، ثم إن هذه الأداة خاصة فقط بمراقبة العرض النقدي ولا تهتم بالطلب على النقود، كما أن أدوات الرقابة الكيفية قد تكون مفيدة أكثر في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه، لأنه في البداية تكون المشاريع ذات الأولوية معروفة، وبالتالي توجه إليها القروض، وتكون هذه الأدوات في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر عديمة الفعالية نتيجة لاستخدام القروض المحصل عليها في مجالات قد تكون غير مرغوب في تشجيعها من طرف الدولة.

أما في الدول النامية فتكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس مال، وبالتالي استعمال الأموال فيما يخدم المشاريع ذات الأولوية كقطاع التصدير والفلاحة والسكن، مع تجنب تمويل قطاعات المضاربة والاستهلاك والقطاعات غير المنتجة، ومن ثم فإن هذه الأدوات تكون مدعمة لتوجيه الائتمان إلى المشاريع التنموية ذات الأولوية في الدولة.

### 3. الفرق بين وسائل الرقابة (الأدوات) المباشرة وغير المباشرة:

إن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسيرا للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق (قانون العرض والطلب) في تسيير عجلة الاقتصاد، ونحو تخفيف- أو إزالة - القيود والتحرير لكافة الأدوات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية. ومن أجل تحديد الفرق بين النوعين يستوجب علينا التعرض لفعالية كل نوع من أنواع الرقابة وقدرتها على تحقيق أهداف السياسة النقدية في أقل وقت وتكلفة ممكنتين، هذه التكلفة التي لا تكون مادية على العموم، إذ يمكن أن تكون معنوية من خلال المساس بهيبة أو توازن الهيكل الإداري للمؤسسات النقدية.

### جدول (1-4) :الفرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية.

الرقابة المباشرة	الرقابة غير المباشرة
* خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة وردع نشاط البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.	* حفاظ البنك المركزي على هيئته ومكانته كأعلى هيئة وسلطة نقدية في البلاد وذلك من خلال الاتصال الغير مباشر بالبنوك التجارية.
* الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.	* التسيير المحكم للائتمان كما ونوعا حسب الوضعية الاقتصادية، سواء في فترة الكساد أو في حالة الرفاهية المفرطة (التضخم).
	* يبقى البنك المركزي بعيدا عن التدخل المباشر والتحكمي في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد وبصورة غير

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

* انعدام مرونتها ومحدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف، وانحسار تطبيقها على شرائح أو قطاعات محدودة من النظام المالي ككل.	مباشرة.
* تؤدي لبروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا ما يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.	* تحفيز وزيادة حدة التنافس في تحديد الأسعار وتطوير السوق النقدي.
* انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها. حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.	* تضمن التكيف السريع والتعديل المباشر والتلقائي وفقا لتغير ظروف السوق، ومن ثم تقلل من حجم المخاطر التي كان يمكن أن تنتج للاضطرار إلى الاستمرار في سياسة خاطئة.
* قد يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.	* تضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس التكلفة والعائد والمخاطرة النسبية.
	* يساعد على إيضاح الأوضاع السائدة وشفافيتها في السوق النقدي، ويعكس بوضوح وبشكل فوري مواطن الضغط في هذا السوق.

### المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الطرح النظري.

وما يجب التأكيد عليه أن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي للقطاع المصرفي وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إرساء السياسة النقدية، هذا ما يزيد من درجة المناداة إلى استقلالية أكبر للسلطات النقدية عن السلطات السياسية في البلاد، من ناحية رسم السياسة النقدية وتحديد الأهداف حسب الأولويات الممكنة بعيدا عن أية ضغوط أو خلفيات أخرى. لذا يقع على عاتق البنك المركزي في هذه الحالة مهمة الحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

رغم المميزات التي تتميز بها أدوات السياسة النقدية إلا أنها لا تخلو من العيوب والانتقادات، حيث نادى بعض المفكرين الاقتصاديين بضرورة التنسيق بينها وبين السياسة المالية، لما له من أهمية كبيرة فيما يتعلق تحقيق الأهداف الاقتصادية، خاصة التعارض التي يمكن مواجهتها عند استخدام أدوات كل منهما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

### المطلب الرابع: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

نظرا لما يلحق السياستين النقدية والمالية كل على حدة من انتقادات تتمثل في عدم قدرة كل منهما على معالجة المشاكل الاقتصادية، ظهرت أهمية التكامل بين السياستين للتغلب على هذه المشاكل وتفادي هذه الانتقادات.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

### 1. تعريف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

يشير التنسيق بين المساهمتين إلى التفاهم المشترك من قبل السلطتين المالية والنقدية، والعمل على تبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية، وسوف نستعرض فيما يلي تعريف التنسيق بين السياستين:

يقدم Lain Begg تعريفاً مبسطاً للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية نصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى.<sup>70</sup>

يعرف التنسيق بين السياستين على أنه "الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى-البنك المركزي والحكومة-و ذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين".<sup>71</sup>

التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية يتم على مستويين، الأول عند تحديد الأهداف العامة على أن يكون من بين تلك الأهداف العمل على تطوير القطاع المالي، والثاني أن يتم التنسيق من خلال اتخاذ بعض التدابير المؤسسية وتحديد آليات التنفيذ والتي من شأنها تأكيد كفاءة ذل التنسيق.<sup>72</sup>

وتتضح العلاقة بين السياستين النقدية والمالية من خلال التعرض إلى كيفية تدبير التمويل اللازم لعجز الميزانية والذي يتحقق من ثلاثة مصادر هي:<sup>73</sup>

- الدين العام المحلي من خلال إصدار السندات الحكومية قصيرة وطويلة الأجل.
- الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية بالعملة الأجنبية .
- زيادة المعروض النقدي عن طريق اقتراض الحكومة من البنك المركزي.

<sup>70</sup>-Lain Begg, **Running Economic and Monetary union. the challenges of Policy co-ordination.** in Europe Government and Money, the Federal trust for education and Research, 2002, p21-22.

<sup>71</sup>-Powel Marszalek, **coordination of Monetary and Fiscal Policy.** the Poznan University of economics, volume 3, 2003, p48.

<sup>72</sup>-Bernard Laurens and Enrique G. de la piedra. **coordination of monetary and fiscal policies,** international monetary fund, working paper n°25, March 1998, p4.

<sup>73</sup>-عصام السيد علي خطاب، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، مصر، 2004، ص 30.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

2. أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية:

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها، ونجد المالية والنقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها، وتأتي أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية نظرا للأسباب التالية:<sup>74</sup>

- تزايد حالات عدم الاستقرار وتضاعف حدتها مما يتطلب مزج السياستين النقدية والمالية للتمكن من التغلب على الأزمات المختلفة.

- عدم كفاية الأدوات النقدية للتحكم في المعروض النقدي والتأثير في النشاط الاقتصادي ما يتطلب الاستعانة بالأدوات المالية طالما أن يشترط لفعالية السياسة النقدية توفير الموارد المالية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، وفي المقابل تحتاج أدوات السياسة عند الرغبة في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الإنفاق الحكومي.

- المشاكل المتوقعة حدوثها في الاقتصاد الوطني في حالة عدم التنسيق بين السياستين فقد تتخذ السلطات المالية إجراءات مناقضة للإجراءات النقدية العكس، وخاصة بعد التغيرات الحكومية مما يؤدي إلى حدوث نوع من الاضطرابات الاقتصادية.

### 3. المقارنة بين السياستين النقدية والمالية:

لا نقصد بالمقارنة بين السياستين المالية والنقدية المفاضلة بينهما فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما كأساس لسياسة الدولة الاقتصادية، ويمكن حصر أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في الجوانب الآتية:

- تأثير السياسة المالية على الدخل ثم الإنفاق تأثير مباشر يتحدد من خلاله تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان تنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي.

- تندم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، فهي تحتاج إلى وقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل.

- تعد مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية وسن تشريعات حكومية على عكس السياسة المالية التي تتوجب في معظم الأحيان سن التشريعات عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطة المالية.

<sup>74</sup> عبد العظيم حمدي، السياسة المالية والنقدية، دراسة مقارنة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ب ت، ص 356-357.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

بالإضافة إلى المعايير السابقة الذكر، تم التطرق إلى معايير أخرى للتفريق بين السياستين النقدية والمالية، والتي يتم توضيحها في الجدول (1-5):

جدول (1-5): الفرق بين السياستين النقدية والمالية.

المعيار	السياسة النقدية	السياسة المالية
1. السوق	تشمل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية في السوق.	تشمل الإجراءات المرتبطة بالصفقات الحكومية الأخرى.
2. جهاز واضع السياسة	يضع السياسة النقدية السلطات النقدية.	يضع السياسة المالية البرلمان مسؤولية تحديد موازنة الدولة ونشاطها الاقتصادي.
3. الدخل	تؤثر بصفة غير مباشرة.	تؤثر تأثيراً مباشراً.
4. الفعالية	تتميز بفعاليتها في مواجهة الضغوط التضخمية لقدرتها على امتصاص فائض السيولة.	تتميز بتأثيرها الفعال في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي.
5. الفارق الزمني	تستغرق وقت أقل وذلك لأن إجراءاتها تتم بسرعة.	تحتاج السياسة المالية لوقت أطول لتحقيق فعاليتها.
6. اتخاذ القرارات	تتخذ من قبل البنك المركزي تتمثل في سياسة البنك المركزي.	تتخذ من قبل الحكومة (السلطة المالية).

المصدر: خالد عبود الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2005، ص 40.

### 4. إجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

نتيجة للصراع الذي كان قائماً بين أنصار المدرسة النقدية وأنصار المدرسة المالية حول أي السياستين أكثر فعالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، حيث ظهر تيار جديد بزعامة الأمريكي والتر هيلر الذي يعتبر أول ما نادى إلى ضرورة استخدام السياستين معاً، والتي يجب توفر جملة من الشروط في عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، لتحقيق الأهداف المرسومة للسياستين معاً.

### 4.1. عوامل نجاح السياستين النقدية والمالية:

إن نجاح السياسة النقدية والسياسة المالية في أي دولة، يتوقف على مجموعة من العوامل والمتمثلة في الإصلاحات الواجب تنفيذها في المجال النقدي والمالي، وتتمثل فيما يلي:

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

### 4.1.1. عوامل نجاح السياسة النقدية:

لضمان استمرار واستقرار السياسة النقدية يجب توفر مجموعة شروط والتي تعبر عن كفاءتها وأهمها:

أ. استقلالية البنك المركزي: يركز مفهوم استقلالية البنوك المركزية على فكرة عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر من قبل السلطة التنفيذية، حيث تعطي الأولوية في المحافظة على استقرار الأسعار كهدف رئيسي، ولكي تكون البنوك المركزية فعالة فإنها يجب أن تكون مستقلة في أربع نواحي والمتمثلة في الاستقلال الإشرافي، الاستقلال المؤسسي، استقلال الموازنة والاستقلال عن الضغوط السياسية.

ب. تقويم السياسة النقدية: بدأت البلدان النامية في السنوات الأخيرة بإصلاح نظام الرقابة النقدية المباشرة واستخدام الأدوات الغير مباشرة القائمة على السوق من أجل التأثير على النقود والائتمان وأسعار الفائدة بطريقة غير مباشرة من خلال إجراء تغييرات في سيولة المصارف التجارية والمؤسسات المالية.

ج. إصلاح القطاع المصرفي: لقد عانى القطاع المصرفي في العديد من الدول بشكل عام العديد من أوجه الضعف والمشاكل التي حدثت من قدرته على القيام بدوره التنموي المنشود، متأثراً بذلك من الاختلالات العامة في الاقتصاد، وضعف الوساطة المالية<sup>75</sup>.

د. إنشاء السوق النقدية: ترجع أهمية السوق النقدية بشكل أساسي إلى دورها في إعادة تجديد سيولات البنوك التجارية في تلبية متطلبات الاقتصاد بصفة عامة، هذا من وجهة نظر الاقتصاد القومي، أما من وجهة نظر المصارف المركزية فإنها وسيلة للتأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، وبالتالي التأثير على مستويات الفائدة قصيرة وطويلة الأجل.

### 4.1.2. عوامل نجاح السياسة المالية:

تهدف العديد من الدول إلى إحداث إصلاحات شاملة تتماشى مع توجهات السياسة الاقتصادية من خلال توفير شروط جديدة لضمان الأحسن لسياستها الاقتصادية منها:

أ. الاستقرار السياسي: إن الاستقرار السياسي يعد من أهم الدعائم الأساسية لنجاح أي برنامج صحيحي، وعليه فعلى البلدان النامية أن تصل على وقف الصراعات السياسية، ومن أجل تحسين الكفاءات الاقتصادية الكلية يتطلب أن يسود مناخ السلام والأمن.

<sup>75</sup>-صندوق النقد العربي (2001)، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، العدد السادس، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، ص 165-166.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

ب. تعديل الأنظمة الضريبية: على الدول النامية إدخال تعديلات واسعة على الأنظمة الضريبية المتبعة بهدف خلق الحوافز لتشجيع التعامل بالأوراق المالية وتبسيط النظام الضريبي من أجل ضمان حسن الإدارة والتحصيل.<sup>76</sup>

ج. التسيير الجيد للحكومة: يجب أن يكون للبلد المعني حكومة جيدة المعرفة والتنظيم، ويتطلب هذا بناء القدرات ووجود نظام تشريعي منفتح وإطار تنظيمي شفاف، وتوفير موظفين جيدي التدريب والرواتب مع التزام مطلق بنزاهة الحكم.

د. الخصخصة وتوسع أسواق الأوراق المالية: لقد ظهرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الدول النامية بشكل خاص تطور ونمو متزايد، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم ومبادئ اقتصاد السوق وإعادة النظر في ضرورة مشاركة القطاع الخاص مع المؤسسات العامة<sup>77</sup>، وتوسيع الأسواق المالية، فإن ذلك يقتضي توفر قدر كافي من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة فيها حتى تتصف السوق بالكفاءة.

### 4. 2. شروط التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل. ولتحقيق التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يشترط توفر<sup>78</sup>:

### 4. 2. 1. وضوح السياستين المالية والنقدية:

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل كاهل الأخرى.

### 4. 2. 2. المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة المالية والسياسة النقدية هو سبب أساسي لنقص المصدقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا تتخذ سياسات

<sup>76</sup> أيوب إبراهيم، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 65.

<sup>77</sup> محمد زرقون، انعكاسات إستراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 153-154.

<sup>78</sup> مسعود دراوسي، السياسة النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 261.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية، بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة الانضباط المالي.

5. مكانة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما:

تعد عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية هدف رئيسي للدول المتقدمة والنامية لمعالجة الأزمات الاقتصادية، ويحدث ذلك من خلال إبراز نقاط ومجال الالتقاء بينهما.

5.1. مكانة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

تقوم السياسة النقدية على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، حيث تحظى لتحقيق هذا الهدف بشكل مستقل عن السياسات الاقتصادية الراهنة توجي بأن حالة الانفصال بين السياسات الاقتصادية الكلية بات أمرا غير مرغوب فيه، فالسلطات النقدية المسؤولة عن استقرار التضخم تحتاج لأن تتلاءم قراراتها وتتكامل مع خيارات السياسة المالية، والجهات المسؤولة عن السياسة المالية تأخذ بعين الاعتبار آثار وإجراءاتها وقراراتها على الاستقرار النقدي<sup>79</sup>.

<sup>79</sup> -محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، دمشق، 2002، ص 37.

### خلاصة الفصل الأول:

لقد تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى البنك المركزي باعتباره المؤسسة المخول لها في صياغة السياسة النقدية، المبحث الثاني إلى التعريف بالسياسة النقدية وأهميتها وواقعها في الدول النامية، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى أدوات وأهداف السياسة النقدية والإستراتيجية التي تتبعها السلطة النقدية للتأثير على هذه الأهداف، فالسياسة النقدية ما هي إلا جملة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان، وذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية النهائية والمتمثلة في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك عن طريق متغيرات استهدافية تتمثل في الأهداف الأولية (التشغيلية) والأهداف الوسيطة، والتي لها تأثير مباشر على الأهداف الاقتصادية الكلية، وتتميز هذه السياسة بدور بالغ الأهمية في تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال الإستراتيجية الكاملة الحديثة التي تطبقها السلطة النقدية (البنك المركزي) حيث أنها تتمتع بمجموعة من وسائل التدخل والتي يمكن حصرها في فئتين رئيسيتين، الأولى تتمثل في قيام البنك المركزي بالدور المنوط به في تحقيق توازن السيولة البنكية وهي تتعلق بمجمل تدخلات السلطات النقدية على مستوى سيولة البنوك التجارية، والثانية تتمثل في استعمال طرق إدارية وهذا ما جعلها من أهم عناصر السياسة الاقتصادية الكلية.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

تمهيد:

يقتضي فهم أي سياسة اقتصادية فهم الفكر الاقتصادي الذي تستند إليه لأن ذلك الفكر يوضح كيف تؤثر هذه السياسة في المتغيرات الاقتصادية وفي الاقتصاد ككل، والسياسة النقدية من أهم المواضيع المتناولة ضمن هذه النظريات، والتي تركز أهم أفكارها حول أهم المتغيرات النقدية المتمثل في النقود وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الأخرى بما فيها الاستثمار، هذا التأثير الذي أحدث جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين، وهذا بالإضافة إلى مدى فعالية هذه السياسة في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء ذلك بالنسبة للاقتصاد المتقدم أو بالنسبة للاقتصاد النامي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرض إلى تفسير الفكر الاقتصادي (النظريات) لتأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وهذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فسنعرض لفعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية بالإضافة إلى تعارض أهداف هذه السياسة. وأخيراً في المبحث الثالث سوف نتطرق لمفهوم النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له

المبحث الأول: التفسير الفكري لانتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي (كمؤشر للنشاط الاقتصادي).

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

المبحث الأول: التفسير الفكري لانتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي. يسعى المهتمون بدراسة النظرية النقدية إلى معرفة العوامل التي تحدد قيمة النقود في فترة محددة والعوامل التي تؤثر في الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار والادخار والاستثمار، فهناك نظريات عديدة تناولت تأثير السياسة النقدية التوسعية والانكماشية على الاستثمار منها النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية والنظرية النقدية الحديثة لفريدمان.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي لانتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي. قامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود والتي سادت في القرن التاسع عشر ميلادي على مجموعة من الأفكار الأساسية حيث اعتبروا النقود ستار يغطي حقيقة المبادلات فاكتناز النقود يعتبر سلوك غير عقلائي، كما فصلوا بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية وانصب انشغالهم الأساسي على تحديد أثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار، فالتوازن عندهم تلقائي والنقود حيادية التأثير على مستوى الاستخدام (العمالة) والإنتاج<sup>(1)</sup> بالإضافة إلى هذه الأفكار فقد ارتكزت هذه النظرية على:<sup>(2)</sup>

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
  - المنافسة التامة؛
  - الاستناد النظري على قانون ساي للأسواق، والذي يعني أن كل عرض يخلق طلبه الخاص؛
  - سعر الفائدة يتحدد بتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار؛
  - التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل؛
  - الادخار دالة لسعر الفائدة (دالة متزايدة)؛
  - الاستثمار دالة لسعر الفائدة (دالة متناقصة).
- وبذلك يكون الكلاسيك قد قدموا براهينهم كلها على أساس نظري فكان لهم الأثر الفعال في ظهور أسس النظرية الكمية للنقود، إلا أنهم لم يقدموا نماذج رياضية ولم يكن ذلك إلا في نهاية القرن التاسع عشر على يد الاقتصاديين النيوكلاسيكيين الذين عملوا على إعادة بلورة

(1) بن لدغم فتحي، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص 44.

(2) بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الكلية (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008، ص 91.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

فرضيات النظرية الكمية بطرق رياضية.<sup>(3)</sup>

الفرع الأول: الاستثمار والنقود

ويمكن تفسيرها من خلال معادلتَي فيشر وكمبريدج.

1/ معادلة التبادل لفischer

كانت الفكرة الرئيسية لمعادلة التبادل لفischer هي العلاقة بين كمية النقود والمستوى

العام للأسعار، والتي كانت على الصيغة التالية:<sup>(4)</sup>

$$MV=PT$$

P: متوسط المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع.

V: سرعة دوران النقود.

M: كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

T: كمية السلع والخدمات التي يتم تبادلها خلال سنة ما (المعاملات).

ومن خلال هذه المعادلة فإن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في المستوى العام

للأسعار في نفس الاتجاه وبنفس المقدار وهذا مع افتراض ثبات كل من المبادلات (T) وسرعة

دوران النقود (V).

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقد استبدلت (T) بالمتغير (Y)، والذي يمثل كمية

السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالآتي:

$$MV=PY$$

ومع إدخال الودائع المصرفية تأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$MV+M'V'=PQ$$

حيث:

M': كتلة النقود المصرفية.

V': سرعة تداول هذه الودائع بواسطة الشيكات.

ومن هنا فإن هذه المعادلة تعكس علاقة التبادل وتشير إلى أن المجاميع النقدية التي

استعملت في الوفاء بالمدفوعات خلال فترة زمنية معينة (MV) ما هو إلا حاصل كمية النقود

الموجودة في التداول مضروبة بسرعة تداول هذه النقود. وبالتالي فإن فيشر يحدد جوهر النظرية

الكمية بشكل مبسط، ومفادها أن القيمة النقدية التي دفعت ثمنًا للمشتريات يجب أن تساوي

الحجم الحقيقي للمبادلات مضروبة بأسعارها، وتبعًا لذلك فإن المستوى العام للأسعار يجب أن

<sup>(3)</sup> بن لدغم فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>(4)</sup> محمد سهير السهموري، مرجع سبق ذكره، ص 263.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

يرتفع أو ينخفض بعلاقة مع التغيرات الحاصلة في كمية النقود إذا لم يحصل في الوقت نفسه أي تغيرات في سرعة تداول هذه النقود أو في الحجم الحقيقي للمبادلات.<sup>(5)</sup>

2/ معادلة ألفريد مارشال (كامبريدج)

نظرا للانتقادات التي وجهت لصيغة فيشر قام فريق من جامعة كامبريدج البريطانية وعلى رأسهم الاقتصادي ألفريد مارشال بتقديم صيغة جديدة تركز على الطلب على النقود وعلى العوامل التي تؤثر فيه، وقد أطلق على هذه الصيغة اسم الصيغة الكلاسيكية المحدثة (معادلة كامبريدج)، والتي تمثل بالمعادلة التالية:

$$M=KPY$$

وتختلف هذه النظرية عن نظرية فيشر فقط بمفهوم (K)، والذي هو في الحقيقة يساوي  $(1/V)$ ، ويمثل الفترة الزمنية التي يحتفظ بها الفرد بالوحدة النقدية الواحدة في الاقتصاد خلال السنة.<sup>(6)</sup>

ومن هنا يتضح أن النقود لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة، يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، فالنقود لها علاقة ايجابية مع المستوى العام للأسعار لا غيرها.<sup>(7)</sup>

### الفرع الثاني: الاستثمار وسعر الفائدة

تعتبر النظرية الكلاسيكية سعر الفائدة ثمنا للإدخار ويتحدد على أساس الطلب والعرض على اعتبار أن الطلب هو الطلب على الاستثمار، والعرض هو عرض رؤوس الأموال أو الإدخار، ويتحدد سعر الفائدة عندما تتساوى الكمية المطوبة أي الاستثمار مع الكمية المعروضة أي الإدخار، حيث ترتفع أو تنخفض الفائدة تبعاً لارتفاع أو انخفاض كل من الإدخار والاستثمار، ويعمل سعر الفائدة على إحداث التوازن بينهما فإذا ارتفع الإدخار عن الاستثمار ينخفض سعر الفائدة ويؤدي انخفاضه إلى انخفاض الإدخار، أي توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة والإدخار، كما أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار حتى يتساوى مع الإدخار أي توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، ومنه فإن سعر الفائدة يقوم بالتساوي بين الإدخار والاستثمار على اعتبار أن كل ما لا يستهلك يتحول حتماً إلى الإدخار وبالتالي الاستثمار،

<sup>(5)</sup> بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص ص 240-241.

<sup>(6)</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص

237.

<sup>(7)</sup> بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي (1970-2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

تلمسان، الجزائر، ص 15.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

ومنه فإن النظرية الكلاسيكية تفترض التساوي المستمر بين كل من الادخار الكلي والاستثمار الكلي وهذا ما يتنافى مع دور سعر الفائدة في إحداث التوازن.<sup>(8)</sup>

المطلب الثاني: التفسير الكينزي لانتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي.

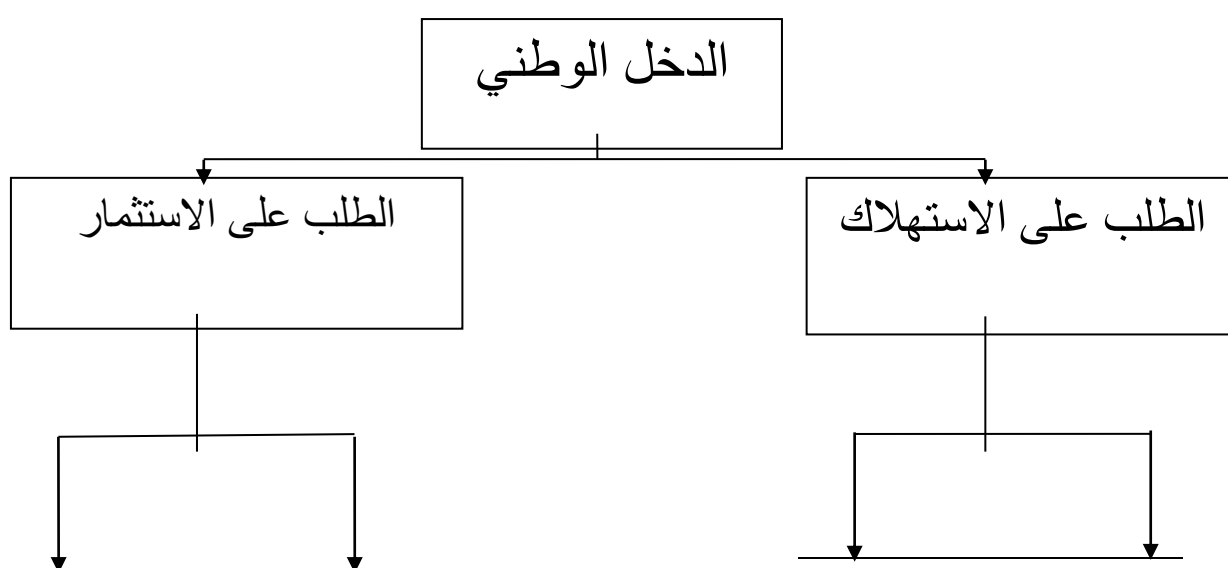
لقد أكد "كينز" في تحليله على أن الاستثمار هو الذي يحدد الدخل والاستخدام ولا سيما في المدى القصير، فالزيادة في الاستثمار بمقدار معين سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل والاستخدام، وبذلك تكون وسيلة السياسة النقدية في هذه الحالة هي ضرورة تخفيض سعر الفائدة لتسهيل عملية الاستثمار، أي أن الهدف من هذه السياسة في هذا الصدد هو توفير الأموال من خلال وفرة الائتمان المصرفي بكلفة منخفضة لزيادة وتيرة الطلب على الاستثمار وتسريع عملية تكوين رأس المال باتجاه دفع عملية النمو الاقتصادي إلى الأمام، وهكذا نرى أن "كينز" أعطى أهمية بالغة للسياسة النقدية في الدول النامية بينما أهمل دورها في الاقتصاديات المتقدمة التي تعيش ظروف الركود الاقتصادي الشديد.

ويرى "كينز" أن حجم الطلب على السلع الإنتاجية (الاستثمار) يتوقف على عاملين هما:

1/ معدل الفائدة: الذي يدفعه المنظم لقاء حصوله على رأس المال النقدي المفترض من السوق النقدية.

2/ الكفاية الحدية لرأس المال: وهو الربح الذي يتوقعه المنظمون من العملية الاستثمارية خلال مدة زمنية معينة بعد طرح مستلزمات الإنتاج عدا سعر الفائدة.<sup>(9)</sup> ويمكن توضيح ذلك في المخطط التالي:

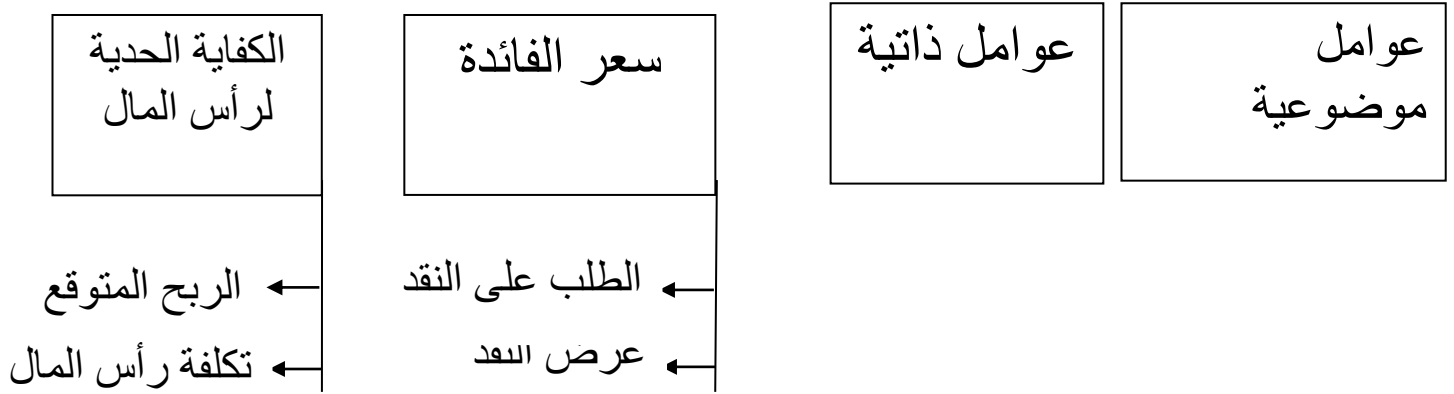
الشكل (1-2): مخطط توضيحي لنموذج كينز المبسط.



<sup>(8)</sup> بن لدغم فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

<sup>(9)</sup> عباس يعي خضر المندلاوي، امكانيات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة (1980-2003)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2005، ص ص 17-18.

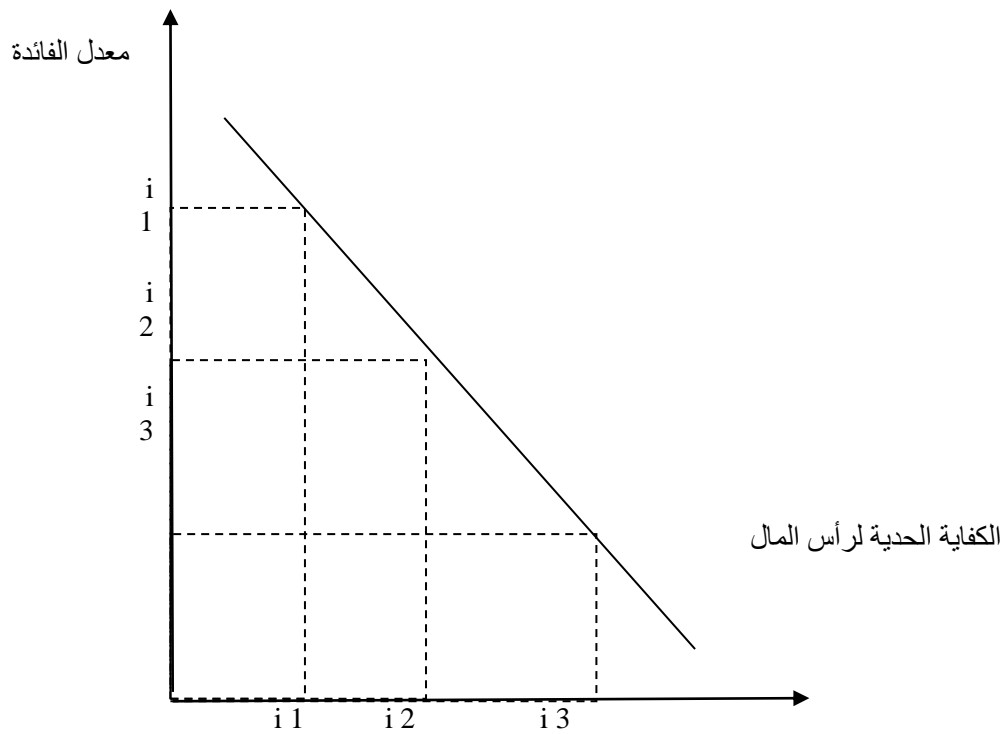
## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي



المصدر: بلعوزبن علي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

فإذا افترضنا ثبات الكفاية الحدية لرأس المال فإن الاستثمار له علاقة عكسية مع سعر الفائدة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (2-2): العلاقة بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة



لسيد علي، نزار سعد الدين العيسى، المرجع سبق ذكره، ص 330.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

وحسب كينز يتحدد سعر الفائدة من خلال الطلب على النقود وعرضه، حيث يعتبر عرض النقود مستقل عن سعر الفائدة ولكن يؤثر عليه، أما الطلب على النقود فهو يتحدد من خلال سعر الفائدة، فحسب دافع المضاربة فإن الطلب على النقود يتأثر بشدة بالمستوى الحالي والمتوقع لأسعار الفائدة فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة تتعاظم الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود بينما تغري أسعار الفائدة المنخفضة على حيازة كمية أكبر من النقود.

ومن هنا فإن التحليل الكينزي يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.<sup>(10)</sup>

فالسياسة النقدية الانكماشية تؤدي إلى زيادة كلفة رأس المال وبالتالي تحد من الطلب الاستثماري، ويحصل العكس في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فإنها تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي انخفاض كلفة رأس المال مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري.

**المطلب الثالث: التفسير الكمي الحديث لانتقال آثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي.**

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود على يد مفكري مدرسة "شيكاغو"، وعلى رأسهم الأستاذ "فريدمان" حيث اتجهت هذه المدرسة إلى التأكيد من جديد على أهمية السياسة النقدية.

وقد استعرض فريدمان السمات المميزة للفكر النقدي التقليدي كما ظهر في إطار النظرية الكمية على النحو التالي:

- استقلال الكمية النقدية (عرض النقد) عن الطلب على النقود؛

- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛

- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء الطلب على النقود.

وحسب فريدمان فإن الطلب على النقود يتوقف على الاعتبارات التي تناقشها نظرية القيمة حيث يتوقف الطلب على النقود وفقاً لتحليله نتيجة العوامل التالية:

- الأثمان والعوائد في البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورتها السائلة؛

- الأذواق وهو ما يطلق عليه فريدمان اصطلاحاً بترتيب الأفضليات:<sup>(11)</sup>

<sup>(10)</sup> نفس المرجع، ص 21.

<sup>(11)</sup> عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، 163-164.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

- الثروة التي تملكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود.<sup>(12)</sup>
- ويمكن صياغة محددات الطلب على النقود في دالة فريدمان كما يلي:<sup>(13)</sup>
- $$M/P=(r_b, r_e, 1/p, dp/dt, w, y/p, u)$$
- M/P: الطلب على النقود بصورة أرصدة نقدية حقيقية.
- r\_b: سعر الفائدة على السندات.
- r\_e: عائد الأسهم.
- 1/p.dp/dt: معدل التغير في المستوى العام للأسعار.
- W: نسبة الثروة.
- Y/P: الدخل الدائم الحقيقي أو القيمة الحقيقية للثروة.
- U: الأذواق والتفضيلات.

وقد أشار فريدمان في هذه الدالة أن هناك تقلص في عدد المتغيرات التي تحدد الطلب على النقود، فالمتغير الحاسم للدالة هو الدخل الدائم الحقيقي، أما بقية المتغيرات فلها دور ثانوي وهذا يعني أن دالة الطلب على النقود تفسر بعامل واحد وهو الدخل الدائم الحقيقي، وبناء على ما تقدم نخلص إلى:

- مرونة الطلب الكلي لا تظهر أي تغير على الطلب على النقود عندما يكون سعر الفائدة في أدنى مستوياته، وهذا يعني أن فريدمان ينكر فكرة مصيدة السيولة (التفضيل المطلق للسيولة).

- إن التغيرات في عرض النقد MS سيكون لها الدور الأكبر في تفسير التغيرات في مستوى الدخل الكلي بالاستناد إلى فرضية استقرار دالة الطلب على النقود من خلال آلية عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي من جهة ومن خلال منح الائتمان بسعر فائدة أقل من السابق.

وخلاصة تحليل فريدمان أنه يعطي أهمية بالغة للتوسع النقدي في تفسير التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، وأن الآلية التي تجري من خلالها تأثير كمية النقود على الدخل القومي تتم من خلال سريانها من القطاع النقدي والمالي إلى القطاع الحقيقي، كما أن الدور الحاسم يكون لكمية النقود في رسم السياسة النقدية وليس لأسعار الفائدة أو الإنفاق الاستثماري، كما يرون وجود علاقة عكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة مع بقاء العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى الأسعار والتضخم المتوقع ثابتة، أما إذا أثرت زيادة عرض النقد

<sup>(12)</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 235.

<sup>(13)</sup> عباس يعي خضر المندلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

على هذه العوامل الاقتصادية فإن زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة،<sup>(14)</sup> أما بالنسبة للسياسة النقدية فتعتبر تلقائية هذه السياسة من أهم ملامح هذا الفكر النقدي، إذ يرى أنصاره أن توجيه السياسة النقدية يؤدي إلى نتائج اقتصادية سيئة، فإذا فرضنا أن السلطات النقدية فرضت بعض الإجراءات بهدف تحقيق الاستقرار السعري فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى حالة من البطالة مما يتطلب الدقة في اختيار التوقيت واختيار القواعد النقدية الواجبة التطبيق، ومما يزيد من صعوبة نجاح السياسة النقدية الموجهة تعدد الأهداف وتعدد السلطات وتعدد الأدوات وطبيعة التقدم أو التطور الاقتصادي، وهو ما يعني ضآلة احتمالات التوصل إلى السياسة النقدية المثلى التي تفرضها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.<sup>(15)</sup>

### المطلب الرابع: النقود والسياسة النقدية.

تبدأ دائرة تعريف النقود من حدود الوظائف التي تؤديها، وربما كان من الأفضل التعرف على تلك الوظائف، إلا أنه من المتعارف عليه هو تقديم تعريف الشيء، ثم بحث وظائفه فيما بعد، وفي هذا المطلب سنتعرض إلى أهم التعريفات في الفرع الأول وكذا وظائف النقود في الفرع الثاني.

### الفرع الأول: تعريف النقود

إن تقديم تعريف نهائي ودقيق للنقود أمر ليس يسيراً، لأنه سيواجه الكثير من العقبات والاختلافات لأن فضاء عمل النقود هي الحياة العملية وليس أمراً مجرداً كما أن مفهوم النقود دائم التطور والتغير باستمرار.

ومن التعاريف الأكثر شيوعاً للنقد " أنه أي شيء له صفة القبول العام ، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات و تسوية النقود" وهذا التعريف يجعل كلا من العملة (النقد الورقي و المعدني) و الودائع تحت الطلب نقداً.<sup>(16)</sup> والمراد هنا هو تعريف النقد من خلا لوظائفه الخاصة به وحده، والتي لا يمكن أن تناسب لغيره

وقد عرفها ج.ف.كراوز بأنها: " أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياساً للقيم ومستودعاً لها"<sup>(17)</sup> وهو تعريف يستند أساساً إلى وظائف النقود

<sup>(14)</sup> نفس المرجع ، ص 25.

<sup>(15)</sup> حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية (مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 90-91.

<sup>(16)</sup> -رحيم حسن ، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع-عمان، 2006، ص 18.

<sup>(17)</sup> -صبيعي تادرس قريضة ، النقود والمصارف ، دار النهضة العربية-بيروت- د.ط ، ص.21، نقلا عن ج ف كراوزر، الموجز في اقتصاديات النقود ، ص.24.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

كما عرفها محمد زكي شافعي بقوله: "أي شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات"<sup>(18)</sup> وهو تعريف يركز على خصائص النقود.

وعرفها أحمد فريد وسهير محمد بأنها: "المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته، كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته"<sup>(19)</sup> وهو تعريف يركز على الجانب القانوني للنقود

وبالتالي يمكننا أن نقدم تعريفا شاملا للنقود فهي أي شئ تتوفر فيه ثلاثة عناصر:

1- أن يحظى بالقبول العام

2- يكون وسيلة لتسديد الديون و دفع قيمة الإلتزامات في كل مكان وزمان.

3- أن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام والنهائي للدين<sup>(20)</sup>.

وهذا التعريف نكون قد حددنا ما هي الأشياء التي يمكن أن ندخلها ضمن دائرة النقود : فمثلا تعتبر النقود الورقية و المعدنية و الودائع تحت الطلب نقودا لأنها يمكن أن تكون وسيلة للتبادل، بينما لا تعتبر الودائع الإيداعية و الأجلة نقودا لكونها لا تكون مقبولة كوسيط للمبادلات، و يجب تحويلها إلى ودايع تحت الطلب أو أي شكل من أشكال النقود<sup>(21)</sup>.

و في الأخير يمكن أن نضيف أن النقد المصدر من البنك المركزي يمكن أن نعرفه بأنه دين على الدولة المصدرة له، فكان حامل للنقد الأجنبي مثل مقدار 50 دولار يحملها جزائري هذا يعني أن الإقتصاد الأمريكي مدين لحامل هذا المقدار بأن يدفع مقابلها سلعا و خدمات، و كذلك النقد الذي تخلقه البنوك التجارية أي نقود الودائع يعتبر دينا على البنوك التجارية.

### الفرع الثاني: وظائف النقود

اختلفت آراء علماء الإقتصاد في تقسيم الوظائف التي تؤديها النقود، فقسم بعضهم الوظائف إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تمثل الوظائف التقليدية وتتعلق بالتطور التاريخي للنقود، و المجموعة الثانية فهي تلك الوظائف الحركية ذات الطبيعة العامة المتعلقة بتوجيه النشاط الإقتصادي و التأثير على معدل نموه<sup>(22)</sup>. و يرى باحثون أن للنقود أربعة وظائف كل واحدة من

18-محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة -بيروت- ط.7 ، د.ت ، ص.26.

19-أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية، د.ط ، 2000، ص.50.

<sup>20</sup>-2012-1982, PUF Paris, Pierre, Berger, La monnaie et ses mécanismes, p5

<sup>21</sup>- مايكل إيدجمان، الإقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض 1988، ص ص 206-207.

<sup>22</sup>-عبد النعيم محمد مبارك، النقود و الصيرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية 1985، ص 31 وما بعدها.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

هذه الوظائف تقضي على إحدى صعوبات المقايضة وهذه الوظائف هي : وسيلة للتبادل ووحدة للحساب، و مخزن للقيمة و معيار للمدفوعات الآجلة<sup>(23)</sup>، و ذكر بعضهم أنها الوظائف الأساسية للنقود<sup>(24)</sup>.

و يبدو للباحث تقسيم الوظائف كما قسمها بعض الإقتصاديين إلى وظائف أصلية أي جاءت هذه الوظائف مع مجيء أصل النقود ووظائف مكملة لها و تسمى وظائف مشتقة<sup>(25)</sup>، وهذا ما سنتعرض إليه فيما يلي:

### أ- الوظائف الأصلية

إن الوظائف الأصلية للنقود جاءت للقضاء على صعوبات المبادلة في ظل المقايضة فكانت مرتبطة بالنشأة و هي ثلاثة : النقود وسيط للمبادلات، النقود مقياس للقيم، والنقود كمستودع (مخزن) للقيم، أما الوظائف المكملة فهي وظيفة النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة ووظيفة النقود و التكوين الرأسمالي.

#### أ-1- النقود وسيط للمبادلات:

إن من بين صعوبات المقايضة هي التوافق المزدوج بين رغبات المتبادلين، و هذه الصعوبة قد حدت من المبادلات، و عقدت كل عمليات التبادل و ذلك بإلزام وجود المتعاملين من حيث المكان و الزمان ووجوب وجود السلعة المرغوبة من الطرفين المتبادلين و عندما ظهرت النقود و استعملت كأداة أو وسيط في المبادلات فقد تم القضاء على هذه الصعوبة التي ذكرنا، و تحولت العملية إلى عمليتين منفصلتين:

-عملية بيع من جهة بواسطة النقود : بيع سلعة ← تسديد بالنقود

-عملية شراء من جهة أخرى بواسطة النقود أيضا : نقود ← شراء سلعة

و لم يصبح صاحب السلعة (A) في حاجة إلى مبادلة سلعة أخرى (B)، و إنما أصبح كل منهما بإمكانية بيع ما لديه من إنتاج سلعته مقابل الحصول على النقود، و أن يشتري ما يريد بواسطة النقود، ولا تختفي هذه السلعة (النقود) كما هو حال السلع الأخرى المستهلكة من

<sup>23</sup> Stephen M. Goldfeld and Lester V. Chandler, The economics of money and Banking, Harper and Row, Publishers, New York, Cambridge 1981, P.07

<sup>24</sup> Berger, Pierre, Op. Cit , pp.11-12.

<sup>25</sup> - يمكن تقسيم الوظائف أيضا حسب الزمان، وهي المدفوعات الآجلة و مخزن للقيم و حسب المكان مثل وسيط للمبادلات، و مقياس للقيم.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

التداول و بالتالي فإن كل تبادل مباشر لسلعتين فقد اختفى لصالح تبادلين مقابل نقود<sup>(26)</sup> ، و لقد نتج عن استخدام النقود كوسيط للتبادل مجموعة من المزايا :

1-سهولة التبادل : بعد ما كانت تتميز المبادلات بالصعوبة أصبح الأمر سهلا و قد أدى ذلك إلى اختزال الوقت و الجهد الذين كانت تتطلبهما عملية المقايضة و هو ما زاد في تشجيع الأفراد على زيادة التخصص و تقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج و اتساع حجم المعاملات دون الخوف من عوائق التبادل و تصريف الفائض من الإنتاج.

2-ازدياد حرية الأفراد في اكتساب القوة الشرائية : لما كانت النقود قوة شرائية عامة فقد جعلت الأفراد يتمتعون بحرية الإختيار الواسعة، بحيث يمكن لحامل النقود أن يقوم بعمليات شراء في أي وقت يريد و في أي مكان كان و في اكتساب أي سلعة يريد، و هو ما كان يفتقده في نظام المقايضة التي كانت تفرض عليه شروطا صعبة في عملية التبادل.

-زيادة حجم التداول للنقود: في ظل نظام المقايضة لا يمكن لأي سلعة مهما كانت خصائصها أن تتداول بالشكل و بالحجم الذي عرفته النقود، فقد زاد الإقراض و الإقتراض و زادت كميات الإنتاج، و أصبحت النقود متداولة لكونها تتمتع بقوة إبراء غير محدودة نظرا لما تحظى به من قبول عام سواء عند الدائنين أو المدينين.

### أ-2- النقود مقياس (معياري) للقيمة :

و يقصد بهذه الوظيفة هي أن النقود وحدة الحساب المستخدمة في تحديد قيمة كل سلعة أو خدمة بالنسبة لغيرها من السلع و الخدمات. فالنقود هنا تحدد أسعار السلع و الخدمات، فكما أن الطول يحدد بالمتر، و الوزن بالكيلوغرام... و هكذا فإن قيم السلع و الخدمات تتحدد أيضا بوحدات النقود و في ظل الاقتصاد النقدي يتم تحديد أسعار السلع و الخدمات عادة باستخدام الوسيط الذي تم به التبادل و هو النقود، و من الطبيعي أن يعبر هذا الوسيط عن القيم النسبية للسلع و الخدمات و وجود مقياس مشترك تنسب إليه قيم الأشياء فهو يسهل عملية تحديد السلع و الخدمات الموجودة و بالتالي فإن قيمة النقود داخل البلد تتحدد انطلاقا من المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات لأن الأسعار هي التعبير أو الترجمة لقيمة السلعة بوحدات نقدية<sup>(27)</sup>.

إن كل وحدة الحساب عندما تقبل من قبل المجتمع يجب أن تتمتع بالثبات النسبي حتى تبقى مقبولة كمعيار لتحديد قيم السلع و الخدمات، أي يكون النقد قادرا على شراء نفس الكمية من

<sup>26</sup>-Michelle de Mourgues, Théorie et politiques monétaires, 2 édition Dalloz 1984,p4.

<sup>27</sup>-P.Berger « La monnaie et ses mécanismes que sais-je » ? PUF, 1971, p.12.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

السلع باستمرار، ولكن هذا ينطبق على وحدات القياس الأخرى بينما وحدة النقود لا تتمتع على الدوام بالثبات وخاصة في عصرنا الحاضر، فقيمة الوحدة النقدية قد تنخفض (أي قدرتها على شراء كمية كبيرة من السلع والخدمات) أو ترتفع (قدرتها على شراء كمية كبيرة من السلع والخدمات) فالنقود يجب أن تتسم بالثبات النسبي لكي تكون مقياسا عاما مرضيا للقيم، ولكن رغم هذا فإن وظيفة النقود كمقياس عام للقيم قد أدت كثيرا من التسهيلات فهي توفر المعلومات اللازمة لإتمام عمليات التبادل ثم وفرت الجهد والوقت، ويتم استغلال كل الموارد لاستخدامها مادام المقياس للمبادلات متوفرا وليس هناك أدنى صعوبة في تحقيق ذلك.

### أ-3- النقود مستودع (مخزن) للقيمة:

قد عرف الإنسان الإدخار والتخزين منذ القديم و لكن في ظل مرحلة المقايضة من الصعب أن يحتفظ الإنسان بكثير من السلع، ولذلك فإن انتشار استعمال النقود قد دلل هذه الصعوبة وأصبح بإمكان الأفراد الاحتفاظ بالنقود فهي مستودع جيد نظرا لقدرة حائزها الحصول على ما يشاء من السلع فبفضل النقود يمكن للفرد أن يقوم بادخار الفائض في شكل نقود لإنفاقها في المستقبل، وبهذا فإن أهمية النقود ظهرت كوسيلة للادخار أو اختزان القوة الشرائية أو أستيداعها من أجل استخدامها في الآجل .

وتعتبر النقود سيولة كاملة بل هي السيولة نفسها لأنها أصل من الأصول المالية الذي يمكن استخدامه بشكل فوري ومباشر لأن السيولة هي السهولة والملائمة في استخدام الأصل للحصول على السلع والخدمات أو لتسديد الديون دون أن تفقد من قيمتها أي شيء، وهذا يبين أن النقود تحمل في ذاتها قوة شرائية مستودعة فيها، وتكون حاضرة عند استخدامها في أي لحظة، ولكن هذا لا يعني أن النقود في عصرنا الحاضر هي الأصل الوحيد الذي تختزن فيه الثروة أو يتم الاعتماد عليه في الادخار بحيث أن الفرد قد يحتفظ بثروته في أصل آخر أو مجموعة الأصول المالية كالأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو الأصول الثابتة مثل العقارات والأراضي، إلا أن الاحتفاظ بالثروة في صورة هذه الأصول غير النقود لا تتمتع بالثبات، فهي قد ترتفع أو تنخفض قيمتها في السوق، كما أنها لا تتمتع بالسيولة الكاملة لأنها تحتاج إلى وقت لتحويلها إلى نقود أي لا تقوم مقام النقود مباشرة وبشكل فوري، على أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود كمخزن للقيم تكون أحيانا مرتفعة، بحيث أن التضخم يؤدي إلى خفض قوتها الشرائية.

و على الرغم من انخفاض قيمة النقود وتعرضها كمخزن للقيم للانخفاض، إلا أنها تتمتع بالسيولة التامة وهذه الصفة يفضلها أغلب الناس، الأمر الذي يدفعهم إلى اختيار النقود كمستودع للقيم أكبر من الأصول الأخرى، فعندما يطلب الأفراد النقود لاختزان قيمهم فإن ذلك سيؤدي إلى بيع الأسهم والسندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها، وبالعكس فعندما يقل

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

الطلب على النقود و يحتفظون بثروتهم في صورة سندات و أسهم فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و هو ما يحدث تقلبات في الدورة الإقتصادية و هو ما يؤكد أهمية وظيفة النقود كمخزن للقيم.

ب- الوظائف المكملة

ب-1-النقود أداة للمدفوعات الآجلة :

عندما يتم استخدام النقود وسيط للتبادل و كمقياس للقيم فإنه من الضروري أيضا أن تسدد بها المدفوعات الآجلة أو المستقبلية، و بالتالي فهي مكملة لهاتين الوظيفتين الأصليتين، فالمعاملات المالية التي تكثر في المجتمعات الحديثة ينتج عنها التزامات نقدية في المستقبل (كالمعاشات، الأجور، المرتبات و الأرباح... الخ) كما يترتب عنها بعض العقود التي تتضمن مدفوعات تسدد في المستقبل بوحدة نقدية، و كما رأينا أن هناك صعوبة كبيرة للمدفوعات الآجلة بالسلع العينية في نظام المقايضة، و لذلك فإن استخدام النقود كأداة للمدفوعات الآجلة يقضي على كثير من هذه الصعوبات التي كانت في الماضي، و يفضل الكثير من الأفراد أن تكون وسيلة المدفوعات المستقبلية هي النقود، و يعود السبب في ذلك إلى أن أصحاب المعاملات لا يتوقعون حدوث تقلبات كبيرة في قيمة النقود.

إن نجاح قيام النقود بوظيفتها هذه و أدائها بشكل جيد يتطلب تحقيق الإستقرار النسبي للقوة الشرائية في قيمة النقود، فإذا ارتفعت قيمة النقود فإن ذلك سيلحق أضرارا بالمدينين، و في ذات الوقت سيحقق للدائنين أرباحا و عكس ذلك إذا انخفضت قيمة النقود فإن ذلك سيجعل المدينين يستفيدون من ذلك نتيجة لهذا الإنخفاض، بينما يلحق أضرارا بالدائنين.

فإذا توقع الأفراد حدوث انخفاض كبير في القوة الشرائية للنقود، فإن المتعاقدين يفضلون استخدام أنواع أخرى من النقود التي تتسم بالثبات النسبي في قيمتها.

و لقد حدث هذا تاريخيا في ألمانيا سنة 1923 عندما عانت من حالة التضخم المفرط بحيث ارتفعت الأسعار ارتفاعا سريعا، و بالتالي انخفضت قيمة النقود المستعملة (المارك) في ألمانيا آنذاك، مما ترتب عن ذلك استخدام العملات الأخرى في العقود الآجلة مثل الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، كما أن كل العقود الآجلة في كل الدول التي مسها التضخم قد كانت تستعمل " شرط الذهب " Gold clause والغرض منه هو قياس قيمة العملات المستخدمة بالنسبة إلى الذهب و فحوى هذا الشرط هو أن يدفع المدين مبلغا معيناً من النقود يكافئ كمية معينة من الذهب وقت الوفاء بالالتزامات و يكون هذا مسجلا في العقد<sup>(28)</sup> و يدمج كثير من

<sup>28</sup> - محمود أحمد عبده، الموجز في النقود و البنوك، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1989، ص.18.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

الإقتصاديين وظيفة النقود مقياس للقيم مع وظيفة النقود كأداة للمدفوعات الآجلة ولا نعالج هذه الوظيفة بصفة منفصلة<sup>(29)</sup>.

### ب-2- النقود و التراكم الرأسمالي :

لقد انتقلت وظيفة النقود من مجرد أداة لتسهيل المبادلات في الاقتصاد النقدي المعاصر إلى أداة أساسية مرتبطة بأسواق رأس المال، بحيث تعتمد أسواق رأس المال على النقود في تحويل الأرصدة المالية من أصحاب الفائض (المدخرين) إلى جانب أصحاب العجز (طالبي الاستثمار).

فأصحاب الإدخار هم أفراد يضحون بجزء من استهلاكهم الحاضر من مدخولهم إلى استهلاك مستقبلي، أما المستثمرون فهم يريدون تحقيق أرباح في المستقبل من خلال الفرص الإستثمارية المتاحة كإقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو زيادة التوسع في المشروعات القائمة، و المستثمرون يعتمدون في إقامة مشروعاتهم الجديدة أو التوسع فيها على الموارد المالية التي يوفرها المدخرون فهم يلجأون إلى الإقتراض من المؤسسات المالية المختلفة، وهذا ما يفتقد في ظل نظام اقتصادي قائم على المقايضة بحيث لا يمكن أن تحدث عقود القروض و ذلك بالإعتماد على السلع لأن ذلك يعرضها للتلف و صعوبة التخزين. أما في العصر الحاضر فإن للنقود قوة شرائية عامة الأمر الذي يجعلها أن تكون أداة في إبرام العقود و تسديد الديون، فلو أن هذا الأمر تم بالسلع و الخدمات فإن ذلك سيؤدي إلى ضعف القبول من قبل مجموع الأفراد و هو أمر لا يحبذه المدخرون، و من ثم تظهر وظيفة النقود في التراكم الرأسمالي<sup>(30)</sup>.

ومن هنا تبدو وظائف النقود الأساسية هي الثلاثة الأولى : وسيط للمبادلات ووحدة للحساب (مقياس للقيم)، ومستودع للقيم، أما الوظائف الأخرى فهي مشتقة أو مكملة فهي انتشرت أكثر لما وصل النقد إلى أشكاله المتطورة.

ومن الإقتصاديين من يضيف وظائف أخرى و كلها مشتقة مثل النقود أداة للمحاسبة بحيث تكون أساس إجراء المقارنات بين القيم الحاضرة للنقد و القيم المستقبلية المتوقعة له على طول الفترة التي ستنفذ فيها المشروعات الإستثمارية، و بالإضافة إلى وظيفة النقد كوسيلة لجرد أوضاع الخزينة و ذلك من أجل :

- تحديد أرقام المستحقات المقبلة المتوقعة على الخزينة.
- تكوين الإحتياطات و تحقيق الإدخارات.

<sup>29</sup> - محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية-القاهرة، 1978، ص.21.

<sup>30</sup> - عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود، النسر الذهبي للطباعة، 1996، ص.17.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

وبالتالي فإن النقد هنا يؤدي وظيفة الإحتياطي أو كأساس لعمليات الإئتمان التي تطلبها المؤسسة (31)

المطلب الرابع: علاقة السياسة النقدية بالنقود والأثر النقدي للنشاط الاقتصادي.

رغم وجود مدرستين متميزتين احدهما نقدية والآخرى مالية يدور بينهما جدل كبير إلى أن هذا لم يمنع وجود العديد من الاقتصاديين الذين يرفضون الانحياز لإحدى السياستين دون الأخرى. ويرى هؤلاء النفر أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له ما يبرره لأن استخدام احدهما بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى في نفس الوقت لتحقيق أهداف معينة تتعلق بالاستقرار الاقتصادي، أو التوظيف الكامل، أو رفع مستوى المعيشة... الخ (32).

ويمكن حصر الأسباب التي أدت إلى ضرورة المزج بين السياستين فيما يلي:

-التغيرات الحديثة التي طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية وما يترتب عليها من عدم استقرار وظهور العديد من الانتقادات الموجهة إلى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة في الماضي القريب والتي امتدت إلى النظام المصرفي المطبق في هذه الدول في الوقت الحاضر. وبذلك عادة ما يوجه النقد إلى البنوك في حالة المبالغة في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، في الوقت الذي يوجه فيه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي (33).

وهو ما يعني توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية ويتطلب ذلك عدم اعتماد الدولة على سياسة دون أخرى.

-ان استخدام السياسة النق لضبط المعروض النقدي ضرورة هامة و مع ذلك فهي غير كافية لتحقيق هذا الغرض إذ لابد من استخدام السياسة المالية وسياسة الاجور والاسعار و الدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على إستعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص وهو ما يعتبر ممكنا من الناحية النظرية فقط. وبنفس المنطق غان استخدام السياسة المالية وحدها لتشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الانفاق الحكومي أو العام يمكن أن يؤدي عمليا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته خاصة في الدول النامية التي تتأثر اقتصادياتها كثيرا بالأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية و تقلبات عملاتها

<sup>31</sup> - فوزي عطوي، مرجع سابق، ص. 231.

<sup>32</sup> - حمدي عبد العظيم، السياسات المالية و النقدية، الدار الجامعية-الاسكندرية، 2007، ص. 355.

<sup>33</sup> - zijlstra. Central banking with the benefit of hindsight. The per jacobsson foundation. 1976. P.12

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

في أسواق النقد العالمية<sup>(34)</sup>. ويعني ذلك ضرورة استخدام الأدوات النقدية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات المالية (النقود) والسلطات النقدية وما يترتب عليها من انقسامات و اضطرابات اقتصادية إذا ما سلك رجال السياسة المالية طريقا وأصر رجال السياسة النقدية على نهج طريق مخالف أو مستقل<sup>(35)</sup>. ويعني ذلك أنما تريد السياسة المالية مثلا بناءه تقوم السياسة النقدية بهدمه، وهو ما يشير الى أهمية تكامل السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة على خير وجه، ويحدث ذلك بوضوح في الدول التي تتعاقب فيها حكومات كثيرة، وتنتهج كل حكومة سياسة مخالفة لما تنتهجه الحكومة الأخرى مما يؤدي الى حدوث نوع من التخبط والاضطرابات الاقتصادية ويتعثر تنفيذ برامج الخطة العامة بمعدلاتها المستهدفة.

-لا تستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقي الصدمات في معركتها مع أزمة التضخم والتوقعات المستقبلية، اذ لا بد من تضامن السياسة المالية معها في هذه الامور طالما ان آليات السوق الحر لم يعد من الممكن الاعتماد عليها لدفع الاستثمار الثابت الى أعلى وتشجيع قطاع الأعمال إذ يتطلب تحقيق ذلك استخدام أدوات مؤثرة على جانب الطلب الكلي خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، ولا شيء خير من السياسة المالية يصلح للقيام بهذا الدور إذ تستطيع السياسة المالية استيعاب الارصدة النقدية التي يعجز كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها، وذلك من خلال وسيلة التمويل بالعجز للموازنة العامة للدول ويتطلب ذلك أن تكون وسيلة التمويل بالعجز مرنة بحيث تتولى سرعة ضبط عرض وطلب النقود في أسواق المال<sup>(36)</sup>.

<sup>34</sup>-guidocarli. Milton Gillbert. Why Banks are unpopular? The per jacobsson. Foundation. 1981.pp .14-26.

<sup>35</sup>-Albert Adomakoh. Central bankingwith the benefit of Hindsg. The 1981 per jacobsson Lecure.P.21.

<sup>36</sup>-حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص.358.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

إن الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية باستعمال أدواتها المباشرة وغير المباشرة لبلوغ أهدافها المطلوبة يختلف باختلاف النظام الاقتصادي الموجود، كون هذا النظام هو نظام متقدم أو مختلف، فالمناخ الاقتصادي هو الذي يحدد مدى هذه الفعالية ومدى نجاح السياسة النقدية في بلوغ أهدافها، إلا أن تعارض أهدافها في بعض الاقتصاديات يحول دون بلوغ ذلك الحد من النجاح والفعالية.

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة

تتبلور السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة في استخدام أدوات الرقابة المباشرة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان. ومن العوامل التي تساعد السياسة النقدية في تأدية دورها الفعال، وبالتالي تأثيرها على النشاط الاقتصادي نجد:

- يساعد التجاوب الكبير للبنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي<sup>(37)</sup>؛

- تطور وانتظام السوق النقدية، فمثل هذه السوق تساعد كثيرا في التعامل بالأوراق التجارية قصيرة الأجل القابلة للخصم، وبالتالي تزيد من فعالية معدل الخصم في التأثير على طلب القروض بواسطة تكلفة خصم الأوراق التجارية بحيث كلما كانت هذه التكلفة كبيرة فهذا يؤدي إلى عدم إقبال المتعاملون بالأوراق التجارية على طلب القروض لأن الخصم مرتفع، ويكون العكس في حالة كون تكلفة الخصم قليلة أي انخفاض معدل الخصم؛

- وجود سوق مالية كبيرة ومتطورة تتعامل بالأوراق المالية، ففي حالة وفرة هذه السوق تزيد فعالية سياسة السوق المفتوحة في التأثير على عرض الائتمان من خلال دخول البنك المركزي إلى هذه السوق بإعتباره بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، وهذه إحدى خصائص اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة التي تتميز بكون حجم أسواقها المالية نتيجة اعتماد الحكومات في الاقتراض من السوق ومن الجهاز المصرفي لمواجهة نفقات المشروعات العامة هذا من جهة، وقيمة القروض في حد ذاتها وتزايدها من حين إلى آخر من جهة أخرى، وكذلك تداول نسبة كبيرة من الحقوق على الأصول الرأسمالية في السوق المالية، إضافة إلى تزايد تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل مقارنة بمجموع

<sup>(37)</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 311.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

الأوراق المتداولة في السوق، وأخيرا كبر واتساع هذه السوق تؤدي إلى اتساع عمليات البيع والشراء التي ينفذها البنك المركزي عن طريق سياسة السوق المفتوحة:

- استعمال النقود المصرفية التي تمثل الجزء الأكبر والأهم من كمية النقود المتداولة، وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول وهذا ما يبين أن تعين نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود<sup>(38)</sup>.

ومما سبق يتضح أن هذه المميزات الاقتصادية من توفر للأسواق المالية واتساعها وتطورها، والتنسيق والتجاوب الكبير بين البنوك التجارية والبنوك المركزية يجعل السياسة النقدية أكثر فعالية في الدول المتقدمة باعتبارها المناخ المناسب لتفعيل دور أدواتها المباشرة وغير المباشرة.

### المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

لدراسة فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية في الدول النامية يجب تقديم لمحة عن الخصائص المالية والمصرفية في هذه الدول، فالظروف الاستعمارية والتبعية الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول أدت إلى تخلف السياسات الاقتصادية عموما والسياسة النقدية خصوصا.

### الفرع الأول: الظروف الاقتصادية للدول النامية<sup>(39)</sup>

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تزايد حصول البلدان التي تم استعمارها على استقلالها السياسي، وزاد اهتمام عدد من البلدان المستقلة بعملية التصنيع والتحرر الاقتصادي كوسيلة للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، وبمقارنة الوضع الحالي لهذه الاقتصاديات بوضعها وقت حصولها على الاستقلال يلاحظ تباين درجات التطور التي لحقت بهذه الاقتصاديات، وبالتالي تنوع السمات العامة الحالية لهذه البلدان.

فهناك عدد محدود من البلدان -مثل بلدان شرق وجنوب شرق آسيا- نجحت في الخروج من دائرة التخلف، وحققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي لم يشهدها العالم الصناعي من قبل، بالإضافة إلى تحقيقها لعدالة أكبر في توزيع الدخل، انعكست في تحسن مستويات المعيشة في ظل تدخل حكومي مدروس استهدف الاستفادة من الثروة البشرية المتاحة والعمل على رفع كفاءتها، كما استهدف تحقيق معدل مرتفع من التراكم الرأسمالي.

<sup>(38)</sup> معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص 161، 162.

<sup>(39)</sup> أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-139،

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

وفي مجال المعاملات الخارجية ارتفعت معدلات النمو في صادرات هذه البلدان، وتحولت بلدان هذه المجموعة إلى تحرير قوى السوق من القيود التي كانت مفروضة عليها وقيام بعضها بإقامة مناطق للتجارة الحرة فيما بينها، وتشجيع التصنيع من أجل التصدير. وعلى الرغم من المشكلات الاقتصادية التي واجهت تلك البلدان إلا أن حكوماتها بذلت جهوداً مثمرة في اتجاه تنويع مصادر الدخل بها من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الاستثمار. كذلك قامت تلك البلدان بتنويع مصادر الاستثمار الدولية لتنويع المخاطر بينها بدلاً من تركيزها، وتنويع أسواق التصدير والاستيراد. وقد تحققت هذه النتائج في ظل الاهتمام بتنمية قطاعات التعليم والتدريب وأصول الإدارة العلمية الحكومية والخاصة، والاهتمام بتمويل البحث والتطوير واستحداث التكنولوجيا المستخدمة وملائمتها لظروف البيئة المحلية. وقد اهتمت عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان على تطبيق سياسة مدروسة للانفتاح الاقتصادي لاقت دعماً خارجياً خاصة من اليابان وكوريا الجنوبية لأسباب اقتصادية ودعماً من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لأسباب سياسية. بالإضافة إلى توافر الدافع الاقتصادي للاستفادة من العمالة الماهرة والرخيصة نسبياً التي تميزت بها تلك المنطقة، وقد أدى ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة من الشركات المتعددة الجنسيات إلى هذه المنطقة.

أما بالنسبة للحالة العامة لاقتصاديات معظم البلدان النامية في الوقت المعاصر يتضح أن السمات الرئيسية في تلك الاقتصاديات هي كالتالي:

1/ ضعف وتخلف الجهاز الإنتاجي: حيث يتمثل ضعف الجهاز الإنتاجي في ضيق القاعدة الإنتاجية بسبب ضآلة حجم التراكم الرأسمالي الناتج عن انخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي مستوى الادخار القومي.

2/ الظاهرة الثنائية: خضعت معظم الاقتصاديات النامية لظاهرة الثنائية، و تبلورت هذه الأخيرة في انقسام النشاط أو القطاع الواحد إلى جزئين مما يضعف التأثير المتبادل بين سلوكيهما كما تتسم هذه الظاهرة بالاستمرارية وتزايد الفجوة بين جزئي القطاع أو النشاط.

- الظاهرة الثنائية في مجال المبادلات: وتتمثل في انتشار عمليات المقايضة والاكتفاء الذاتي علاوة على المعاملات النقدية، ويؤدي وجود هذه الظاهرة إلى تركيز أثر السياسة النقدية على جانب المعاملات النقدية مما ينتج عنه إضعاف تأثير هذه السياسة على مستوى النشاط الاقتصادي.

- الثنائية التمويلية: تتضح هذه الظاهرة من خلال قيام سوقين منفصلين بالعملية التمويلية للأنشطة الاقتصادية، حيث يتسم السوق الأول بتنظيمه ورسميته، ويشتمل على

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

الجهاز المصرفي وعلى مؤسسات مالية أخرى، ويخضع نشاط هذا السوق لتشريعات وقيود تنظيمية ومالية، كما تتسم وحداته بالتخصص وتقسيم العمل. أما السوق الثاني فهو سوق غير رسمي ويخضع في سلوكه للعادات والتقاليد، ولا يخضع هذا السوق لأي قيود تنظيمية أو مالية في تكوينه أو في ممارسة نشاطه، وتختفي فيه ظاهرة التخصص وتقسيم العمل، كما تتميز معاملاته بالمرونة. ويعمل هذا الأخير على إضعاف التأثير المباشر للسياسة النقدية على القطاعات الاقتصادية التي يقوم هذا السوق بتمويل نشاطها نظرا لعدم خضوعه لقيود السياسة التي تطبقها السلطة النقدية.

3/ تزايد دور الحكومة في إدارة النشاط الاقتصادي: شهدت معظم البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال تزايدا في دور الحكومة في إدارة النشاط الاقتصادي، وتحملت ميزانياتها عبئ تمويل التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور عجز مستمر في الميزانية بسبب تزايد حجم الإنفاق العام وتجاوزه حجم الإيرادات العامة، مما جعلها تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية لتمويل العجز، وهذا بالرغم من كونه يمثل خطوة كبيرة لما قد يترتب عليه من استخدام غير رشيد لهذا المصدر، وتعكس سياسة التمويل بالعجز سمة مالية بالنسبة لمعظم الاقتصادات النامية غير البترولية، كما تمثل مصدرا لزيادة حجم السيولة في الاقتصاد بعيدا عن تأثير السياسة النقدية.

4/ التخصص في إنتاج المواد الأولية: جاء ذلك نتيجة نمط تقسيم العمل الدولي الذي كان سائدا إبان الخضوع الاقتصادي للدول المستعمرة، بينما ظهرت محلها في البعض الآخر من هذه الاقتصاديات ظاهرتان لا تقلان عنها خطورة لما لهما من أثر في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية، ويظهر أثر ذلك في النمو المتزايد للأنشطة المنخفضة الإنتاجية وتضخم بعض الأنشطة الخدمية بما يجاوز متطلبات النشاط الإنتاجي المادي.

5/ ضيق نطاق الأصول المالية وأدوات الائتمان: والتي يتم من خلالها تعبئة المدخرات وتجميعها ونقلها من المدخرين إلى المستثمرين. وهذه الوظيفة يفترض أن يقوم بها السوق النقدي والسوق المالي، لذا فإن هذه السوق تعاني من الضعف بسبب اتخاذ معظم المشروعات شكل الاكتتاب المغلق مع اعتمادها على مواردها الذاتية من أجل التوسع، ويؤدي تخلف هذين السوقين إلى ضعف العلاقة بينهما، وبالتالي ضعف العادة المصرفية.

أما بالنسبة للسندات النقدية ومجالها سوق النقود فيلاحظ أن تفضيل السيولة في البلدان النامية يتوقف على العادات الاجتماعية بصفة أساسية، ويعود في جزء كبير منه إلى تمويل المحاصيل الزراعية، ومن ثم على كمية المحاصيل وعلى أسعارها.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في الدول النامية<sup>(40)</sup>

إن الخصائص والمميزات المالية والمصرفية للدول النامية تلقي بظلالها السلبية على فعالية أدوات السياسة النقدية لأنها ترتبط بخصائص الجهاز المصرفي وأسواق النقد والمال لهذه البلدان.

### 1/ سياسة سعر إعادة الخصم

لا تزال الدول النامية تستبعد التعامل بالأوراق التجارية، السندات الأذنية والكمبيالات إضافة إلى تواجد فروع لبنوك أجنبية بها، مما يقلل من إقبالها على الاقتراض من البنك المركزي بسبب احتفاظها باحتياطات نقدية وحصولها على التمويلات من الأسواق الأجنبية، كما أن هناك جانبا هاما من الأوراق التجارية يتم تداوله خارج الدائرة المصرفية، كما تعاني هذه الدول من انخفاض في مرونة الطلب على الائتمان لتغير سعر الفائدة، وإذا أراد البنك المركزي أن يقلل من مقدرة البنوك التجارية على الاقتراض في فترات التضخم عن طريق هذه الأداة فإن آثارها تكون ضعيفة بسبب قلة التعامل بالأوراق التجارية، كل هذه السلبيات تحد من فعالية هذه السياسة في كثير من الدول النامية.

### 2/ سياسة الاحتياطي النقدي الإجمالي أو القانوني

تعتبر هذه الأداة من الأدوات الفعالة ويعود ذلك لآثارها المباشر الذي يمس حجم الائتمان المقدم أو المقدرة الاقراضية للبنوك، إلا أن فعاليتها تعود إلى سيطرة البنك المركزي وسلطته القانونية على البنوك التجارية في تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وهو ما يجعل البنوك التجارية غير قادرة على زيادة الائتمان عندما يرفع البنك المركزي هذه النسبة في حالة رغبته في تخفيض حجم الائتمان حتى إذا اقتضت من الخارج أو لجأت إلى مراكزها في البلاد الأجنبية، ولكن قدرة البنك المركزي وحرية في استخدام هذه الأداة تترك أحيانا حركة الائتمان في الدول النامية التي تتميز بالتذبذب والموسمية ولذلك فإنه يمكن استخدام هذه الأداة بالكامل بصورة فعالة إذا ما أخذت بعين الاعتبار هذا التذبذب.

### 3/ سياسة السوق المفتوحة

تتميز الدول النامية بنقص وضيق في الأسواق المالية والنقدية، وضعف شبكة المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل على جذب المدخرات وتوظيفها في الأسهم والسندات، بالإضافة إلى عدم توفر الأسواق التي تضمن استمرار وانتظام تداول الأوراق المالية، وبالتالي يعتمد التمويل على الاقتراض من البنوك التجارية فقط عن طريق منح نقود قانونية بدلا من خلق نقود الودائع، أي أن هذه النقدية سوف تبقى خارج الدائرية المصرفية ثم إن البنك

<sup>(40)</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 189.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

المركزي له المسؤولية التامة في خفض أو زيادة المعروض النقدي، فعندما يقوم بإصدار جديد وإدخاله في التداول فإنه لا يستطيع إعادته إلى التداول مرة أخرى مما يضعف الدور الذي يؤديه، وقد حققت الدول النامية درجات متفاوتة من النجاح عند استخدام هذه السياسة رغم الظروف الاقتصادية غير الملائمة.

### المطلب الثالث: التضارب في تحقيق أهداف السياسة النقدية

عند قيام السلطة النقدية بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية فإنها تنطلق من الأهداف النهائية المحددة على صعيد الاقتصاد ككل، ثم تقوم بتحديد أدوات السياسة التي تمكنها من بلوغ تلك الأهداف، وتكون الأهداف النهائية غالباً من الأهداف المرسومة للسياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي. إن هذه الآلية في اختيار وتحقيق أهداف السياسة النقدية ليست سهلة التحقيق، وإنما تنطوي على العديد من الصعوبات من بينها تعارض الأهداف.

إن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عن طريق الرقابة والسيطرة على عرض النقد كان يعد الهدف الوحيد الذي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقه قبل عام 1936 حيث أنه على وفق النظرية الكمية للنقود فإن أي تغير في عرض النقد يؤدي إلى تغير مناسب من ناحية الكمية والاتجاه في المستوى العام للأسعار، ولكن مع ظهور النظرية الكينزية بدأت مهمة السياسة النقدية تزداد صعوبة، إذ أكدت هذه النظرية بأن التوازن الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق عند أي مستوى من الاستخدام وبذلك أصبح تحقيق مستوى عال من التشغيل يعد كهدف مضاف آخر من أهداف السياسة النقدية، ولم يتوقف تطور أهداف هذه السياسة هنا فقد أضيف هدف مهم آخر يتمثل في تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي، ولكن هذا الهدف جعل العديد من البلدان تعاني من مشاكل تتعلق بموازين المدفوعات، الأمر الذي فرض على السياسة النقدية هدفاً آخر هو تحقيق التوازن الخارجي، استمرت تطور هذه الأهداف بحكم التطورات المالية والنقدية.<sup>(41)</sup> ويمكن تلخيص تفسير هذا التعارض في اتجاهين:

### 1/ تعارض الضرورة

التعارض الذي يحصل بحكم العلاقات التي توصلت إليها النظريات الاقتصادية، وهي الحالة التي تعني أن تحقيق هدف معين يعني بالضرورة عدم تحقيق هدف آخر<sup>(42)</sup>. وأبرز مثال على هذا النوع من التعارض هو الذي أشار إليه الاقتصادي البريطاني A.W.Phillips عام 1958 من وجود علاقة المقايضة والتبادل بين هدف تحقيق معدل عالي من الاستخدام والقضاء على

<sup>(41)</sup> عبد الحافظ عبد اللطيف حسين علي، التحولات في السياسة النقدية بين مرحلي التقييد و التحرر النقدي في العراق، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، العراق، 2008، ص18.

<sup>(42)</sup> Dudley G Lockett, money and banking, 3ed.Sirgapore, Mc Grew-Hill company, 1984, P535.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

البطالة، وهدف تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومعالجة التضخم، إذ أنه في الأجل القصير كلما اقتربنا من مستوى التشغيل الكامل كلما تسارعت معدلات التضخم.<sup>(43)</sup>

### 2/ تعارض السياسة

هو التعارض الذي يتعلق بالسياسة النقدية، حيث لا يستطيع صانعو السياسة اعتماد مسار معين لتحقيق هدفين أو أكثر في آن واحد. فإذا حاولت السلطة النقدية في ظل وجود معدلات تضخم عالية ومعدلات نمو متباطئة اعتماد سياسة نقدية توسيعية بهدف تخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك سوف يعزز التضخم، وبالمقابل فإن السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار تتطلب تحديد معدل النمو في عرض النقد عن طريق اعتماد سياسة نقدية تقييدية، وهذا يعني رفع معدلات الفائدة مما يؤدي إلى الإضرار بهدف تسريع النمو الاقتصادي.

إن مشكلة التناقض في تحقيق الأهداف موجودة على مستوى جميع السياسات الاقتصادية، أي ليس على مستوى تحقيق الأهداف الكلية فقط، وإنما قد يكون هناك عدم توافق بين تحقيق الأهداف الكلية والأهداف القطاعية في الاقتصاد الكلي.<sup>(44)</sup>

### المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للنمو الاقتصادي (كمؤشر للنشاط الاقتصادي).

تحرص كل دولة في جميع أنحاء العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها السنوي، فالاقتصاديات المتخلفة تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين أن الدول المتقدمة بدورها تعد أكثر حرصاً للحفاظ على مستويات عالية للنمو الاقتصادي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

✓ مفهوم النمو الاقتصادي.

✓ طرق قياس النمو الاقتصادي.

✓ النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يظهر النمو الاقتصادي في حالة حدوث زيادة في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما مع مرور الزمن، وتوجد عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي نذكر منها:

### الفرع الأول- تعريف النمو الاقتصادي

يمكن إعطاء أكثر من تعريف للنمو الاقتصادي:

<sup>(43)</sup> Rose, money and capital markets , 6ed USA Irwin Mc Graw-Hill, 1997, p509.. Peter .S

<sup>(44)</sup> .Dudley .G. Lockett, money and banking, op, cit, p535

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

التعريف الأول: "النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية والمستمرة في الدخل الفردي، وتقابلها زيادة في متوسط الدخل الحقيقي".<sup>45</sup>

التعريف الثاني: "النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين".<sup>46</sup>

التعريف الثالث: "النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة الأجل في قدرة البلد علي تقديم مجموعة من السلع الاقتصادية المتزايدة على الدوام".<sup>47</sup>

من خلال ما سبق يمكن تقديم مفهوم للنمو الاقتصادي على انه الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي قدرات الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات المتركزة علي التطورات التكنولوجية خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الدخل الوطني وتحن مستوى معيشتهم.

ويتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:

$$TC = \frac{PIBr(t) - PIBr(t-1)}{PIBr(t-1)} \times 100$$

حيث أن:

TC: معدل النمو الاقتصادي.

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

T: الزمن (نسبة سنة الأساس).

(t-1): نسبة سنة المقارنة.

### الفرع الثاني- أنواع النمو الاقتصادي

للمنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع وهي: النمو التلقائي، النمو العابر، والنمو المخطط.

1- النمو التلقائي: هو ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية والاعتماد على

قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يقوم على عدم تدخل

<sup>45</sup> - ياسين عبد الله وبلحاج فراحي، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، أكتوبر 2017، ص 18.

<sup>46</sup> - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1955-2005، ط1، دار الـراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 63.

<sup>47</sup> - كمال محلي ومحمد مدياني، الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، العدد 01، يوم 2018/06/01، ص 26.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي، وقد اتبعت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الأسلوب منذ الثورة الصناعية.

- 2- النمو العابر: هذا النوع من النمو الاقتصادي لا يملك الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون الدول النامية تحت هذا النمط من النمو.
- 3- النمو المخطط: يكون وفق عمليات تخطيط ودراسة شاملة للسلع والخدمات التي يتطلبها المجتمع تلبية لحاجياته.<sup>48</sup>

### الفرع الثالث- عناصر النمو الاقتصادي

يتطلب مسار النمو الاقتصادي توفر عدة عناصر تساهم في نمو المجتمعات الحديثة من خلال التأثير في عملية النمو وهي كالتالي:<sup>49</sup>

#### 1- كمية رأس المال المادي

تعتبر المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي طالما تتوفر فيها فرص استثمارية لأي مجتمع يمكن من خلالها زيادة رصيده من رأس المال الحقيقي، وتشمل كل من الأراضي والمباني والآلات والطاقة والنقل ووسائل الاتصال، وأي امتلاك وإنتاج لهذه المنتجات من قبل أفراد المجتمع سيؤدي إلى تكوين رأس مال مادي يضمن لهم وفرة رأس المال لكل عامل مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيته وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

#### 2- الابتكار

يمكن أن تساهم المعرفة والابتكارات الجديدة في النمو الاقتصادي من خلال استبدال المعدات الرأسمالية المتقادمة بمعدات أكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى نمو الدخل الوطني بسبب المعرفة الفنية دون تراكم المزيد من رأس المال.

#### 3- نوعية رأس المال البشري

تعتبر الموارد البشرية من أهم عوامل التطور الاقتصادي للدولة، حيث يمكن أن تؤثر كل من نوعية وكمية الموارد البشرية على المهارات والقدرات الإبداعية والتدريب الفني والتعليم وهما أمران مطلوبان للارتقاء بنوعية العمل، فإذا كانت الموارد البشرية لدولة ما ماهرة ومدربة بشكل جيد سيسمح لها من تكوين مخرجات ذات جودة عالية تضمن كفاءة النمو الاقتصادي، وعليه ينبغي أن يكون عدد الموارد البشرية كافيًا بالإضافة إلى المهارات والقدرات المطلوبة حتى يتحقق النمو الاقتصادي.

<sup>48</sup> - نورة دكومي، قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2015-2016، ص 05.

<sup>49</sup> - <http://www.economicdiscussion.net/egrowth/5-factors-that-affect-the-economic-growth-of-a-country/4199>

على الانترنت الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/23.

### المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية الكبيرة التي لقيها موضوع النمو الاقتصادي من قبل المفكرين والاقتصاديين الذين حاولوا وضع تقديرات يعتمد عنها في قياس النمو الاقتصادي عن طريق مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي خلال فترة معينة، بحكم أن هذا الأخير يتعلق بقياسه أساسا ويقتضي زيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط الدخل الفردي.

#### 1- الناتج الحقيقي

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة وتكون مقومة بأسعار ثابتة،<sup>50</sup> وهو المؤشر الأكثر استخداما لقياس اتجاه النمو الاقتصادي للبلد،<sup>51</sup> الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.<sup>52</sup>

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض لأن زيادة الدخل أو نقصه قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر منه، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أقل منه.

#### 2- الدخل الوطني الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الحكومة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.<sup>53</sup>

#### 3- متوسط الدخل (الدخل الفردي)

<sup>50</sup> - David Edward o Conner; The Basics of Economics ; Greenwood publishing Group ; Inc ; USA ; 2004 ; p244.

<sup>51</sup> - Tardas Bondyo pandyas; on measuring économie développement; in subrata Ghatak and Paul Levin (eds); Développement macroéconomies : Essayas in Memory of Anita Ghatak ; Route Lodge ; London and New York ; 2009 ; p 49.

<sup>52</sup> - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم-، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر 2001، ص 22.

<sup>53</sup> - فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، 2008-2009، ص 06.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

تكمن أهمية قياسه في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر مقياس عيني للنمو حيث يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه وأيضا قياس مدى قدرة الفرد على اقتناء ما يحتاجه من سلع وخدمات ( قياس مدى قدرته الشرائية).<sup>54</sup>

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي، وسوف نستعرض هنا أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي كما يلي:

#### الفرع الأول: نظريات النمو عند الكلاسيك.

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من آدم سميث وتوماس مالتوس ودافيد ريكاردو، والذي يرجع له الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي، نجد من بين هذه النظريات:

• نظرية آدم سميث: يرى آدم سميث أن أساس عملية النمو الاقتصادي تكمن في تقسيم العمل الذي يعتبره وسيلة لزيادة الإنتاجية، حيث اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو جراء هذا التقسيم أهمها:<sup>55</sup>

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛

- زيادة الابتكارات ناجمة عن التخصص؛

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وان الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح، المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل.<sup>56</sup>

حسب سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، حيث تقوم عملية الإنتاج على ثلاثة عناصر رئيسية هي: الأرض، العمل، ورأس المال.<sup>57</sup>

ومنه تكون دالة الإنتاج كما يلي:  $Y = f(K.L.N)$

Y: دالة الإنتاج L: العمل

K: رأس المال N: الأرض

<sup>54</sup> - أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 - 65.

<sup>55</sup> - محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعة المصرية، 1974، ص 50.

<sup>56</sup> - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 56.

<sup>57</sup> - حسن خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، ص 120.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

• نظرية ديفيد ريكاردو: يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يولي أية اهتمام لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.<sup>58</sup>

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، حيث يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات وهي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي.

فا لرأسماليون دورهم مركزي في عملية النمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى ربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو.

أما العمال الزراعيون فإن أغلبيتهم من السكان ويعتمدون على الأجور، لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى معين، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء أو نظير استخدام الأراضي المملوكة لهم.<sup>59</sup>

• نظرية توماس مالتوس: يرى مالتوس بأن هناك علاقة بين النمو السكاني والكمية المعروضة من الأغذية، حيث يعلل ذلك بالقول، إذا تم ترك النمو السكاني حراً فإن الزيادة في عدد السكان سيفوق الزيادة في رأس المال، ومن ثم تتطلب الزيادة في عدد السكان الزيادة في وسائل المعيشة.

ويعتبر توماس مالتوس أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو الاقتصادي،<sup>60</sup> كما يؤكد علي أهمية الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يوفر الأمان والاطمئنان لدى الأفراد، فينصب تركيزهم على العمل فقط.<sup>61</sup>

حيث اعتبرت هذه النظرية أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وتوسيع السوق عامل مهم يساعد في توسيع الاقتصاد، فقد أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لكي تحصل عملية النمو الاقتصادي.

<sup>58</sup> - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

<sup>59</sup> - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، دون دار النشر، 2003، ص 31.

<sup>60</sup> - عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990/2004، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 29.

<sup>61</sup> - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد الجزء الأول - مذاهب وأنظمة ونظريات الاقتصاد وأسواق -، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 76.

### الفرع الثاني: نظريات النمو عند النيوكلاسيك:

سعى الاقتصاديون النيوكلاسيك على غرار المدرسة الكلاسيكية في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم طوروا آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، فقاموا بإدخال العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

جاء هذا النموذج بناء على نظريات كل من "روبرت سولو" و"تريفور صوان" سعيا منهم لتفسير النمو الاقتصادي، حيث يقوم النموذج على ثبات معدل نمو السكان والاقتصاد مكون من قطاعين هما قطاع العائلات وقطاع المؤسسات الذي تسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين، واعتبر هذا النموذج أن رفع عملية النمو الاقتصادي تتجلى في رفع كفاءة رأس المال البشري عن طريق الابتكار وجودة الخدمات الفكرية التي يقدمها للإنتاج لزيادة الإنتاجية الكلية التي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو.<sup>62</sup>

ونعبر عن دالة الإنتاج النيوكلاسيكية كمايلي:

$$Y = f(k \cdot L)$$

حيث: Y: الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج. L: العمل.

F: تدل على ثبات عوائد الإنتاج. K: رأس المال.

ويسمح لنا نموذج سولو للنمو الاقتصادي بالخروج بثلاث نتائج هي:

- أن الرفع من كمية رأس المال عبر الاستثمار يرفع من النمو الاقتصادي.
- يكون للبلدان النامية معدل نمو أعلى من البلدان الغنية.
- العوائد المتناقصة لعوامل الإنتاج بسبب التطور التقني الذي يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج.

### الفرع الثالث: نظريات النمو عند الكينزيين.

تشكلت النظرية الكينزية عموما من حيث المفاهيم على أساس أدوات التحليل، فقد استغل كينز موطن الضعف في النظرية التقليدية (كالتوظيف الكامل، ونظرتهم الجزئية في تحليل المتغيرات الاقتصادية)، فرأى انه يمكن للاقتصاد الوطني أن يتوازن حتى وإن كانت عناصر الإنتاج غير مشغلة بالكامل، أي "الطلب يخلق العرض" حسب كينز، من هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شأنه أن يحرك النشاط والدورة الاقتصادية، ما ينتج عنه زيادة معدل النمو الاقتصادي.

<sup>62</sup> - عيسى بن لخضر وعبد القادر بحيح ، قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001 / 2014 ، مجلة

المالية والأسواق، 2014، جامعة سيدي بلعباس، ص 113.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

ويرى كينز أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال حتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار السياسة المالية وبالأخص الإنفاق العام الذي يساهم في زيادة الطلب الكلي عن طريق المبالغ المنفقة للاستهلاك أو الاستثمار من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل لدفع عجلة النمو الاقتصادي.<sup>63</sup>

1- نموذج "هارود - دومار":

جاء هذا النموذج ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.<sup>64</sup>

واهتم مفكرو هذا النموذج بتحديد معدل الادخار، واعتبروا الاستثمار هو المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار:

- يعتبر جزءا من الطلب الكلي لأنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية؛
- يمثل الزيادة في الطاقة الإنتاجية المتمثلة في مخزون رأس المال.

ولتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي تم اعتماد النموذج على التراكم الرأسمالي لأنه يملك صفة أساسية تحدد الحجم اللازم من التراكم، وهو هدف يسعى إلى بلوغه كل من "هارود

$$\text{ودومار}، \text{ لأن الناتج هو دالة في رأس المال، ويكون من الشكل: } \frac{K}{V} = \gamma$$

حيث:  $\gamma$ : معامل رأس المال.  $K$ : رأس المال.

2- معدلات النمو حسب نموذج "هارود ودومار":<sup>65</sup>

- معدل النمو الفعلي: يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة.
- معدل النمو الطبيعي: هو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى أيضا بمعدل النمو الممكن.
- معدل النمو المرغوب: هو معدل النمو المرغوب تحقيقه والمستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات، وفي الغالب

<sup>63</sup> - محمد بن عزة، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014. آثار برامج الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري علي النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة سطيف 01، 2013، ص 06.

<sup>64</sup> - مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي - النظرية السياسية -، دار المريخ للنشر، د ب، 1999، ص 457.

<sup>65</sup> - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 93 - 94.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

يكون معدل النمو الاقتصادي الفعلي مساوي إلى معدل النمو المرغوب، إذ ما حقق الاقتصاد معدل نمو مرغوب في حالة تطابق توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين.<sup>66</sup>

الفرع الرابع: نظريات النمو في الفكر المعاصر.

كانت أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينزيين القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات النمو في الفكر المعاصر، حيث كان الهدف من هذه النظرية التنسيق بين الأفكار السابقة كمطلق نحو بناء نظريات وأفكار جديدة للواقع الاقتصادي المعاش. ومن بين مفكري هذه النظرية والت روستو الذي قسم عملية النمو الاقتصادي إلى مراحل منها:

- 1- مرحلة المجتمع التقليدي: تميزت بمحدودية الإنتاج بسبب الاعتماد على وسائل تقليدية، وتركز بشكل كلي على الناتج الزراعي الذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك.
- 2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تعد مرحلة انتقالية بسبب ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية وتطور المعرفة العلمية يسمح بإدخال تقنيات جديدة في عملية الإنتاج، وتتميز هذه المرحلة بتنامي عمليات الادخار التي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.
- 3- مرحلة الانطلاق: تعتبر ذات أهمية كبيرة في عملية النمو، بحكم أنها تمثل تحولا من حالة تأخر اقتصادي نحو حالة تقدم، تميزت بظهور منتوجات جديدة ومتطورة، ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد، حدوث تغييرات كبيرة في تقنيات الإنتاج وازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح هو ركيزة الاقتصاد المحلي.
- 4- مرحلة السير نحو النضج: تظهر بعد فترة حوالي نصف قرن من ابتداء الانطلاق ومن مميزاتهما:
  - ظهور تكنولوجيا حديثة تسهم في صناعات أكثر تطورا ؛
  - تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية و سلع رأسمالية يسمح بتجديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال.
  - ارتفاع حجم الناتج بشكل اكبر من نمو السكان.

<sup>66</sup> - محمد ناصر حميدان، نماذج النمو الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 07، المجلد الثاني، جامعة الوادي،

الجزائر، ص 08.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

ويقصد بالنضج قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة.

5- مرحلة الاستهلاك العالي: تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، نتيجة تمدن المجتمعات واهتمامهم بالرفاهية وهذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك.

### خلاصة الفصل الثاني

اختلفت الآراء حول موضوع السياسة النقدية وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي وعلى الاستثمار خاصة، فقد اعتبر التحليل الكلاسيكي السياسة النقدية سياسة محايدة، فالنقود لها دور وحيد يتمثل في المعاملات فقط، أما التحليل الكينزي لم يعتبر السياسة النقدية سياسة محايدة كما أكد الكلاسيك، فالنقود لها تأثير كبير على حجم الاستثمار والإنتاج والتشغيل، أما التحليل الكمي الحديث الذي يترأسه فريدمان أكد على ضرورة تلقائية السياسة النقدية ورفض السياسة النقدية الموجهة، واعتبر ذلك الشرط الأساسي للوصول إلى السياسة النقدية المثلى.

كما أن الدول المتقدمة بلغت درجات من التنظيم والسرعة في سيولة المعلومات مما يمكنها من توفير المناخ المتطور الذي يسمح بالوصول إلى أعلى مستويات الأداء والكفاءة في استعمال أدوات السياسة النقدية، وهذا عكس الدول النامية التي مازالت تعاني من الضعف المصرفي والمالي والتكنولوجي مما أعاق فعالية السياسة النقدية في هذه الاقتصاديات.

## الفصل الثاني: التحليل النظري لآلية انتقال آثار السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي

### خلاصة الفصل الثاني:

لقد ظل النقد والسياسة النقدية من أبرز المواضيع المثيرة للجدل ما بين الاقتصاديين، لاسيما منهم النقديين والكيينزيين، ويرجع ذلك إلى ما للنقد من تأثيرات بالغة ومعقدة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يقتضي عدم تركه للعشوائية والتخمين، وبالتالي ضرورة التنبؤ باتجاهاته المستقبلية. إن الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، لا يمكن أن يتحقق في ظل غياب سياسة نقدية فعالة قادرة على ضمان توازن مستمر بين عرض النقد والطلب عليه. وحيث إن عرض النقد يعكس احتياج الاقتصاد إلى السيولة، والذي يترجم من خلال طلب مختلف الأعوان الاقتصاديين على النقد، فإن دراسة دالة الطلب تمثل المدخل المنطقي لإدارة الكتلة النقدية، وتتضمن هذه الدراسة على وجه الخصوص تحديد المتغيرات الأساسية لهذه الدالة وذلك من خلال إسقاطها على الاقتصاد الجزائي والعمل على وضعها في شكل نموذج قياسي، وذلك بهدف ضبط الكتلة النقدية من جهة ومن جهة أخرى وضع السياسات النقدية الكفيلة بضبطها وهذا حسب ما يراها البنك المركزي.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

تمهيد:

توسع إطار التوازن في التحليل الاقتصادي الكلي وأصبح يشمل عناصر عدة، ويتمثل التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

من المتعارف عليه أن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في بناء النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة، بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى.

وعليه سنتناول في هذا الفصل موضوع التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نموذج التوازن في سوق السلع والخدمات.

المبحث الثاني: نموذج التوازن في سوق النقود.

المبحث الثالث: تحليل الآثار المتوقعة وغير المتوقعة للتوازن الخارجي على النمو الاقتصادي.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: نموذج التوازن في سوق السلع والخدمات

إن سوق السلع والخدمات ما هي إلا سوق تركيبية حيث يتقابل فيها الطلب الكلي بالعرض الكلي حيث أن الطلب الكلي يتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الرأسمالية بمعنى الإستهلاك+الإستثمار<sup>(1)</sup>، ومن ثم فإنه من الممكن التعبير عن التوازن سوق السلع والخدمات كآتي<sup>(2)</sup>:

إذا رمزنا للدخل بالرمز (y)، و الإدخار بالرمز (S)، والإستهلاك بالرمز (C)، والإستثمار بالرمز (I) فإن:

$$\text{الإدخار} = \text{الدخل} - \text{الإستهلاك أي: } S = Y - C$$

$$\text{الإستثمار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك أي: } I = Y - C$$

$$\text{الإدخار} = \text{الإستثمار أي: } S = I$$

حيث أن الدخل الذي لا ينفق يدخر، والإنتاج الذي لا يستهلك يستثمر، وحيث أن الدخل وقيمة الإنتاج متساويان، فإن الإدخار والاستثمار يكونان مظهرًا لشيء واحد، وهو قيمة الإنتاج غير المستهلك.

من الطبيعي أن سوق السلع والخدمات يكون في حالة توازن عندما يتحقق التوازن بين العرض والطلب الكليين والذي يتحقق معه التوازن بين الإدخار والاستثمار، وهو ما يعني أن العوامل التي تحدد الإدخار والإستثمار تؤثر في الأخرى على تحديد التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد وبما أن الادخار هو دالة للدخل في النظرية الكنزوية، والاستثمار دالة لسعر الفائدة بإفتراض كفاءة الحدية معينة، فغن ما يؤثر على الإدخار والإستثمار وتوازنهما هو سعر الفائدة والدخل ولذلك فإن هذا نموذج التوازن يتم بموجبه الجمع بني كل من الادخار والإستثمار من خلال منحني الاستثمار/ الادخار، أي منحني I/S، حيث أن I تعني الاستثمار Investment، و S تعني الإدخار Saving<sup>(3)</sup>.

مع ثبات المستوى العام للأسعار يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند تعادل الطلب والعرض الكليين في هذه السوق، حيث يمكن توضيح ذلك كما يلي<sup>(4)</sup>:

- الطلب الكلي: الدخل الوطني (من وجهة نظر الطلب) = الإستهلاك الخاص + الإستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي (على السلع وخدمات) + الصادرات

$$Yd = C + I + G + X \dots \dots \dots (01)$$

(1) أحمد فريد مصفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 240.

(2) إسماعيل محمد الهاشم، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص: 158.

(3) فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 195.

(4) مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996، ص ص: 267-271.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

- العض الكلي: الدخل الوطني (من وجهة نظر العرض) = الإستهلاك + الإيدار + الضرائب + الواردات

$$YS = C + S + T + M \dots \dots \dots (02)$$

وبما أن العرض الكلي = الطلب الكلي فإن:

$$YD = YS \Rightarrow C + I + G + X = C + S + T + M$$

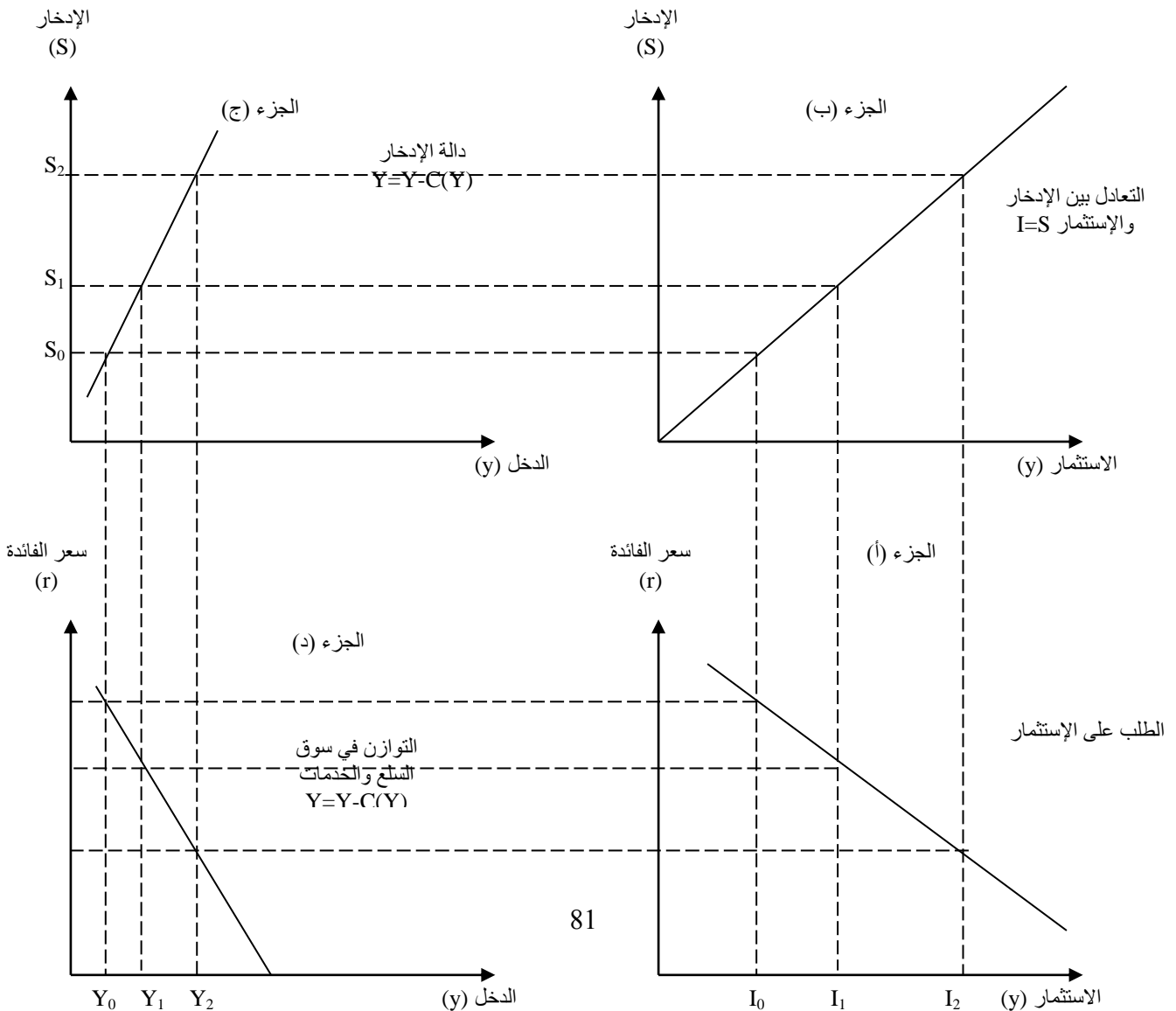
وللتبسيط نفترض:

$$T = G \Leftrightarrow \text{الميزانية متوازنة}$$

$$X = M \Leftrightarrow \text{الإقتصاد مغلق}$$

فيبقى لدينا الإستثمار = الإيدار، أي  $S = I$  فإفترض أن الطلب على الإستثمار من بالنسبة لسعر الفائدة  $R$  فإن دالة الإستثمار أو منحى الكفاية الحدية للإستثمار يبين العلاقة بين الطلب على الإستثمار وسعر الفائدة كما هو موضح في الشكل رقم (03) الجزء (أ) ويمكن كتابته مع إفترض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في دالة الإستثمار كما يلي: (03).....  $I = I(r)$

الشكل رقم (1-2) التوازن في سوق السلع والخدمات



## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

المصدر: مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع نفسه، ص: 271.

أما بالنسبة للإدخار (S) فهو يعتم على مستوى الدخل، فلو كتبنا دالة الإستهلاك مع ثبات العوامل الأخرى كما يلي:

$$C = C(Y).....(04)$$

فعندئذ يمكن كتابة دالة الإدخار كما يلي:

$$S = Y - C(Y).....(05)$$

هذا يعني أن شرط التوازن في سوق الإنتاج (السلع والخدمات) هو التساوي بين الإستثمار المخطط والإدخار المخطط (S) والمبين رياضيا كما يلي:

$$I(r) = Y - C(Y).....(06)$$

تمثل المعادلة (06) شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، كما أنه تفترض أن يكون سعر الفائدة (r) وكذلك مستوى الدخل الحقيقي (Y) عند مستوى مناسب يحقق هذه المعادلة، حيث يتضح من الشكل (1-2) أنه عند سعر فائدة معين ( $r_0$ ) يتحقق إستثمار محدد ( $I_0$ ) عند مستوة دخل معين ( $Y_0$ )، عند إنخفاض سعر الفائدة ( $r_1$ ) فإن الطلب على الإستثمار يرتفع إلى ( $I_1$ ) ويكون مستوى الدخل التوازن ( $Y_1$ ) عند قيمة يحددها مضاعف الإنفاق الإستثماري.

يمكن أن نلاحظ التعادل بين الإدخار المخطط والإستثمار المخطط في الجزء (ب) من نفس الشكل (1-2)، أما الجزء (ج) يوضح العلاقة بين الإدخار وحجم الدخل الحقيقي وأخيرا الجزء (د) يمثل منحنى (IS) والذي يمثل المحل الهندسي للقيم المناسبة والممكنة للعلاقة بين الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة (r) والمحققة للتعادل بين الادخار والإستثمار المخططين وعندئذ منحنى (IS) يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات.

من منحنى (IS) نلاحظ ما يلي:

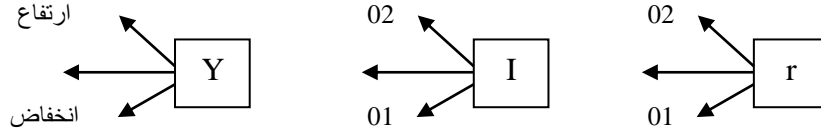
- يمثل المنحنى (IS) الطلب الكلي على السلع والخدمات مع ثبات المستوى العام للأسعار وذلك عند مستويات مختلفة من الأسعار الفائدة.<sup>(5)</sup>
- من الشكل (1-2) أن منحنى (IS) هابط سالب الميل ليعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازن، لأن العلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على الإستثمار والعلاقة طردية بين الطلب على الإستثمار ومستوى الدخل، فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، وكلما زادت مرونة الإدخار ومرونة الإستثمار وكلما

<sup>(5)</sup> الناقة أحمد، يسرى عبد الرحمن، النظرية الإقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص: 69.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

إشدد الميل الحدي للإستهلاك بالنسبة لمعدل الفائدة كلما كان هبوط منحنى (IS) أقل انحدارا.

فإذا رمزنا للإرتفاع بالرمز (01) والإنخفاض بالرقم (02) فيمكن أن نوضح العلاقات السابقة كما يلي:<sup>(6)</sup>



باعتبار أن منحنى (IS) قد اشتق من الشكل دالتي الطلب على الإستثمار ودالة الإدخار فعندما تكون مرونة الكفاية الحدية للإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ضعيفة، فإن مرونة المنحنى (IS) بالنسبة لسعر الفائدة ستكون ضعيفة أيضا، وذلك لأن ضعف المرونة سيجعل التغير في الدخل المقابل للتغير في سعر الفائدة طفيف.

ومن جهة أخرى فإن ميل دالة الإدخار يؤثر طردا بعلاقته مع ميل المنحنى (IS) بالقيمة المطلقة. إذا حدث تقدم تقني معين أو تحسنت التوقعات الإستثمارية فإن منحنى الكفاية الحدية للإستثمار سينتقل إلى اليمين مما يجعل منحنى (IS) ينتقل هو الآخر أيضا نحو اليمين بالمقدار نفسه مضروبا في مضاعف الإستثمار.

وكذا لو انتقلت دالة الإدخار يمينا نتيجة تغير ميول المستهلكين وتوقعاتهم باتجاه إيجابي للإدخار فإن المنحنى (IS) سيتجه يمينا بنفس المقدار مضروبا بقيمة مضاعف الإدخار.

إن التحليل السابق كان في اقتصاد مغلق وميزانية متوازنة لتقترب أكثر من الواقع أي عدم توازن الميزانية  $G=T$  وكذلك يضاف إلى الإستثمار الإنفاق الحكومي  $G$  والصادرات  $X$  فيكون  $(I+G+X)$  في حين تصبح دالة الإدخار بعد إضافة الواردات  $(S+T+M)$ ، وإن هذا التوسع في المتغيرات يجعل المنحنى (IS) معبرا عن مستوى أسعار الفائدة والمستويات المقابلة لها من الدخل الحقيقي والذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض الكليين على السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

<sup>(6)</sup> مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص:273.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نموذج التوازن في سوق النقود.

إن شرط التوازن في سوق النقد يكمن في المساواة بين الطلب على النقود وعرضها، ويعبر منحى (LM) عن (Liquidity = Money) أي (تفضيل السيولة = النقود) ويتضمن ذلك تحقيق التوازن في السوق النقدي عندما يحتفظ الأفراد بالأرصدة النقدية التي يرغبون في الإحتفاظ بها، وذلك بتساوي عرض النقود مع الطلب عليها.

المطلب الأول: عرض والطلب النقود.

نحاول التعرض في هذا المطلب على الأمور المتعلقة بالجوانب النقدية ويتعلق الأمور بجانب الطلب على النقد ومكوناته وجانب العرض النقدي ومكوناته كما يلي:

أولاً- عرض النقود:

يمثل عرض النقود كمية وسائل الدفع الموجودة في المجتمع في لحظة زمنية معينة، وتوجد عدة مقاييس لعرض النقود بعض هذه المقاييس يركز على كمية النقود التي يمكن أن تستخدم مباشرة كوسيط للتبادل، وبعضها يضيف ودائع أخرى يمكن أن تؤدي وظيفة مخزن للقيمة، ويمكن في نفس الوقت تحويلها بسهولة إلى وسيط للتبادل وسنوضح فيما يلي المقصود بالمفاهيم المختلفة لعرض النقود.

\* المفهوم الضيق لعرض النقود ( $M_1$ )<sup>(7)</sup>:

يركز هذا المفهوم لعرض النقود على عناصر العرض النقدي التي تستخدم كوسيلة للدفع، وتشتمل هذه الوسائل على عدة بنود تتمثل في ما يلي:

- 1- العملة الورقية: وهي النقد القانوني الذي يمكن أن تستخدم في أداء المعاملات حيث تتمتع بقوة ابراء قانونية في أداء المعاملات وتسوية الديون.
- 2- المسكوكات المعدنية أو العملة الصغيرة.
- 3- الودائع الجارية أو الحسابات الشيكية أو النقود المصرفية: وتدخل هذه الودائع ضمن العرض النقدي لأنها قابلة للدفع عند الطلب ولذلك يمكن تسديد قيمة المعاملات المختلفة من خلال سحب هذه الودائع أو عن طريق سحب شيكات لصالح طرف آخر.

<sup>(7)</sup> إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الكلي، إدارة الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص : 204-206.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

\* المفهوم الواسع لعرض النقود ( $M_2, M_3$ ):

1- يشمل المفهوم الواسع للعرض النقود ( $M_2$ ) على ما يلي:

- كل عناصر  $M_1$  بالإضافة إلى:

- أشباه النقود والتي تتمثل في الودائع لأجل وودائع التوفير حيث يمكن تحويلها إلى نقود سائلة خلال فترة زمنية (أو في نفس الوقت) وبدون تحمل أية تكاليف.

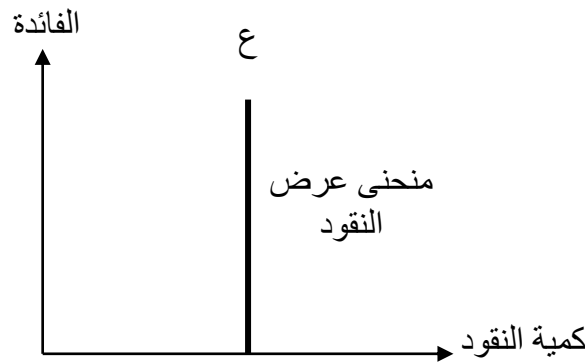
2- يشتمل المفهوم الواسع لعرض النقود ( $M_3$ ) على:

- كل عناصر ( $M_2$ ) بالإضافة إلى:

- الودائع الإدخارية وشهادات الإيداع وهي ودائع كبيرة القيمة تمتلكها بعض المؤسسات ويكون لها قيمة إسمية كبيرة وقابلة للتداول حيث يمكن بيعها أو شرائها دون مشاكل كبيرة.

تليها الودائع الجارية وذلك لإنخفاض درجة تعامل الأفراد مع البنوك وقبالهم على تسوية المدفوعات عن طريق إستخدام النقود بدلا من الشيكات، ويرجع ذلك إلى انخفاض درجة الوعي المصرفي لدى الأفراد من ناحية، وانخفاض كفاءة الجهاز المصرفي وعدم إنتشاره بشكل كبير في كافة أنحاء البلد.

وبصفة عامة يعتبر عرض النقود متغير مستقل حيث تقوم السلطات النقدية بالتدخل في تحديد عرض النقود بوسائل مباشرة أو غير مباشرة وفقا لحاجة ومصصلحة النشاط الإقتصادي ولذلك يمكن تمثيل منحني عرض النقود بمنحني عديم المرونة بالنسبة لأهم المتغيرات النقدية وهو سعر الفائدة كما في الشكل التالي:



المصدر: عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص: 211.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

ثانيا- الطلب على النقود:

هناك مبرر لطلب على النقود من طرف أفراد، هو أن النقود يحتاجها أي إقتصاد، والتي يكون في الغالب لكل أشخاص بالإضافة إلى المصانع، يبيع السلع والخدمات في سوق النقود وإستخدام النقود في شراء السلع والخدمات التي تعرض بواسطة الآخرين، مبدئيا هذا القدر المستخدم من النقود يستخدم كواسطة للتبادل.

تبين النظرية الكلاسيكية أن الطلب على النقود بشكل رئيسي نتيجة الحاجة إلى النقود كواسطة للتبادل.

وفي النظرية الكنزوية، تصبح النقود أكثر من أن تكون واسطة للتبادل، ودافع للمعاملات الجارية في السوق، إضافة إلى ذلك يطلب الناس النقود لأغراض المضاربة كضمان ضد تجميد الإحتياجات للخدمات النقدية.

ويمكن تعريف الطلب على النقود على أنه " الرغبة في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية للإستفادة منها كوسيلة للدفع أو أي غرض آخر.

وطبقا للنظرية الكنزوية تفترض نظرية الدخل الحديثة ثلاث دوافع رئيسية لطلب على النقود، الذي عرفه كينز بأنه تفضيل السيولة هي<sup>(8)</sup>:

- الطلب بدافع المعاملات الجارية؛
- الطلب بدافع الإحتياط؛
- الطلب بدافع المضاربة.

\* **الطلب بدافع المعاملات الجارية ( $Md_1$ )** : لعل السبب الرئيسي للإحتفاظ بالنقود لهذا الغرض ناتج عن كونها واسطة للتبادل، ويرتبط هذا الدافع بحاجة كل فرد بالإحتفاظ بالنقود السائلة للقيام بمعاملات يومية لأنه من المتعذر الحصول على تزامن قام بين فبض الدخل وبين غنفاقه. ويتفق كينز مع الكلاسيك بان الأفراد تطلب النقود من أجل تمويل معاملاتهم خلال فترات التي تمر على إستيلاء الدخل وترتبط الكمية المطلوبة من النقود بدافع المعاملات طرديا بحجم المعاملات التي يقوم بها الأفراد<sup>(9)</sup>، والتي ترتبط أساسا بمستوى الدخل. وهكذا نستنتج أن الطلب على النقود للمعاملات هو تابع للدخل أي :

$$Md_1 = f(g) = a_1 y \dots \dots \dots (1)$$

والعلاقة هنا بين  $Md_1$  و  $Y$  علاقة طردية، حيث:

<sup>(8)</sup> مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة 1، 2004، ص:356.

<sup>(9)</sup> إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص:207.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

a1: هي نسبة النقود المحتفظ بها من مجمل الموارد المتاحة.<sup>(10)</sup>

\* الطلب على النقود بدافع الاحتياط  $Md_2$ : بالإضافة إلى الحاجة إلى النقود للتعامل اليومي قد تتوقع العناصر الإقتصادية حاجتها لإنفاق لأسباب غير متوقعة وذلك لمواجهة الطوارئ مثل المرض، البطالة، وهناك عوامل كثيرة تؤثر في الميل إلى طلب النقود من أجل الإنفاق غير متوقع من أهمها<sup>(11)</sup>:

- 1- طبيعة الفرد وظروفه النفسية، فعند الرخاء تفاعل الفرد وبالتالي يقل الطلب على النقود لغرض الاحتياط والعكس صحيح في حالة الكساد.
  - 2- مدى سهولة أو صعوبة على القروض.
  - 3- درجة نمو وتنظيم الأسواق المالية، وبالتالي كلما توفرت إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة بسرعة ودون تعرض لخسائر رأسمالية، كلما قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بالأرصدة نقدية سائلة لغرض الإحتياط.
  - 4- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، ففي الأوقات الأزمات (شل توقع قيام حرب) يزيد الإحتفاظ بالنقود بغرض الإستعداد لمواجهة الإحتمالات المختلفة التي قد ينطوي عليها المستقبل.
  - 5- عدم التأكد من إستلام الدخل في وقت مناسب.
  - 6- حجم الدخل، فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض الاحتياط.
- ويعتمد الطلب على النقود بدافع الاحتياط على عوامل كثيرة، غير أن الدخل هو المحدد الأساسي لها، لذلك يعتبر الطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة تابعة للدخل بشكل التالي<sup>(12)</sup>:

$$Md_2 = f(y) = a_2 y \dots \dots \dots (2)$$

حيث: y: الدخل.

a: هي نسبة النقود المحتفظ بها من مجمل الموارد المتاحة.

وقد جمع كينز بين الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط في معادلة واحدة، عندما ناقش علاقة النقود بسعر الفائدة، فدافع المعاملات يعتمد على حجم الدخل، وطول الفترة الزمنية وبذلك فإن هذا الدافع لا يتأثر كثيرا بسعر الفائدة، كما أنّ دافع الاحتياط يعتمد على أحوال النفسية ولا يتأثر بسعر الفائدة، عند تغيرات الطفيفة، وقد جمع كينز الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط كما يلي:

<sup>(10)</sup> محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 156.

<sup>(11)</sup> ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 250-251.

<sup>(12)</sup> عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 230.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كمعيق للنمو الاقتصادي

$$Md_1 + Md_2 = a_1y + a_2y = (a_1 + a_2)y = ay \Leftrightarrow Md_1 + Md_2 = ay \dots\dots\dots(3)$$

الشكل رقم (3-2): الطلب على النقود بدافع المبادلات والإحتياط.



المصدر: عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 230.

والطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عديم المرونة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة حيث لا توجد علاقة بين سعر الفائدة، والطلب على النقود في المعاملات والإحتياط.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

\* الطلب على النقود بدافع المضاربة  $Md_3$ :

يقصد بالمضاربة توظيف الأوراق المالية بغرض الحصول على إيرادات عن طريق سعر الفائدة، وللمضاربة أشكال عديدة منها<sup>(13)</sup>:

1- الإحتفاظ بالثروة على شكل سلع بما فيها الأسهم.

2- الإحتفاظ بالثروة على شكل نقود.

3- الإحتفاظ بالثروة على شكل سندات، وهي الحالة التي تهمنا في هذا الموضوع.

والعلاقة بين سعر الفائدة  $i$  وسعر السند علاقة عكسية، أي كل زيادة في معدل الفائدة سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات مما سيؤدي إلى زيادة شراء (الإحتفاظ بها، الأمر الذي سيؤدي إلى نقصان الطلب على النقود بدافع المضاربة  $(Md_3)$  حيث يمكن كتابة:

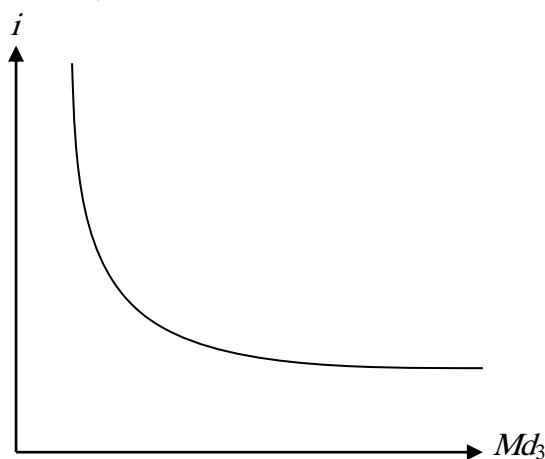
$$Md_3 = Dm(i) = Md'_3(i) M' < 0 \dots \dots \dots (4)$$

هناك علاقة عكسية بين الطلب على السيولة أو الإحتفاظ بالنقود لأجل المضاربة وسعر الفائدة السائد في السوق، ويمكن تمثيل ذلك رياضيا بالصيغة  $Md_3 = M(i) = -Qi$  حيث:

$Q$ : معاملات الطلب على النقود لأجل المضاربة  $Q > 0$

كما يمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (2-4): منحنى الطلب على النقود للمضاربة



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

وبما أن الطلب الكلي على النقود يساوي مجموع الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط  $Md_1 + Md_2$  والمضاربة  $Md_3$ ، فإذا رمزنا ب  $(Md)$  للطلب الكلي على النقود فإن:

$$Md = Md_1 + Md_2 + MD_3 \dots \dots \dots (5)$$

1- منحنى تفصيل السيولة:

ويمكن إستنتاج دالة الطلب على النقود والتي تعبر عن الأغراض الثلاثة سابقة الذكر كما يلي:

<sup>(13)</sup> بربش السعيد، الإقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 192.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

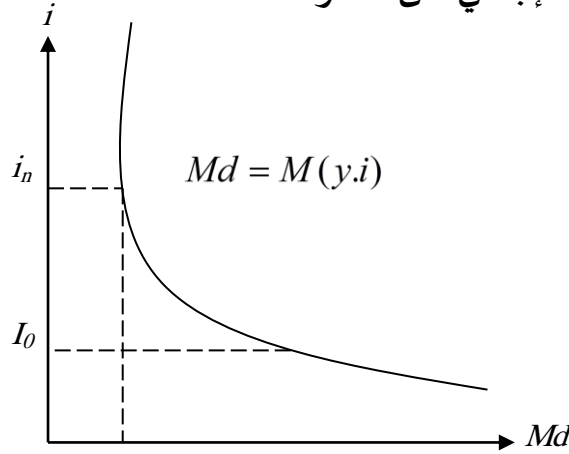
$$Md = a_1y + a_2y + Qi = ay - Qi \dots \dots \dots (6)$$

حيث:  $a = a_1 + a_2$

تبين المعادلة السابقة وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود  $Md$  والدخل  $(y)$ ، وعلاقة عكسية بينه وبين معدل الفائدة  $i$ ، أو بشكل مختصر يمكن أن يكتب:

$$Md = M(y, i)$$

الشكل رقم (5-2): الطلب الإجمالي على النقود



المصدر: عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص: 233.

يمكننا أن نلاحظ من الشكل رقم (5-2) أنه:

- عند حد أدنى معين لسعر الفائدة  $I_0$  يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة مرناً تماماً حيث أن تكلفة الاحتفاظ بالسيولة تكون أقل من إنفاقها في شراء سندات بهذا السعر الأدنى "تفضيل الأفراد للنقد السائل على الأصول المالية" ويسمى هذا الحد مصيدة أو فخ السيولة؛
- وعند حد أعلى لسعر الفائدة  $i_n$  يصبح الطلب على النقود لأجل المضاربة غير مرناً تقريباً، حيث يعمل إرتفاع سعر الفائدة على تحفيز الطلب على شراء الأوراق المالية، وقد يكون ذلك على حساب الطلب على النقود لأجل الدوافع الأخرى، الأمر الذي يجعل هذا الطلب معدوماً تقريباً.

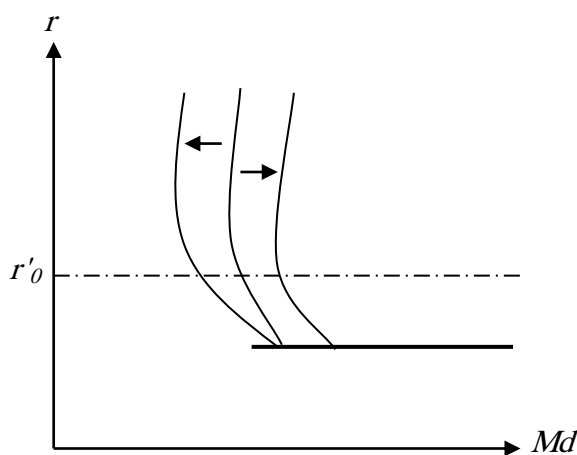
2- تحريك منحنى تفضيل السيولة: هناك عوامل كثيرة تؤثر في شكل منحنى تفضيل السيولة

ولعل من أهمها تغيرات الأسعار، الشكل رقم (6-2) وتغيرات مستوى الدخل، الشكل رقم (7-2) تأثير الأسعار عند سعر فائدة معين " $i_0$  ثابت مثلاً" وعند افتراض زيادات متتالية في مستوى الأسعار، فإن ذلك سيكون دافعا لمزيد من الطلب على النقود لأداء الصفقات المعتادة، وهو الأمر

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

الذي سيدفع منحى تفضيل السيولة إلى الإنتقال نحو اليمين، مما يعني أنه إذا إرتفعت الأسعار إرتفع الطلب على النقود، والعكس بالعكس<sup>(14)</sup>.

الشكل رقم (6-2): تأثير الأسعار على الطلب على النقود



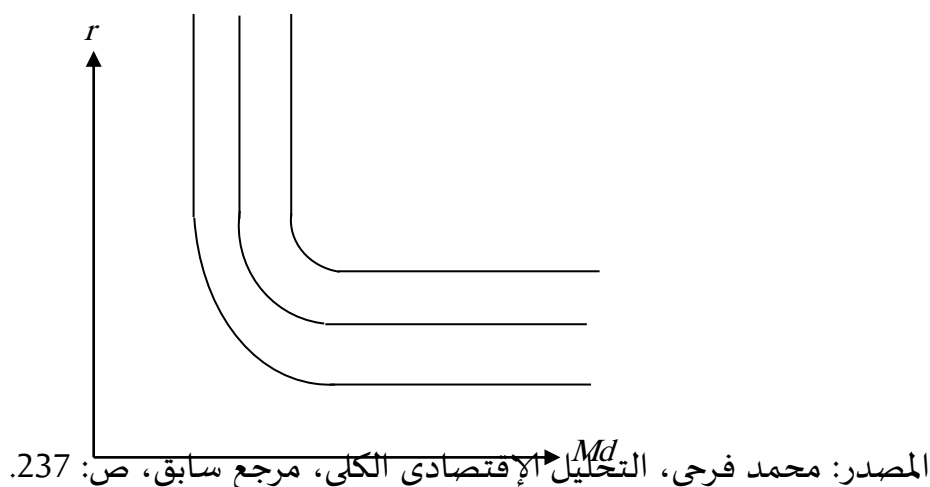
المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

تأثير الدخل: إن إرتفاع الدخل من شأنها أن تعمل على تكثيف وتسريع المعاملات الاقتصادية، وذلك ما يعمل على تغيير موضع منحى الطلب على النقود بانيا، حيث ينتقل هذا الأخير نحو الأعلى "اليمين" كلما إرتفع الدخل، وبالعكس سينتقل نحو اليسار كلما إنخفض الدخل<sup>(15)</sup>:

<sup>(14)</sup> محمد فرحي، التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 236.

<sup>(15)</sup> المرجع نفسه، ص: 237.

الشكل رقم (2-7): تأثير الدخل في الطلب على النقود



المصدر: محمد فرجي، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص: 237.

ثالثا: التوازن في سوق النقود

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتوازن الطلب والعرض الكليين فيه، وبالتالي يتحدد سعر الفائدة التوازني إما الطلب على النقود ( $Md$ ) فيعتمد على مستوى الدخل النقدي وعلى سعر الفائدة، في حين يعتبر عرض النقود ( $MS$ ) ثابت تحده السلطات النقدية (البنك المركزي).

فشرط التوازن في هذا السوق هو  $MS=MD$  وبما أن الطلب على النقود إما يكون من أجل المعاملات ( $L_1$ )، كما قد يكون بهدف المضاربة (الإكتناز) ( $L_2$ )، فيمكن صياغة ذلك رياضيا كما يلي<sup>(16)</sup>:

$$L_1(Y) + L_2(r) = Md = L_1 + L_2 \dots \dots \dots (7)$$

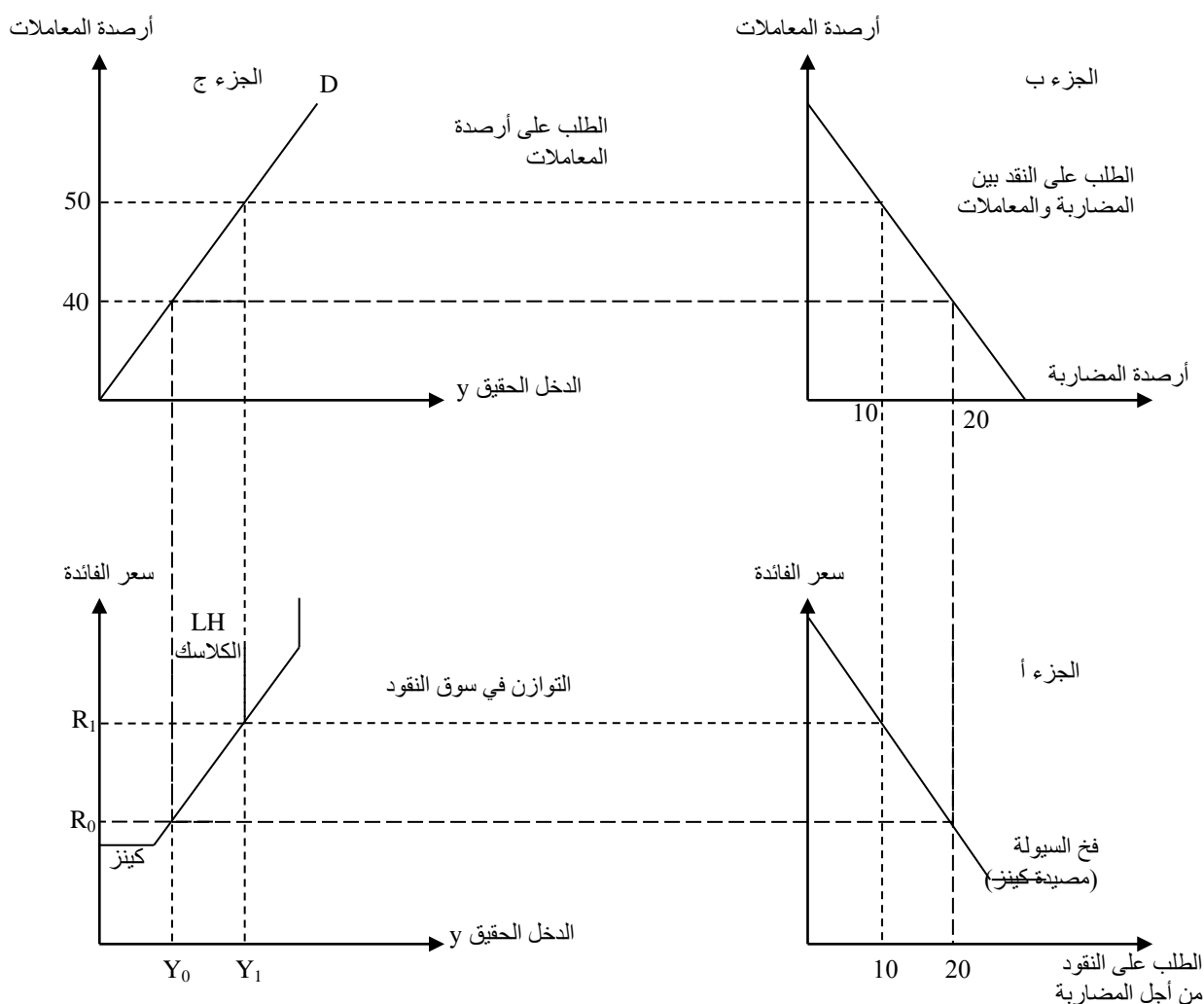
فيكون شرط التوازن:  $MS = MD = L_1(Y) + L_2(r)$

وتشير العلاقة السابقة إلى أنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي ( $Y$ ) وسعر الفائدة ( $r$ ) وتعتبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بمنحنى ( $LM$ ) والذي هو موضح في الشكل رقم (04).

<sup>(16)</sup> مصطفى احمد مزيد، حسن سمير محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 223-232.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كمعيق للنمو الاقتصادي

الشكل رقم (8-2) : التوازن في سوق النقود



المصدر: مدحت العقاد، محمد رضا العدل، مرجع سابق، ص: 274.

يبين الشكل السابق الجزء (أ) العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من المضاربة وبين سعر الفائدة (r)، أما الجزء (ب) فيبين كيفية إنقسام كتلة النقود المعروضة بين المعاملات والمضاربة، فلو بلغ عرض النقود 60 مليار وحدة نقدية وخصص للمضاربة عند سعر الفائدة (r<sub>1</sub>) مقدار 10 مليار وحدة نقدية عندئذ المتبقي للمعاملات هو 50 مليار وحدة نقدية. فلو انخفض سعر الفائدة إلى (r<sub>0</sub>) فإن أرصدة المضاربة ترتفع إلى 20 مليار وحدة نقدية، أما أرصدة المعاملات تنخفض إلى 40 مليار وحدة نقدية وهكذا.

أما الجزء (ج) يوضح العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي (y) وبين الطلب على النقود من أجل المعاملات ويوضحها الخط البياني OD.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

فعند تحديد الدخل الحقيقي ( $Y_0$ ) فإن المسافة بين مستوى الدخل الحقيقي على محور الأفقي وبين الخط OD توضح الطلب على النقود لأغراض المعاملات عند هذا المستوى من الدخل. وبعرفة الأرصدة المتاحة للمعاملات في الجزء (ب) يتم تحديد مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقود.

عند سعر الفائدة ( $r_0$ ) تبقى أرصدة المعاملات ( $y_0$ ) مليار وحدة نقدية في مثالنا السابق لتحقيق التوازن في سوق النقود، ولا بد أن يكون الدخل الحقيقي حينها عند المستوى ( $y_0$ )، أما عندما يرتفع سعر الفائدة إلى ( $r_1$ ) لا بد أن يرتفع مستوى الدخل الحقيقي إلى ( $y_1$ ). أما الجزء (د) يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي ( $y$ ) وسعر الفائدة ( $r$ ) والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود والمتمثلة في المنحنى (LM).

ومن منحنى LM ملاحظ ما يلي:

إن شكل المنحنى صاعد وميله موجب ليعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي ( $y$ ) والزيادة في الطلب على النقود من أجل المعاملات، ومع افتراض ثبات عرض النقود فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة<sup>(17)</sup>.

يعتمد منحنى (LM) في شكله على شكل منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات وكذلك شكل منحنى الطلب على النقود لأجل المضاربة فنجد المنحنى متجه إلى اللانهاية، لأنهماي المروني وموازيا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل لأن الكلب على النقود من أجل المعاملات يكون منخفضا، ومنه يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يصل إلى سعر محدد لا ينخفض بعده سعر الفائدة أبدا ويطلق عليه اسم فخ السيولة أو مصيدة كينز، وأن هذا الجزء من منحنى (LM) يطابق التصور المزي الذي ساد أزمة الكساد العالمي لعام 1929<sup>(18)</sup>.

عند المستويات المرتفعة من الدخل في أقصى اليمين للمنحنى (LM) يصبح هذا الأخير موازيا للمحور العمودي، لأنه عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات، فيواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها ويطلق على هذه المساحة إسم المنطقة التقليدية (الكلاسيكية) لأن النظرية التقليدية تفرض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط ولا علاقة بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة.

<sup>(17)</sup> ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم المنصور، على مسعود عطية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص: 256-261.

<sup>(18)</sup> محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامية، الجزائر، 2004، ص: 230.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

بين الحالتين الكنزية الأفقية والكلاسيكية العمودية يتجه المنحنى (LM) متزايدا مائلا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل يمثل الحالة العامة. إن زيادة عرض النقود أي التوازن قد إختل في سوق النقد ولكي تعود إلى التوازن لابد من زيادة الطلب على النقود وهذا لا يكون إلا بإنخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل، مما يؤدي إلى إنتقال المنحنى (LM) إلى اليمين ويحدث العكس تماما (انتقال منحنى (LM) إلى اليسار في حالة افتراض انخفاض العرض النقدي).<sup>(19)</sup>

المبحث الثالث: تحليل الآثار المتوقعة وغير المتوقعة للتوازن الخارجي على النمو الاقتصادي. ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك إنتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة، عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان يسمى ميزان المدفوعات، فسوف نتعرض لنمذجة ميزان المدفوعات وبالتالي بناء نموذج التوازن الخارجي، ثم سوف نتعرض إلى نموذج التوازن الإقتصادي العام من خلال تحقق التوازن الكلي الداخلي من خلال سوقي النقود والسلع والخدمات مع التوازن الخارجي. **المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.**

يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منتظم للمبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة.<sup>(20)</sup> ميزان المدفوعات هو سجل منتظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة.<sup>(21)</sup>

كما يعرف أيضا بأنه سجل محاسبي بين جميع المبادلات الاقتصادية التي تتم بين المواطنين المقيمين وتلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة أي ينشأ على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها من قبل العالم الخارجي، ويقصد بالمقيمين الأفراد والهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسات للدولة، وذلك بصرف النظر عن جنسيتهم.<sup>(22)</sup>

<sup>(19)</sup> أحمد فريد مصطفى، سهير السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 180.

<sup>(20)</sup> <http://studentes.ashingtopn.edu/jamali/halifar37.htm>

<sup>(21)</sup> Samuel sonelain, économie internationale contemporaine (O.P.U), alger, 1993, P:27.

<sup>(22)</sup> Brahime Guendouzi, relation économique internationale, edition elmaarif, Alger, 1998, P:5.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

والمقيمين في دولة الأجنبية الأخرى يقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الدولة الأخرى والأفراد الذين يقيمون في الخارج لفترة طويلة مثل الطلاب والعمال وهم يعتبرون مقيمين في الدولة المضيفة ولا يحملون جنسيتها.<sup>(23)</sup>

تعريف صندوق النقد الدولي FMIN: ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول أخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات لدولة معينة بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذلك التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق النقد الدولي، إستعمل أسلوباً وظيفياً، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها وبالتالي هو أكثر عمقا.

ونخرج بتعريف أنه يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي لكل المعلومات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.<sup>(24)</sup>

من التعاريف السابقة لميزان المدفوعات يمكن إستخلاص ما يلي:

- ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي إحصائي سنوي.
- تسجل في ميزان المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج أي بين الأشخاص المقيمين وغير المقيمين.
- تظهر كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي من خلال ميزان المدفوعات، مسجلة بقيمتها النقدية ومقومة بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.
- ثانيا- أهمية ميزان المدفوعات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة سنة أي أن ميزان المدفوعات هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم في فترة زمنية محددة بالتالي بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يعكس وضع فترة زمنية معينة نسبة

(23) عبد المنعم محمد، عفر أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص:

(24) Balance of payments manual, 4th edition, I.M.F, Woshington.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للخارج، وتكمن أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:  
(25)

- 1- الأهمية النسبية للمبادلات الاقتصادية الدولية مع الدول المختلفة أو المناطق الجغرافية النقدية مما يرتبط بالسياسات الاقتصادية الدولية.<sup>(26)</sup>
- 2- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة.<sup>(27)</sup>
- 3- تحليل تغيرات كمية الصادرات والواردات وتغيرات كل من أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد إنطباق نظريات توازن المدفوعات المعروف.
- 4- معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة اعتماداً على ميزان المدفوعات.
- 5- يعتبر أداة للتقييم والتفسير العلمي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإقتصاد العالمي.<sup>(28)</sup>

أما فيما يخص العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات فنذكر منها:<sup>(29)</sup>

- 1- التضخم: يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتخفيض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.
- 2- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعينة إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض الدخل إلى إنخفاض الطلب على الواردات.
- 3- الإختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي إرتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف

<sup>(25)</sup> الحجازي بسام، العلاقات الاقتصادية والدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص: 52.

<sup>(26)</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 93.

<sup>(27)</sup> عفيفي حاتم سامي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص: 91.

<sup>(28)</sup> تقي الحسين عرفان، التمويل الدولي، مجدلاوي، عمان، 1999، ص: 116.

<sup>(29)</sup> بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص: 64-65.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

إستثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي إنخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية، بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي إرتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين.

4- **سعر الصرف:** تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

**المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات.**

\* ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما:<sup>(30)</sup>

1- **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال بقيد في الجانب الدائن.

2- **الجانب المدين:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو إلتزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى بقيد في الجانب المدين.

\* أما عموديا فلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلى ما يلي:

1- **الحسابات الجارية (حساب العمليات الجارية):** يعتبر الحساب الجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد.

- الميزان التجاري: ويسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية ويشمل صادرات و واردات الدولة من السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط.

- ميزان الخدمات: ويضم عمليات التجارة غير المنظورة من نقل، تأمين، خدمات، البنوك والسياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات، التعليمات، وعوائد الإستثمارات... إلخ التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى.

<sup>(30)</sup> إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص:84.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

- حساب التحويلات من جانب واحد: تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية<sup>(31)</sup> فالتحويلات الخاصة مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية...إلخ.

والتحويلات الحكومية هي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومة مثل: المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإعانة من الكوارث الطبيعية أو لتحويل شراء معدات حربية أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فهي كالتالي:

تفيد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد، وفي الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمات المقدمة، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة، أما بالنسبة للدولة المانحة، فالعكس أي تسجيل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد، وفي الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة.

2- حساب رأس المال: يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها إنتقال رأس المال سواء كانت أصولاً حقيقية أو مالية من دولة لأخرى وعادة ما ينقسم إلى قسمين:<sup>(32)</sup>  
- حساب رأس المال طويل الأجل: يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة، ونجد فيه:

- عمليات الاستثمار المباشر في الخارج، وتقييد هذه الإستثمارات بإعتبارها تصديراً لرأس المال، في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل، ويقابله قيد في الجانب الدائن من حساب رأس المال قصير الأجل.
- عمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل، وتقييد هذه الاستثمارات في الجانب، الدائن من حساب رأس المال طويل الأجل والجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل وذلك بإعتبار هذه العمليات إستيراد لرأس المال.
- عمليات الاقتراض طويلة الأجل، وتقييد في الجانب الدائن، بإعتبارها إستيراد لرأس المال، ويقابله قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل.
- عمليات الاقتراض طويلة الأجل، وتقييد في الجانب المدين بإعتبارها عملية تصدير لرأس المال، ويقابلها قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل.

<sup>(31)</sup> بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص: 364.

<sup>(32)</sup> قريصة صبيحي تادرس، العقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص: 326.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

• حصة الدولة في المنظمات الدولية وفي ملكية العلاقات التجارية وبراءات الإختراع، وتقيد قيمة ما يحققه المقيمون من أنصبة في الاستثمارات المذكورة في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل، لأنها تصدير رأس المال، ويقابله قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل، وتقيد قيمة ما يحققه غير المقيمين من أنصبة من الاستثمارات المذكورة في الجانب الدائن، بإعتبارها إستيراد لرأس المال، ويقابلها قيد في الجانب المدين من حساب رأس المال.

- حساب رأس المال قصير الأجل: يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل كما يتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين، ويترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجل في الجانب الدائن من هذا الحساب.<sup>(33)</sup>

ويشمل هذا الحساب أيضا حركات الذهب ويعامل إستيراد وتصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة إستيراد وتصدير السلع، وينطبق هذا الكلام على الدول المنتجة للذهب كجنوب إفريقيا إلا أنه الأمر بالنسبة لمعظم الدول الأخرى، حيث يعتبر الذهب أصلا من الأصول النقدية التي تستخدم لتسوية المعاملات الدولية، فالذهب وسيلة معترف بها دوليا للدفع.<sup>(34)</sup>

3- حساب السهو والخطأ: قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموعة البنود في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبي الدائن والمدين في ميزان المدفوعات وبالطبع فإن مكان قيد هذا البند هو الجانب الأقل من الميزان سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبيين<sup>(35)</sup>. ويحصل ذلك في الحالات التالية<sup>(36)</sup>:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لإختلاف في أسعار صرف العملات، وذلك لوجود علاقة وثيقة بني موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر؛

- الخلل الناجم عن تغير القيمة الخارجية لعلمة أحد البلدين المتعاملين تجاريا؛

<sup>(33)</sup> إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: 86.

<sup>(34)</sup> قريصة صبحي تاردرس، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 327.

<sup>(35)</sup> زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 97.

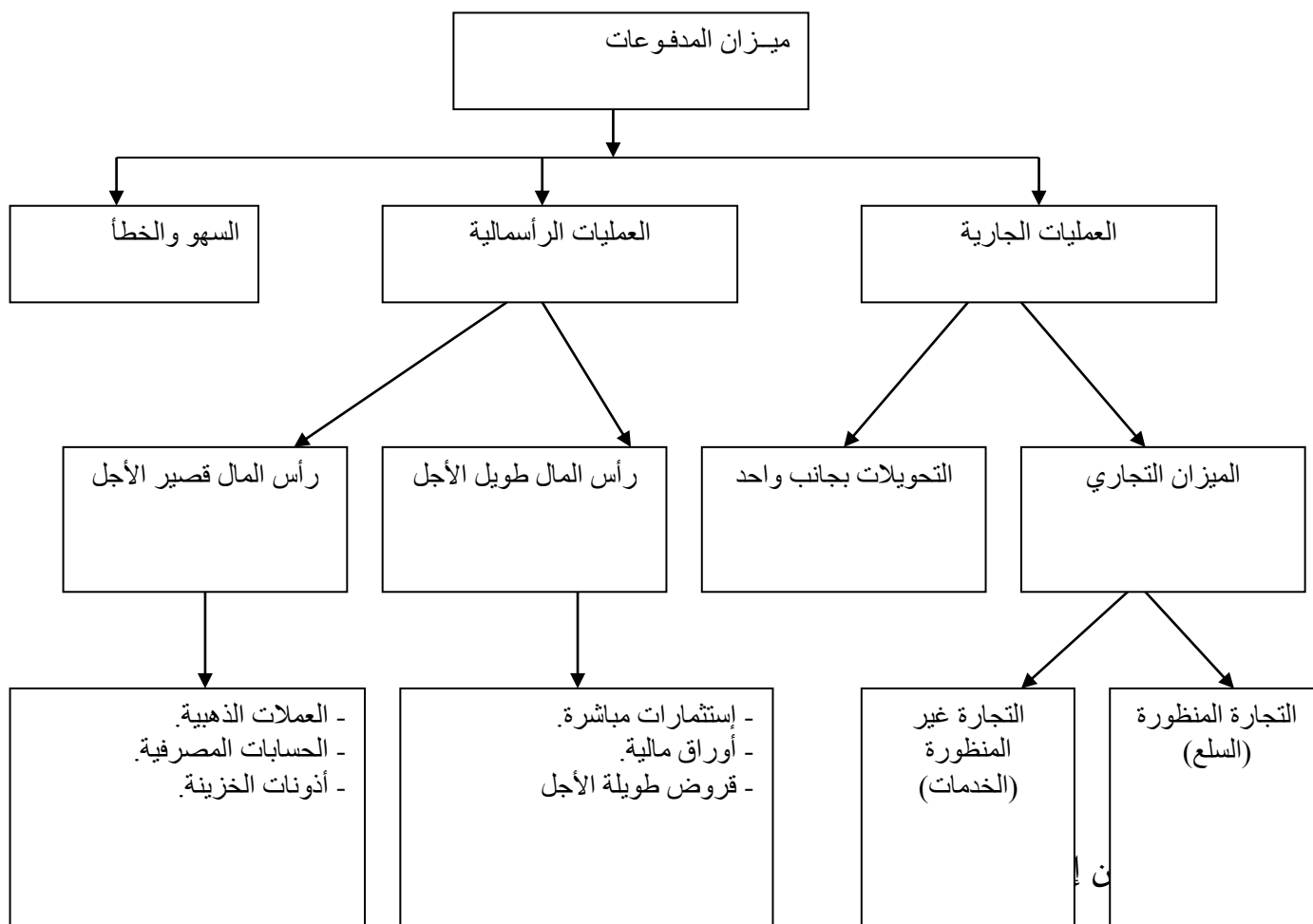
<sup>(36)</sup> يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة

عناية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فروع، جوان 2001، ص ص: 19-20.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

- قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات في فقرة السهو والخطأ.<sup>(37)</sup>

الشكل رقم (2-9): هيكل ميزان المدفوعات



المطلب الرابع: الصياغة الرياضية لميزان المدفوعات (BP).

يعتبر كل من حساب العمليات الجارية وحساب رؤوس الأموال أهم حسابين في ميزان المدفوعات، والآن سوف نحاول إبراز التوازن في كل من الميزاني على حدا ثم التوازن الكلي في ميزان المدفوعات.

\* الصياغة الرياضية لميزان العمليات الجارية:

من الطرح النظري فإن ميزان العمليات الجارية نسجل فيه جميع العمليات الخاصة بالسلع والخدمات والتي لها تأثير على الإنتاج والدخل المحليين والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$B = X - M$$

حيث أن B تمثل رصيد ميزان العمليات الجارية، وعلى هذا الأساس نعرف كل من:<sup>(38)</sup>

<sup>(37)</sup> عفيفي حاتم سامي، دراسات في الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 96.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

- 1- الصادرات (x): من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء الذي لا يتم إستعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات من خلال حدود الدولة؛
- 2- الواردات (M): من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى ويتم إستعماله داخل حدود هذه الدولة عن طريق تدفق للسلع والخدمات من خارج حدود هذه الدولة.

من خلال التعريفي فإن الصادرات هي متغير خارجي تتحدد قيمتها خارج النموذج، أما الواردات فإنها تغير داخلي تتحدد قيمتها داخل النموذج وهي مرتبطة بالدخل، والنموذج التالي يوضح ذلك:

$$M = my + M_0 \dots \dots \dots (8)$$

$$X = x_0 \dots \dots \dots (9)$$

حيث أن: m، الميل الحدي للواردات؛

$M_0$ : الواردات المستقلة عن الدخل؛

$X_0$ : الصادرات المستقلة.

ويتم التمييز بين الوضعيات التالية في رصيد العمليات الجارية:

- الصادرات أكبر الواردات هناك فائض في الميزان؛

- الصادرات أصغر الواردات هناك عجز في الميزان؛

- الصادرات تساوي الواردات هناك توازن في الميزان؛

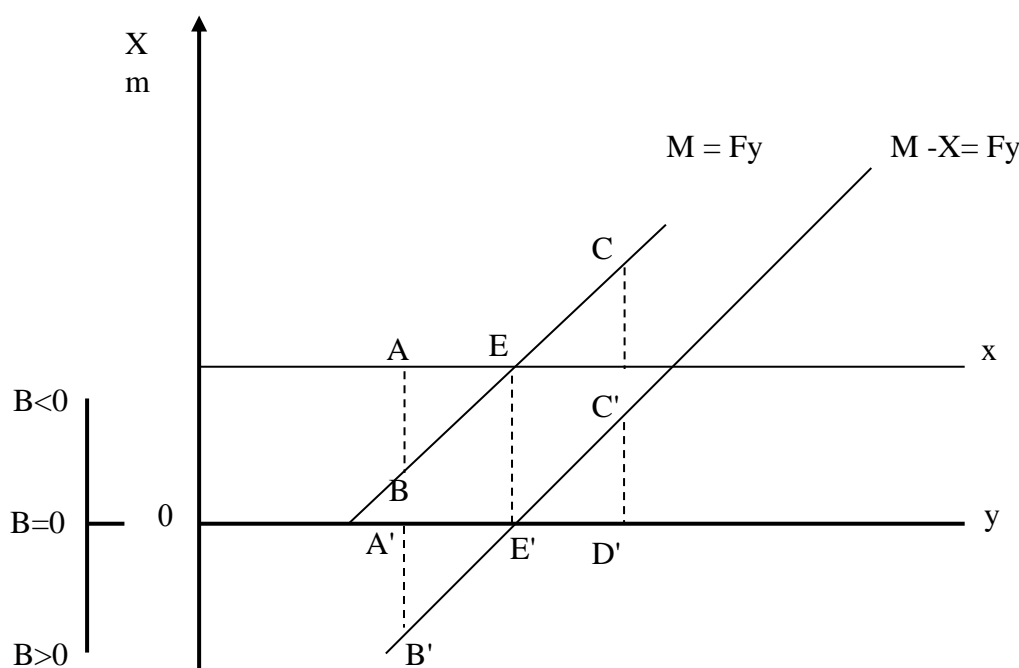
من خلال الشكل رقم ( ) سوف نبين منحنى ميزان العمليات الجارية كما يلي:

حسب الطرح النظري فإن الصادرات متغير خارجي غير مرتبط بالدخل وهذا ما يظهر في الشكل رقم ( ) حيث أنها ممثلة بخط موازي لمحور الدخل الوطني، بينما الواردات مرتبطة بالدخل وهي مبينة في نفس الشكل، الفرق بين الصادرات والواردات يمثل رصيد.

(38) صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، راسمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 44.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

الشكل رقم (2-10): النمذجة البيانية لرصيد ميزان العمليات الجارية



المصدر: محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، نقود وبنوك، جامعة الشلف، الجزائر، 2009-2010، ص:12.

- الحالة الأولى: وهي تمثل حالة الفائض في الميزان والتي توضح بالمسافة AB وهي الفرق بين الصادرات والواردات وبالمسافة AB وهي المسافة ما دون محور الدخل؛
- الحالة الثانية: وهي تمثل حالة العجز في الميزان وهي ممثلة بالمسافة CD وهي الفرق بين الصادرات والواردات وبالمسافة CD وهي المسافة ما دون محور الدخل؛
- الحالة الثالثة: وهي تمثل حالة التوازن أي عندما تتساوى الواردات مع الصادرات وهي ممثلة بنقطة تقاطع بيان الصادرات وبيان الواردات E والنقطة E' نقطة تقاطع بيان الميزان مع محور الدخل.

\* نمذجة ميزان رؤوس الأموال:

على غرار ميزان المعاملات الجارية فإن ميزان رؤوس الأموال هو الآخر يتكون من رؤوس الأموال، مصدرة  $K_x$  ورؤوس الأموال مستوردة  $K_m$  والفرق بينهما يمثل رصيد ميزان رؤوس الأموال، والشكل التالي يوضح ذلك.

حيث أن:

$K_m$ : تمثل دالة رؤوس الأموال لمستوردة وهي دالة متزايدة لسعر الفائدة المحلي؛

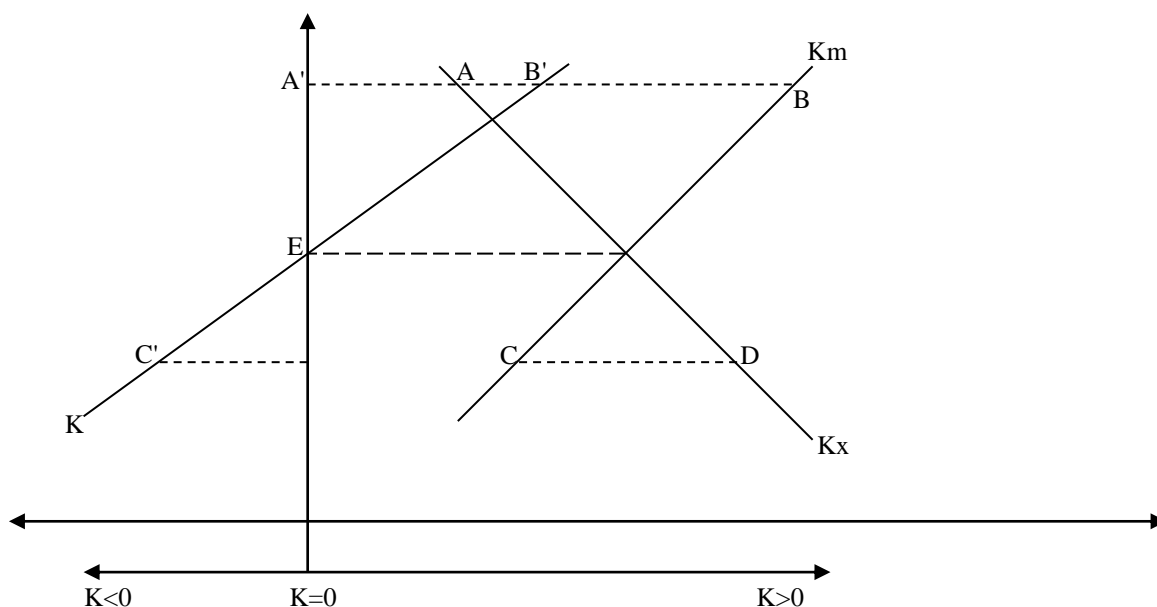
$K_x$ : تمثل دالة رؤوس الأموال المصدرة وهي متناقصة لسعر الفائدة المحلي.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

في الشكل أدناه، نقطة التقاطع بين دالة رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة E تمثل نقطة التوازن في الميزان، أما حالة الفائض في الميزان فهي الممثلة بالمسافة AB والتي تمثل الفرق بين دالة رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة، وبالمسافة A' B' من محور سعر الفائدة إلى اليمين، أما حالة العجز في هذا الميزان فهي ممثلة بالمسافة CD والتي تمثل الفرق بين دالة رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة بالمسافة C' D' وهي ممثلة من محور سعر الفائدة إلى اليسار.

من خلال ما سبق فإن بيان ميزان رؤوس الأموال يمر من النقاط A', B', C' كما هو موضح.

الشكل رقم (2-11): النمذجة البيانية لميزان رؤوس الأموال



المصدر : محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص:13.

\*إشتقاق منحنى (Bp):

يمثل منحنى (Bp) جميع التوليفات من سعر الفائدة والدخل التي تضمن التوازن في ميزان المدفوعات<sup>(39)</sup> هذه التوليفات يتم الحصول عليها من خلال جمع منحنى ميزان العمليات الجارية ومنحنى رؤوس الأموال، أين يتم الحصول على علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل، وذلك كون زيادة الدخل مثلا تؤدي إلى زيادة الواردات والتي تظهر عجز في ميزان المدفوعات، والذي

(39) محمد رمضان نعمة الله: محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع،

مصر، الإسكندرية، 2001، ص: 242.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

يحتاج إلى إرتفاع أسعار الفائدة المحلية لدخول رؤوس الأموال الأجنبية لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ومنه يكون لدينا:

$$\frac{dR}{dT} = (x - M) + K = 0 \dots\dots\dots(10)$$

$$x_0 - my - M_0 + F_0 + gi = 0 \dots\dots\dots(11)$$

$$y = \frac{x_0 - M_0 + F_0}{m} + \frac{g}{m}i \dots\dots\dots(12)$$

المعادلة الأخيرة تمثل معادلة التوازن في ميزان المدفوعات Bp، غير أن منحى ميزان المدفوعات يأخذ وضعيات عديدة، ويعود ذلك إلى العوامل المحددة لميله.<sup>(40)</sup>

من الناحية البيانية فإن إشتقاق منحى التوازن الخارجي يكون من خلال التطرق إلى مركباته حيث يمثل الجزء الأول من الشكل رقم (2-11) دالة رؤوس الأموال، وهي دالة متزايدة في سعر الفائدة المحلي باعتبار سعر الفائدة الأجنبي ثابت، أما الجزء الثاني فيمثل النقاط التي تتساوى عندها أرصدة الموازين الأساسية لميزان المدفوعات (ميزان العمليات الجارية وميزان رؤوس الأموال)، أما الجزء الثالث فيمثل رصيد ميزان العمليات الجارية، والذي هو دالة متزايدة في الدخل الوطني كما هو مبين من الشكل، بينما يمثل الجزء الرابع منحى التوازن الخارجي، حيث بإعطاء قيمة لسعر الفائدة نحصل على مقدار رصيد ميزان رؤوس الأموال، وبالتالي تتحدد قيمة الدخل الوطني التي تقابل رصيد معين لميزان العمليات الجارية، وبتكرار العمليات يتم الحصول على مجموعة من التوليفات من سعر الفائدة والدخل والتي بالربط بينها نحصل على منحى التوازن الخارجي.

<sup>(40)</sup> انظر في ذلك: وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، مرجع سابق، ص: 151-156. / أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، يمان عطية، مرجع سابق، ص: 242-246.



## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن رصيد النهائي من البنود المستقلة، أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية:

1- حالة التوازن في ميزان المدفوعات: وهنا لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفاعلية ونجاح، والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة، وحدث وبالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقا مع التوازن الداخلي للإقتصاد القومي. تجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.

2- حالة الفائض في ميزان المدفوعات: وهنا يكون رصيد بالموجب، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنوك الموازنة سالبة أو مدينة، والأهم أن حال الفائض في ميزان المدفوعات تعلن أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض بإطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن إستخدامها في إنتاج حاجات أفرادها.

3- حالة العجز في ميزان المدفوعات: يشتمل ميزان المدفوعات نوعين من المعاملات، إضافية حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة، وثانيتها تمثل بنود نقص لأنها تنجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في ميزان المدفوعات هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين، سواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي على صافي تدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج.

\* أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات<sup>(42)</sup>:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الإختلال في ميزان المدفوعات وهي:

1- التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية: وذلك لوجود علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر. فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي إلى إرتفاع أسعار سلع القطر ذاته من جهة نظر الأخطار الأخرى، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث إختلال في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب إذ سيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقليص الإستيراد مما يؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان مدفوعاته أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض، إذا غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى إختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات.

2- التضخم المحلي: إذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز بإستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخل النقدي إلى زيادة الطلب على الواردات، و إمتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي إرتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها من المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا.

3- تدهور الميزة النسبية: قد ينشأ الإختلال بميزان المدفوعات ببطئ على مدى فترة طويلة الأجل نسبيا من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الإنتاج، أو في المعرفة التكنولوجية فيؤثر على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات.

4- أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية "سواء الصادرات والواردات" إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادا على سلعة أو سلعتين أساسيتين "زراعية أو معدنية كالنفط مثلا" حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها هي درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار

<sup>(42)</sup> مرجع نفسه، ص ص : 44-46.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

النامية وهو الإتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر، كما هو في السابق، والنتيجة هي حدوث إختلالات هيكلية هي الأخرى في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

5- أسباب دورية: وهي أسباب تتعلق بالمتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة، و يقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المختلفة، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها.

6- الظروف الطارئة: أس قد تحصل أسباب عرضية "إضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه" بحيث تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات القطر كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات القطر المعني، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

### المطلب الخامس: التوازن الداخلي والخارجي (IS-LM-BP).

إن تحديد نقطة التوازن في إقتصاد مغلق ومن ثم تحديد الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني يتم بتقاطع منحنى IS/LM، لكن الأمر يختلف في ظل إقتصاد مفتوح وذلك بأخذ حالة ميزان المدفوعات بعين الإعتبار، فلو وقعت نقطة التوازن بين IS/LM فوق منحنى ميزان المدفوعات Bp فسيكون هناك فائض فيميزان المدفوعات وبالتالي سوف يرتفع مخزون النقود ومن ثم يتحرك منحنى LM إلى اليمين ويزداد الدخل وينخفض معدل الفائدة، لذا فلتحقيقي التوازن الإقتصادي الداخلي والخارجي ينبغي أن يتم التوازن في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى التوازن الداخلي، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

أولاً- نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM-BP)<sup>(43)</sup>:

يحدد التوازن الآني في الأسواق الثلاثة من خلال تقاطع منحنيات (Bp-LM,IS) في نقطة واحدة، هي التي تضمن التوازن في الاقتصاد وذلك حسب العلاقة التالية:

حيث أن R تمثل صافي الإحتياطيات

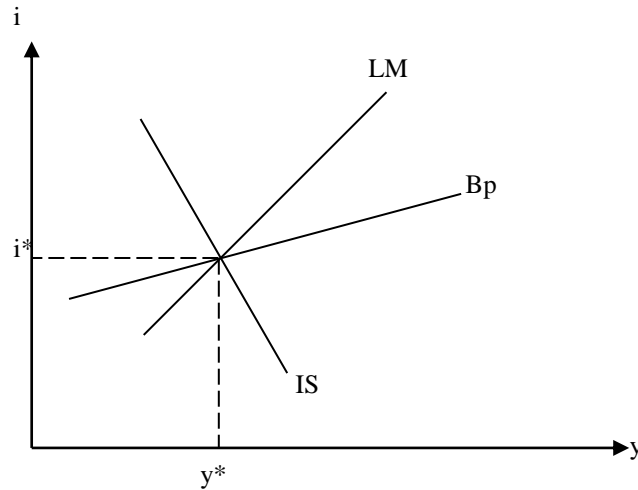
$$y + M = C + I + G + X \dots\dots\dots(13)$$

$$M_0 = L^d(y,i) \dots\dots\dots(14)$$

$$B + K = R \dots\dots\dots(15)$$

يتم التوازن في الأسواق الثلاث بيانها كما يلي:

الشكل رقم (2-13): التوازن في الأسواق الثلاث.



المصدر: محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص .....

ثانياً: نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف الثابت<sup>(44)</sup>:

يعتمد تحليل نموذج IS/LM على إقتصاد مغلق أو في ظل الإقتصاد المفتوح لا يكون التوازن إلا لتقاطع ثلاثة منحنيات هي IS/LM/BP، حيث أنه إذا كان تقاطع IS/LM يقع فوق منحنى BP فهنا يكون فيه فائض في ميزان المدفوعات بالتالي يرتفع مخزون النقود وبالتالي يتحرك منحنى LM نحو اليمين حيث سيزيد الدخل وينخفض سعر الفائدة، ويتوسع الإقتصاد من خلال منحنى IS ويستمر التحرك في منحنى LM إلى تقاطع المنحنيات الثلاث أين ينعدم الفائض في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا تقاطع IS و LM تحت منحنى BP، فيعبر هذا عن وجود عجز في ميزان المدفوعات فينخفض مخزون النقود ويتحرك منحنى LM لليسار ليتبعه إنخفاض في

<sup>(43)</sup> محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص ....

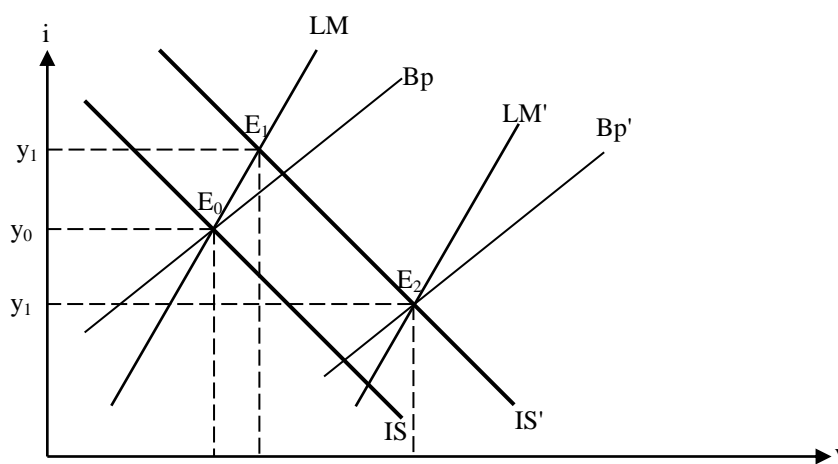
<sup>(44)</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مرجع سابق، ص ص : 310-311.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

الدخل وإرتفاع في سعر الفائدة المحلي، وبالتالي يتراجع الاقتصاد عبر منحنى IS إلى أن يتقاطع المنحنيات الثلاث

في نقطة توازن جديدة، وعند تخفيض قيمة العملة الوطنية يعتبر هذا الإجراء زيادة قيمة العملات الأجنبية ويكون فيه آثارا على كل من منحنى IS-LM-Bp كما يوضحه الشكل رقم (14-2) التالي:

الشكل رقم (14-2): أثر التخفيض في العملة في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال وسعر الصرف الثابت



المصدر: تومي صالح مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص: 310.

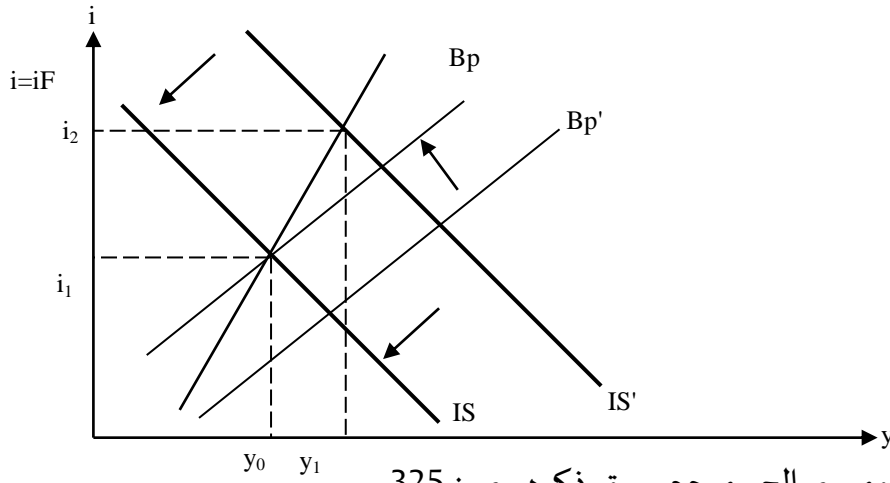
عندما يكون الاقتصاد موجود عند النقطة التوازنية  $E_0$ ، فإن التخفيض في العملة يرفع من الصادرات وينقص من الواردات وبالتالي يتحرك منحنى IS إلى أعلى أي  $IS'$ ، ويتحرك منحنى Bp باتجاه اليمين إلى  $Bp'$ ، إن أول أثر للتخفيض هو إنتقال الاقتصاد إلى نقطة التوازن الجديد هي  $E_1$  بدخل أعلى وهو  $y_1$  وسعر فائدة محلي أعلى وهو  $i_1$ ، وبالتالي يرتفع مخزون النقود (في ظل سعر الصرف الثابت) ويتحرك منحنى LM إلى  $LM'$  ويتم هذا التحرك أن يتقاطع مع  $IS'$  و  $Bp'$  في نقطة جديدة هي  $E_2$  وهذا في الأجل الطويل، وبالتالي يتحدد سعر الفائدة الجديد هو  $i_2$  أقل من سعر الفائدة الأصلي  $i_0$ ، ويتحدد دخل توازني جديد هو  $y_2$  أعلى بكثير من الدخل الأصلي  $y_0$ ، وبالتالي فإن التخفيض في العملة يرفع من الدخل وينقص من سعر الفائدة وينتقل ميزان المدفوعات إلى وضعية فائض في الأجل القصير لكنه يعود في النهاية في الأجل الطويل إلى وضعية التوازن.

ثالثاً: نموذج IS-LM-Bp في ظل سعر الصرف المرن<sup>(45)</sup>:

<sup>(45)</sup> المرجع نفسه، ص: 324-325.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

في ظل سعر الصرف المرن يكون مخزون النقود بما فيها إحتياطات الصرف الأجنبي والإئتمان المحلي محددة بواسطة البنك المركزي، ومنه فإن وضعية منحنى LM تكون مثبتة بواسطة السياسة النقدية فإذا لم تكن نقطة تقاطع منحنى IS و Bp موجودة على منحنى LM يجب أن يحدث تعديل، ويحدث هذا التعديل في سعر الصرف فالقيم المختلفة لسعر الصرف تؤدي إلى وجود قيم مختلفة للصادرات والواردات ومنه تنتج منحنيات مختلفة لكل من IS و Bp. الشكل رقم (2-15): أثر الزيادة في الدخل العالمي في ظل سعر الصرف المرن والحركة غير النامية لرؤوس الأموال



المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 325.

حسب الشكل رقم (2-15) فإن إزداد الطلب العالمي على السلع المحلية نتيجة زيادة الدخل العالمي ينقل منحنى IS إلى IS' ويتبعه تحرك في منحنى Bp باتجاه اليمين، ويتقاطع المنحنى IS' و LM عند E'، وهذا بسبب التغير في الصادرات والواردات تماما مثل أثر التغير في سعر الصرف وبثبات منحنى LM في ظل سعر الصرف المرن فإنه لا يقع التوازن إلا بتقاطع المنحنيات الثلاث Bp/LM/IS وهذا في لأجل الطويل فعند النقطة E' يكون سعر الصرف المحلي أكبر من الخارجي ويضغط تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل لإرتفاع سعر الفائدة على سعر الصرف فيتحسن، وذلك بزيادة الطلب على العملة المحلية، لكن هذا التحسن في قيمة العملة يجعل الاقتصاد المحلي أقل تنافس في الخارج قيبدأ منحنى IS' بالعودة من جديد بسبب فقدان أسواق خارجية وزيادة الواردات، ويتبعه منحنى Bp' حيث يتحرك نحو اليسار، وسيتم هذا التحرك في كل من IS' و Bp' إلى أن يعود إلى نقطة التوازن الأصلية وكل ما حدث أن سعر الصرف تحسن نتيجة لزيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.

## الفصل الثالث: السياسة النقدية وحتمية التوازن الخارجي كعميق للنمو الاقتصادي

---

### خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تعرضنا لنموذج التوازن الإقتصادي العام، فقد تبين لنا انه صالح لدراسة كافة متغيرات الدراسة من سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وكذا المتغيرات المتعلقة بالتوازن الداخلي في سوقي السلع والخدمات والنقود، وكذا العوامل المتعلقة بالتوازن الخارجي.

تمهيد

يتوافر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية معتبرة دفعت الحكومة إلى السعي نحو خلق مناخ مناسب يسمح لها برفع مستوى المعيشة وتحسن الأوضاع الاجتماعية، الأمر الذي جعلها تولي اهتماما كبيرا للإنفاق العمومي سعيا منها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث شرعت بعدة إصلاحات وبرامج تنموية مع مطلع الألفية الثالثة في إطار سياسة مالية تركز على التوسع في الإنفاق العام، تم تجسيده من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 - 2009، برنامج توطيد النمو في الفترة 2010-2014 وأيضا برنامج التنمية الخماسي للفترة 2015 - 2019.

ويعتبر إحداث الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي الأكثر أهمية لدى أي اقتصاد، حيث تسعى الحكومة الجزائرية إلى بلوغ هذا الهدف من خلال تنفيذ البرامج التنموية السابقة الذكر لرفع الطاقات الإنتاجية في مختلف المجالات الاقتصادية عن طريقها يمكن رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر لقياس ومتابعة النشاط الاقتصادي.

وانطلاقا من التحليل الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بقيمة أكبر، حيث تبنت الحكومة الجزائرية هذه السياسة مستغلة تحسن أسعار النفط الذي أسهم بشكل مباشر في نمو الناتج المحلي وكان الإنفاق العام الأداة الفعالة في تنفيذ برامج الحكومة وتحقيق الأهداف التنموية، وسنتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر قبل 2001.

المبحث الرابع: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020).

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2017)

شرعت الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة في انتهاج سياسة مالية تمثلت في سياسة إنفاق توسعية وتزامنت بشكل مباشر مع ارتفاع أسعار النفط الجزائري بنسبة 59%، وارتفاع احتياطي الصرف بنسبة 170% مقارنة بسنة 2000، وقد سمح هذا الانفراج المالي بارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة قوامها التوسع في الإنفاق العام،<sup>1</sup> حيث تم إقرار عدة برامج تنموية سنتطرق لها في هذا المبحث كمايلي:

✓ البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004)

✓ البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2009)

✓ البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2014)

✓ البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2016 - 2017)

المطلب الأول: البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2004)

شملت السياسة الإنفاقية المطبقة التي اعتمدها الجزائر خلال هذه الفترة علي مخطط تنموي سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، جاء هذا المخطط كسياسة بدأت الجزائر في انتهاجها بغرض التوسع في الإنفاق العام نتيجة تحسن وضعيتها المالية، حيث تم إقراره في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة علي طول الفترة 2001 – 2004، بلغت قيمته الإجمالية 525 مليار دج أي ما يقارب 07 مليار دولار، ويعد برنامجا ضخما نظرا لاحتياطي الصرف المقدر بـ 11.9 مليار دولار قبل إقراره سنة 2000،<sup>2</sup> ومن بين المخصصات المالية التي رصدت لبرنامج الإنعاش الاقتصادي موزعة حسب الأنشطة كمايلي:

<sup>1</sup> - محمد مسعى، سياسة الإنعاش الوطني في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 150.

<sup>2</sup> - حكيمة العوفي، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية حالة الجزائر من 1960 – 2010، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد 05، أفريل 2010، ص 64.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

الجدول رقم (1-4): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

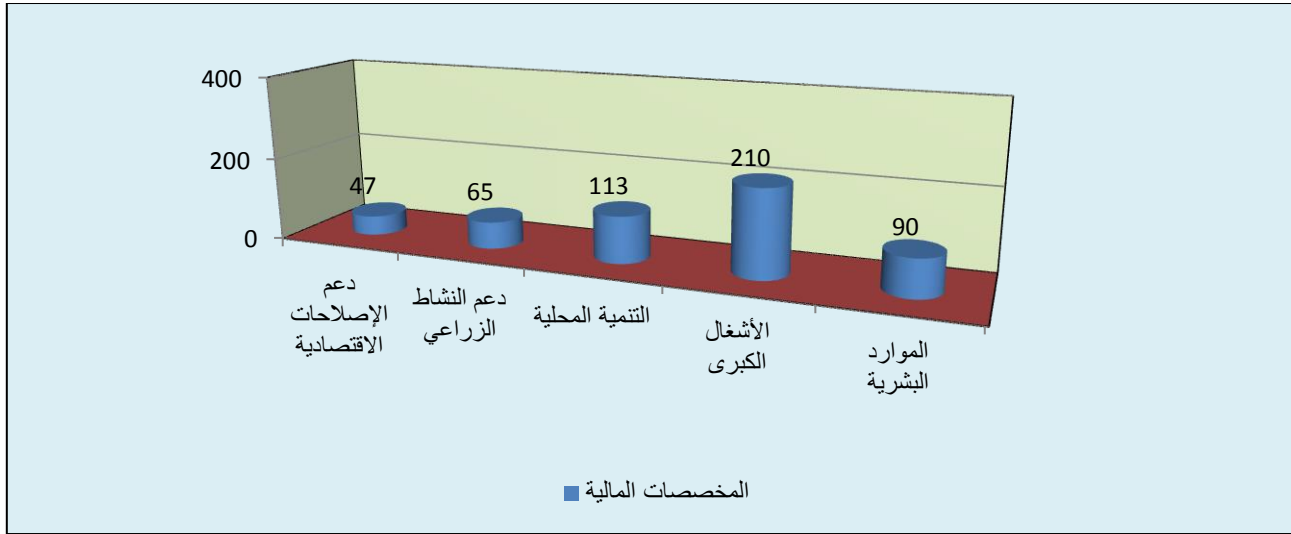
(الوحدة: مليار دج)

النسب المئوية	المخصصات المالية	أنشطة البرامج
8.95%	47	دعم الإصلاحات الاقتصادية
12.38%	65	دعم النشاط الزراعي
21.52%	113	التنمية المحلية
40%	210	الأشغال الكبرى
17.14%	90	الموارد البشرية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنة 2005.

ولمزيد من التفاصيل يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

شكل رقم (1-4): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (04) أن القيمة المالية التي تم تخصيصها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من الفترة 2001 إلى 2004 جد مرتفعة والتي تزامنت مع تحسن عوائد المحروقات، حيث تم تخصيص قيمة 47 مليار دج لدعم الإصلاحات الاقتصادية أي بمعدل 8.95%، وخصصت قيمة 65 مليار دج لدعم النشاط الزراعي أي بمعدل 12.38%، ونال قطاع الأشغال الكبرى وقطاع التنمية المحلية القيمة الأكبر حيث بلغت قيمتهما 210 و 113

مليار دج وبمعدل 40% و 21.52% على التوالي، فيما قطاع التنمية البشرية وجهت له قيمة 90 مليار دج أين بلغ نسبة 17.44%.

### 1- أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

السبب الذي كان وراء إطلاق البرنامج الإنفاقي المسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي هو تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:<sup>3</sup>

➤ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

➤ خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

➤ زيادة دخل الأفراد.

➤ دعم التوازن الجهوي وتنشيط المناطق الريفية.

➤ زيادة الإنتاجية.

ويكون تحقيق هذه الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة وهي:

✓ تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي إلى الفكر الكينزي

عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي.

✓ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد توفير مناصب عمل.

✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.

✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح ببعث النشاط الاقتصادي.

✓ تغطية الحاجات الضرورية للسكان عن طريق تنمية الموارد البشرية.

### 2- مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

تمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 على توجيه الإنفاق العام إلى تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية البشرية والمحلية كما هو موضح في الجدول التالي:

<sup>3</sup> - محمد مراس ومراد بن إسماعيل، النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001 - 2014، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2016، ص ص 42 - 43.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

الجدول رقم (2-4): تطور الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001 – 2004)

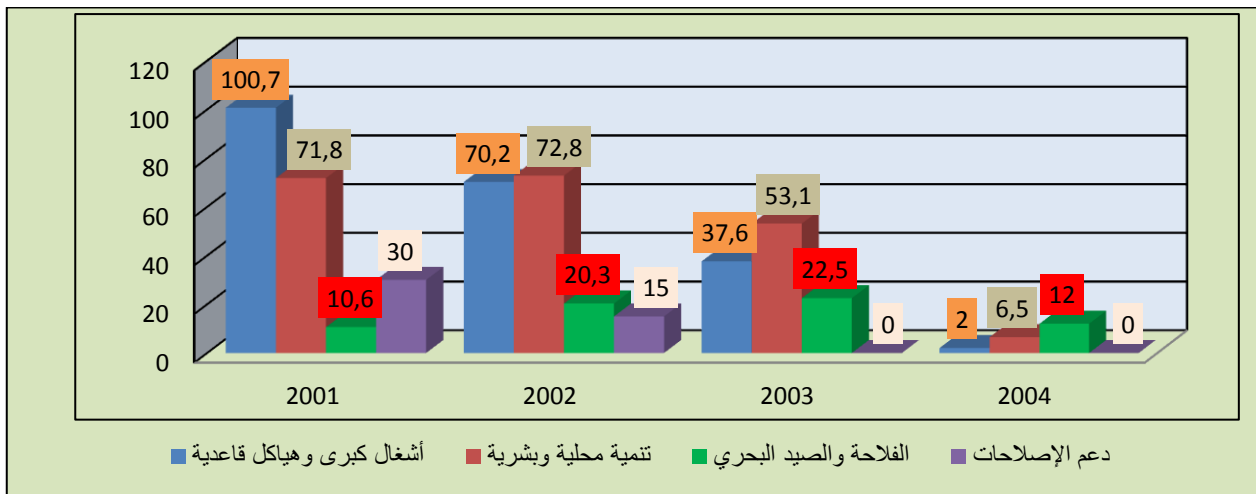
(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
الزراعة والصيد	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100%

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، العدد 09، 2013، ص 46.

والشكل التالي يوضح لنا المزيد من التفاصيل عن هذا التطور:

شكل رقم (3-4): تطور الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001 – 2004)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (04) يتجلى لنا ومن ناحية القيمة أن قطاع الأعمال والأشغال الكبرى استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع النموذج التنموي للفترة الممتدة من 2001 – 2004 بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، ويليه قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8%، ثم يأتي قطاع الزراعة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي بنسبة 12.4% ثم جانب الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج وبنسبة 8.6% من القيمة الإجمالية للمخطط.

3- تقييم تطور سياسة الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2004):

يعد برنامج الإنعاش الاقتصادي خطوة مهمة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، حيث انتهجت الحكومة سياسة انفاقية توسعية تمثلت طبيعتها في مبالغ مالية كبيرة فكانت حصيلة هذا البرنامج عند نهايته:

✓ استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج أي 505.55 تم مليار دج تم صرفها.

✓ تم إنجاز حوالي 11725 مشروع أي بنسبة 73% من العدد الإجمالي الذي بلغ 16063 مشروع، و26% من المشاريع قيد الإنجاز بحوالي 4176 مشروع، و1% من المشاريع التي لم يبدأ في تنفيذها بعدد 159 مشروع.

✓ إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي تم تسطيرها للبرنامج قللت من فاعليته بسبب توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة.

✓ أن الزيادة في الإنفاق العام من طرف الحكومة أدى إلى زيادة الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق هذا البرنامج ومنه زيادة للطلب الكلي.

✓ بسبب تباطؤ الإصلاح الاقتصادي سيؤثر سلبا على فاعلية البرنامج، لأن زيادة الإنفاق العمومي المخصص لنفقات التجهيز غير ملائم في ظل الظروف الاقتصادية التي تتصف بنقص الكفاءات وأيضا فاعلية القطاع الصناعي وعم مساندة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تقليل النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.

المطلب الثاني: البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2009)

واصلت الجزائر سياستها الانفاقية التي بدأتها مع مطلع سنة 2001 وجاءت بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد من الفترة 2005 إلى 2009 وذلك بهدف إكمال مسار دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة سابقا على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد، نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار النفط صاحبها ارتفاع المداخيل حيث بلغ سنة 2004 ما يقارب 38.5 دولار، أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج لنفس السنة، ما سمح بإقرار الدولة لهذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:<sup>4</sup>

<sup>4</sup> - كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 202.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: بغرض تحسين الإطار المعيشي للمجتمع في سبيل تحقيق الازدهار الوطني.
  - ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد مثل الجانب الصحي، التعليمي والأمني.
  - ✓ تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: يعود ذلك للدور الذي تلعبه كل منهما في تطوير النشاط الاقتصادي.
  - ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعد الهدف الأساسي للبرنامج التكميلي لدعم النمو باعتبار أن الأهداف السابقة تصب في صالحه.
- 2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي من حيث ضخامة قيمته التي بلغت 4203 مليار دج، وتم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي بلغت 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون مخصصات المبالغ المالية لهذا البرنامج وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (.....): تطور الإنفاق العام ضمن مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005 – 2009)

(الوحدة: مليار

دج)

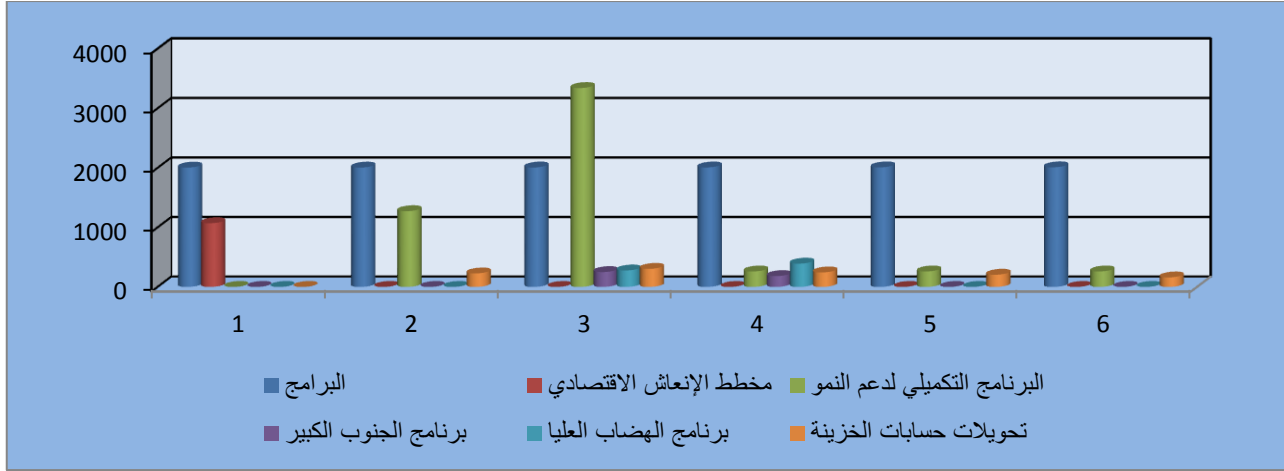
المجموع	2009	2008	2007	2006	2005	2004	البرامج
1070	-	-	-	-	-	1071	مخطط الإنعاش الاقتصادي
5394	260	260	260	3341	1273	-	البرنامج التكميلي لدعم
432	-	-	182	250	-	-	برنامج الجنوب الكبير
668	-	-	391	277	-	-	برنامج الهضاب العليا
1140	160	205	244	304	227	-	تحويلات حسابات الخزينة
8705	420	465	1077	4172	1500	1071	المجموع العام

المصدر: الزاوية ستي، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، العدد 02، 2017/02، ص ص 160-161.

والشكل التالي يوضح التطور الذي حصل في الإنفاق العام خلال هذا البرنامج كمايلي:

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

الشكل رقم (.....): تطور الإنفاق العام ضمن مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005 – 2009)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

وجاء هذا البرنامج الضخم لمحاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه على خمسة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (.....): تطور المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)

(الوحدة: مليار)

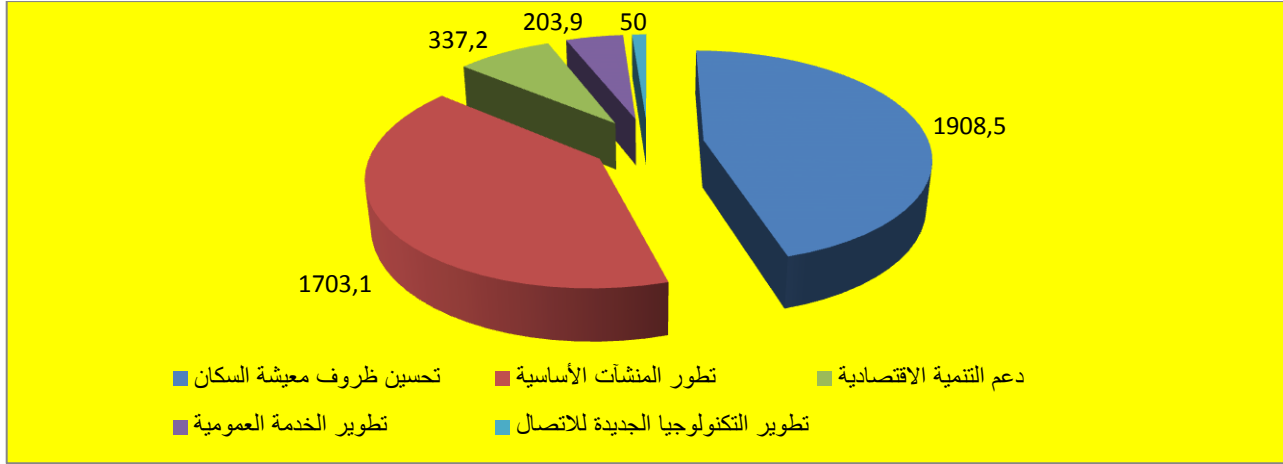
(دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
تطور المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.1%
المجموع	4203	100%

المصدر: ميلود عزيز وأسمهان خاطر، تحليل نتائج سياسات الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000 – 2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص 216.

وللتفصيل أكثر سنتطرق إلى الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور الإنفاق العام ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (06) أن هذا البرنامج ركز على تحسين الظروف المعيشية للسكان بدرجة أكبر وخصص لها مبلغ بقيمة 1908.5 مليار دج أي نسبة 45.5% من المبلغ الإجمالي، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية لأنه يساهم في تطوير الأداء الاقتصادي بانعكاسه على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية في النشاط الاقتصادي، يليه قطاع المنشآت الأساسية التي خصص لها مبلغ 1703.1 مليار دج أي نسبة قدرت بـ 40.5%، ثم مبلغ بقيمة 337.2 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية أي بنسبة 4.8% من بينها التنمية الريفية وتطوير المستثمرات الفلاحية، وتطوير الخدمة العمومية من بينها تكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث خصص لها مبلغ 203.9 مليار دج أي بنسبة 4.8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

3- تقييم تطور سياسة الإنفاق العام ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2009):

يمكن القول أن الجزائر واصلت سياستها الانفاقية التوسعية رغم تراجع أسعار المحروقات ونوضح حصيلة هذا التوسع في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي كمايلي:<sup>5</sup>

✓ ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تقليل نسبة البطالة التي بلغت سنة 2004 17.7% لتصبح 10.3% سنة 2009.

✓ انخفاض النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي عليها نتيجة الأزمة المالية الخانقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي.

<sup>5</sup> - بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

- ✓ تحقيق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى عكس القطاع الصناعي العام الذي حقق معدلات نمو سالبة خاصة خلال الفترة 2007-2007.
- ✓ تبذير الموارد المالية وعدم استغلال انتعاش الاقتصاد الوطني مما أثر سلبا على السياسة المتبعة للإنفاق.
- ✓ استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشاريع الخاصة بالهيكل القاعدية مما همش الشركات الوطنية.
- ✓ عدم وجود مكاتب خاصة بالدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

### المطلب الثالث: البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2014)

بغية الاستمرار في السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ 2001 تم تطبيق برنامج تمت المصادقة عليه سنة 2011 سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" الممتد من 2010-2014، لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها وإطلاق مشاريع جديدة، وخصص له مبلغ ضخم سينفق عنه قدرت قيمته بـ 21214 مليار دج أي حوالي (286 مليار دولار)، فخصص أكثر من 40 % من قيمته لتحسين التنمية البشرية، تزامن ذلك مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي وصلت قيمته سنة 2011 إلى 111 دولار للبرميل.

ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>6</sup>

- ✓ القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاث ملايين منصب عمل.
- ✓ دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية بالنسبة للمناطق الريفية.
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف تم إدراجه لتجنيده منظومة التعليم الوطنية وعم تطوير البحث العلمي وتعبئة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ✓ تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- ✓ مواصلة التجديد الغذائي وتحسين الأمن الغذائي.
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

<sup>6</sup> - المرجع السابق، ص ص 16 - 17.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

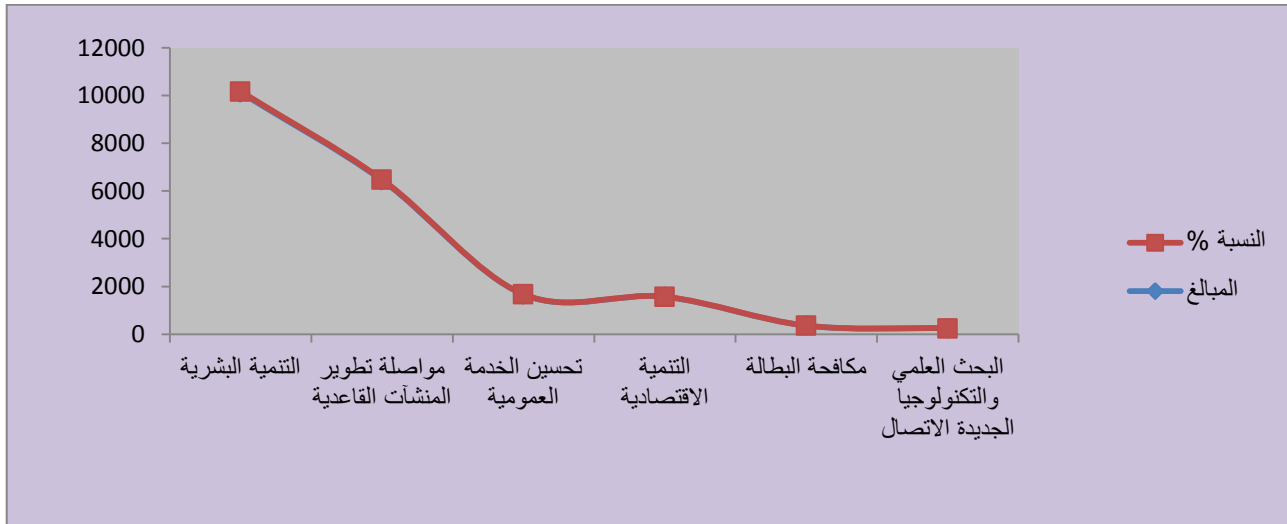
ويشمل هذا البرنامج علي ستة محاور رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:  
الجدول رقم (.....): تطور الإنفاق العام ضمن برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال  
الفترة (2010 – 2014)

(الوحدة: مليار دج)

المحاور	المبالغ	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.60%
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	6448	31.60%
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.10%
التنمية الاقتصادية	1566	7.70%
مكافحة البطالة	360	1.80%
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة الاتصال	250	1.20%
المجموع	20412	100%

المصدر: آمال معط الله، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014 – 2015، ص 246.  
والشكل التالي يوضح لنا المزيد من معلومات حول تطور الإنفاق العام خلال هذا البرنامج  
كمايلي:

الشكل رقم (.....): تطور الإنفاق العام ضمن برنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال  
الفترة (2010 – 2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (07) إتباع الحكومة الجزائرية لسياسة إنفاق بشكل واسع وذلك من خلال برنامج التنمية الخماسي الذي أعطى أولوية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج بمبلغ 10122 مليار دج أي بنسبة 49.60 % لاستكمال ما حققته الجزائر في هذا المجال وحاجتها الماسة لهذا القطاع التنموي باعتباره الركيزة الرئيسية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويتضمن قطاع التربية والتعليم العالي، التكوين المهني، الصحة والسكن، المياه والطاقة... الخ، كما أعطى هذا البرنامج قطاع المنشآت القاعدية أهمية كذلك وقدرت له قيمة 6448 مليار دج أي نسبة 31.60 % من قيمة البرنامج بغية تحسين البنية التحتية لتكون مواتية لتحفيز النمو، أما باقي القطاعات فخصصت لها مبالغ متفاوتة لكنها ضئيلة مقارنة بالقطاعات السابقين اللذان حازا على حوالي 80% من قيمة البرنامج.

واستطاعت الجزائر بعد 03 سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق<sup>7</sup>:

✓ انخفاض نسبة البطالة إلى 9.8% سنة 2012 بعدما كانت 10.3% سنة 2009 و29.5% سنة 2000.

✓ ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات التي بلغت 1.15% مليار دولار سنة 2012 مقارنة بسنة 2010 بقيمة 0.96 مليار دولار.

✓ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت 3.5 مليار دولار سنة 2010.

✓ ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار عن طريق أجهزة دعم وتشغيل الشباب؛

✓ تخلص الدولة من المديونية الخارجية التي وصلت سنة 2012 إلى 3.6 مليار دولار بعد أن كانت 25.2 مليار دولار مع بداية 2000.

✓ تسجيل فائض في الميزان التجاري بقيمة 20.1 مليار دولار سنة 2012 بعدما كان 12.3 مليار دولار سنة 2000.

✓ زيادة احتياطي الصرف من 162.2 مليار دولار سنة 2010 إلى 191 مليار دولار سنة 2012.

✓ سياسة الإنفاق العام خلال هذا البرنامج تميزت بالارتفاع المستمر.

<sup>7</sup> - شمس الدين فنيش، العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2015-2016، ص ص 50-51.

المطلب الرابع: البرامج التنموية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2015 – 2017)

تنتهي هذه الفترة إلى البرنامج الخماسي للتنمية 2015 – 2019 والذي خصص له مبلغ قيمته حوالي 22100 مليار دج أي حوالي (262 مليار دولار)، ويهدف المخطط خلال هذه الفترة إلى مواصلة السياسة الإنفاقية خاصة فيما يخص مجال التنمية البشرية والبنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع المتقبلة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وسيتم استكمال كافة المشاريع والبرامج المسطرة طوال المخططات التنموية السابقة (2001-2004، و2005-2009، و2010-2014)، ويسعى هذا البرنامج خلال هذه الفترة إلى مضاعفة حجم إنتاج الحبوب في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وأيضا إلى تعزيز الاقتصاد المحلي.

وواصلت الحكومة خلال الفترة الممتدة 2015 إلى 2017 تطبيق سياستها الإنفاقية فخصصت مبالغ ضخمة لهذا البرنامج طوال هذه المرحلة قدرت في مجملها حوالي 22885.5 مليار دج خلال ثلاث سنوات، والجدول التالي يوضح المخصصات المالية لهذا البرنامج كمايلي:  
الجدول رقم (.....): توزيع المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال الفترة (2015 – 2017)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	المبالغ المالية المخصصة	النسبة المئوية
2015	7656.30	33.45%
2016	7384.20	32.26%
2017	7845.00	34.27%
المجموع	22885.50	100%

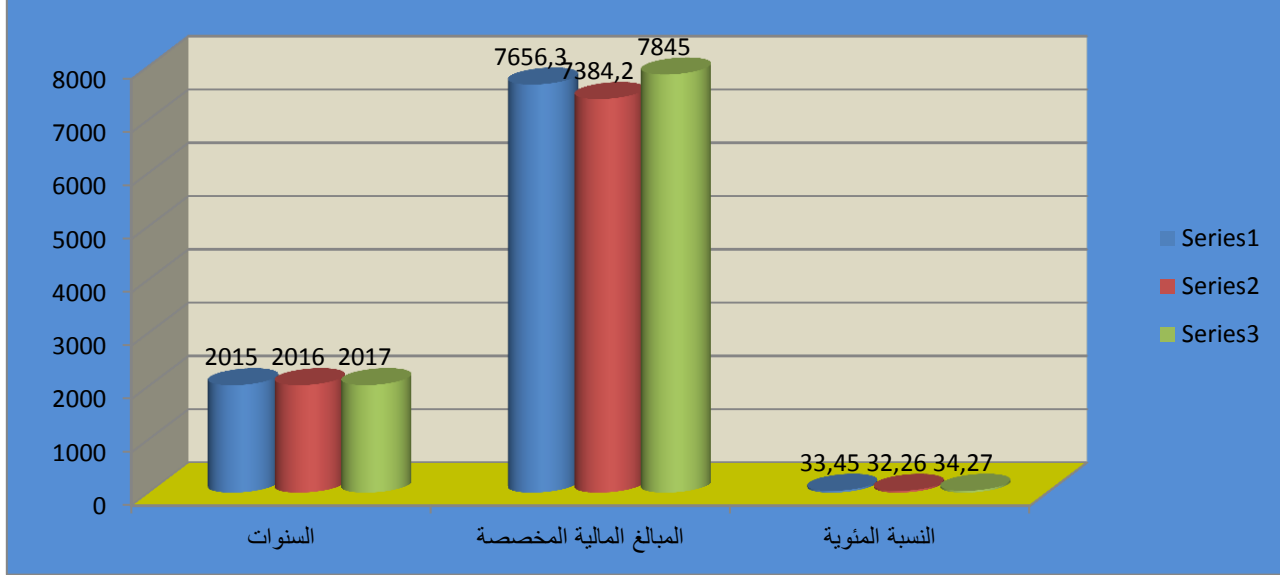
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، للسنوات 2015، 2016، 2017.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

ولتوضيح معطيات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (.....): توزيع المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي في الجزائر خلال

الفترة (2015 – 2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (08) أن الحكومة رفعت سقف إنفاقها سنة 2015 مقارنة بالسنة التي قبلها، حيث بلغ الإنفاق العام 7656.30 مليار دج سنة 2015 أي بنسبة 33.45 % مقابل 6995.70 مليار دج سنة 2014 أي ارتفاع قدره 9.4 %، وانخفض الإنفاق العام سنة 2016 ليصبح ما قيمته 7384.20 مليار دج أي نسبة 32.26 %، بسبب انخفاض قدرة التمويل للخزينة العمومية وعجزها نتيجة انخفاض أسعار المحروقات مما سيؤثر حتما على تمويل البرامج الاستثمارية العامة خلال الخماسي 2015 – 2019، حيث يتطلب تنفيذ البرنامج معدل 55.2 مليار دولار سنويا أي 165.6 مليار دولار لثلاث سنوات ممتدة من 2015 إلى 2017، وعادت قيمة الإنفاق العام إلى التحسن الطفيف سنة 2017 بقيمة 7845 مليار دج وبنسبة 34.27 % وهذا لارتفاع كل من التحويلات الجارية وفوائد على الدين العمومي التي كانت تقدر بـ 46.8 مليار دج سنة 2016 لتصبح 154 مليار دج في 2017 صاحبها انخفاض الإنفاق على مختلف القطاعات ما عدا قطاع السكن ونفقات أخرى.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017)

اعتبر التطور في معدلات النمو الاقتصادي هدف رئيسي من بين الأهداف التي سعى صانعي القرار في الحكومة بلوغها خلال الفترة (2001- 2017)، وتزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة مع بداية الألفية الثالثة شهد النمو الاقتصادي اهتماما خلال هذه الإصلاحات تمثلت في سياسة إنفاق توسعية عن طريق برامج تنموية مست معظم قطاعات النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادي متوازنة تسمح بمواكبة الاقتصاديات المتقدمة، وسنتطرق إلى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذا المبحث كمايلي:

✓ تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)

✓ تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)

✓ تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2014)

✓ تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)

يعتبر الرفع من معدلات النمو الاقتصادي هدف مهم من بين أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004، وشهدت هذه الفترة تذبذبا بين الارتفاع والتراجع لمعدلات النمو سواء بتطور معدل النمو في عائد قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة:

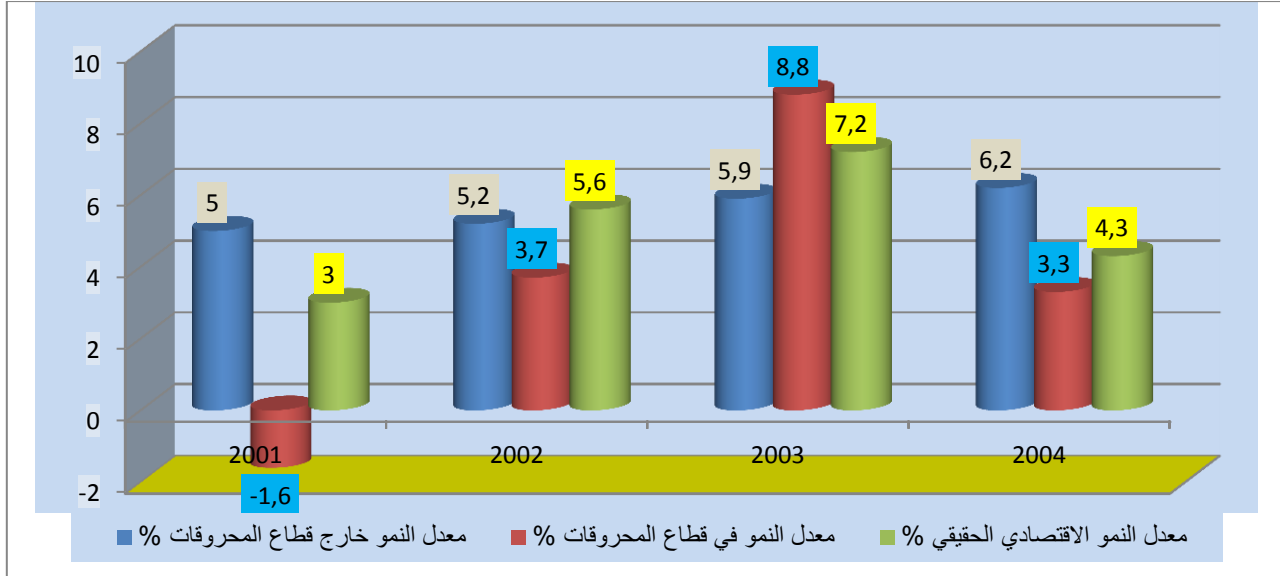
الجدول رقم(.....): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2004)

السنوات	النمو خارج قطاع المحروقات	النمو في قطاع المحروقات %	النمو الاقتصادي الحقيقي %
2001	5.0	-1.6	3.0
2002	5.2	3.7	5.60
2003	5.9	8.8	7.20
2004	6.2	3.3	4.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنة 2006.

ولمزيد من التفاصيل نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (.....): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004-2001)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول رقم (07) والشكل رقم (09) ومن خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا مقارنة بالسنوات التي سبقتها، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2001-2004 حوالي 5.02% مقابل 3.20% للفترة 1995-2000، وعرف النمو الاقتصادي معدلات أفضل منذ سنة 2002 أين بلغ 5.60% بعد التراجع الذي سجله سنة 2001 بمعدل نمو قدر بـ 3.0% فشهد انخفاضا مقارنة بسنة 2000 حين بلغ معدل النمو 3.80% نتيجة انخفاض أسعار البترول من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 23.12 دولار للبرميل سنة 2001، ليسجل أقصى معدل له سنة 2003 بلغ نسبة 7.20% وهي أكبر نسبة عرفها النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة خلال تلك الفترة تزامن ذلك مع تطور معدلات نمو قطاع المحروقات التي بلغت معدل 8.8% وهذا ما يفسر الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط وكذلك تحسن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات.

أما في سنة 2004 تراجع مستوى معدل النمو الاقتصادي أين بلغ 4.30% رغم التحسن المسجل في معدل النمو خارج قطاع المحروقات بلغ 6.2%، لكن حصل تراجع في معدلات النمو لقطاع المحروقات بلغت 3.3%.

ومن بين أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 نتطرق لها في الجدول التالي:

الجدول رقم (.....): مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2004-2001)

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

(الوحدة: %)

الخدمات	الأشغال العمومية والبناء	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	السنوات
6.0	2.8	2.0	13.2	-1.6	2001
5.3	8.2	2.9	-1.3	3.7	2002
4.2	5.5	1.5	19.7	8.8	2003
7.7	8.0	2.6	3.1	3.3	2004

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن:

✓ قطاع المحروقات: يرتبط تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر بتحسين قطاع المحروقات، وهذه الفترة عرفت انتعاشا في هذا القطاع مما انعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي.

✓ قطاع الفلاحة: خصص برنامج الإنعاش الاقتصادي غلاف مالي قدره 55.9 مليار دج من أجل تدعيم المستثمرات الفلاحية، غير أن معدلات النمو في هذا القطاع كانت متذبذبة تراوحت بين 1.3 - % سنة 2002 و 19.7% سنة 2003 كأكبر نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة.

✓ قطاع الصناعة: يعتبر القطاع المحرك للنمو لكنه عرف معدلات نمو متواضعة تراوحت ما بين 1.5% و 2.9% خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي.

✓ قطاع الأشغال العمومية والبناء: يعتبر قطاع فعال لأنه يساهم في نمو الناتج المحلي وأيضا في زيادة حجم العمالة، فحقق معدلات نمو مرضية ما بين 2.8% و 8.2% كونه استولى على اهتمام الحكومة ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

✓ قطاع الخدمات: يساهم هذا القطاع في تحسين معدلات النمو حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2004 بـ 7.7%.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الجدول الموالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لهذه الفترة:

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

الجدول رقم (.....): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

السنوات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	معدل النمو في قطاع المحروقات %	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي %
2005	4.70	5.8	5.10
2006	5.60	-2.5	2.00
2007	6.30	-0.9	4.8
2008	6.10	-2.3	2.40
2009	10.5	-1.9	2.10

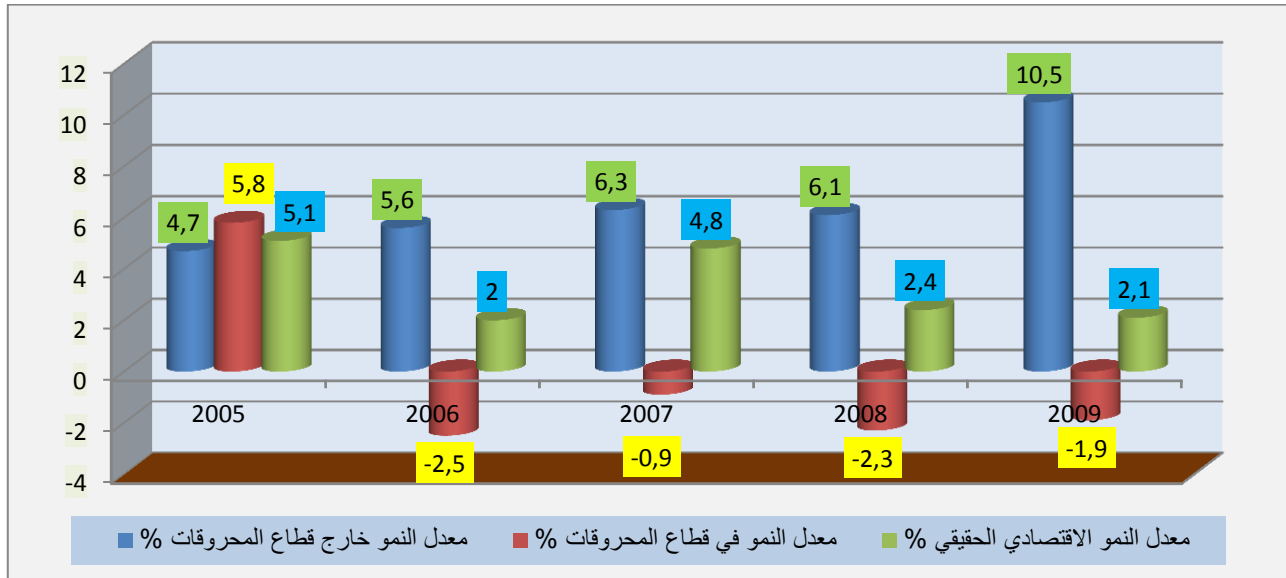
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- إحصائيات البنك الدولي [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) تم الاطلاع على الموقع يوم 24/05/2019.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 205.

ولزيد من التوضيحات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (.....): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول رقم (09) والشكل رقم (10) تراجع حاد لمعدلات النمو في قطاع المحروقات خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد من الفترة 2005-2009 بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب عليها بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

وأيضاً تقلص حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب مرتبطة بمنظمة OPEC، ففي سنة 2005 سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نمواً قدره 5.10%، قابلها ذلك نمواً في قطاع المحروقات بلغ 5.8% مقارنة بسنة 2004، ومع بداية سنة 2006 إلى 2009 بدأت أسعار المحروقات بالانخفاض الحاد بلغت - 2.5% إلى - 1.9% على التوالي مما انعكس سلباً على معدلات النمو الحقيقية، وشهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسناً بلغ ذروته سنة 2009 أين قدره 10.5% يعود أثر هذا التحسن إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو بالأخص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طول هذه الفترة، وأن تدهور معدل نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في التراجع الحاد لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، مما انعكس سلباً على القطاعات الاقتصادية التي سنوضح معدلات نموها ومدى مساهمتها في تطور معدلات النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (.....): مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

(الوحدة: %)

القطاعات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	أشغال العمومية والبناء	الخدمات
2005	5.8	1.9	2.5	7.1	6.0
2006	-2.5	4.9	2.8	11.6	6.5
2007	-0.9	5.0	0.8	9.8	6.8
2008	-2.3	-5.3	4.4	9.8	7.8
2009	-1.9	6.2	4.7	9.2	6.8

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 233.

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن:

✓ قطاع المحروقات: بسبب انخفاض معدل نمو هذا القطاع حصل تراجع حاد في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي، حيث في نفس الفترات الذي عرف فيها القطاع معدلات نمو سلبية في عائداته عرف معدل النمو الاقتصادي تراجعاً ويظهر ذلك في الفترات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

✓ قطاع الفلاحة: خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 مبلغ 300 مليار دج لتعزيز هذا القطاع مما ساهم في تحسن معدلات النمو الفلاحية إلى 6.2% ماعدا سنة 2008 أين تراجع نمو القطاع بشكل حاد بمعدل 5.3 - % ليرتفع مجددا سنة 2009 أين بلغ معدل 6.2%، سبب هذه التقلبات لارتباط القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة.

✓ قطاع الصناعة: عرفت معدلات نمو هذا القطاع تحسن في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 نظرا لحجم الإنفاق العام الموجه للقطاع من خلال البرنامج، لتسجل أقصى معدل لها سنة 2009 بمعدل 4.7%.

✓ قطاع البناء والأشغال العمومية: بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع خلال الفترة 2005-2009 حوالي 9.5% مقارنة بفترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 التي بلغت معدل نمو 6.12% وهذا نتيجة مواصلة الحكومة برنامجها الخاص بتدعيم البنية التحتية بغرض تحقيق تنمية شاملة.

✓ قطاع الخدمات: يعتبر هذا القطاع أحد أكبر القطاعات المساهمة في نمو معدل الناتج المحلي الخام بمتوسط نمو بلغ حوالي 6.9%، يعود هذا التطور للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

### المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

جاء برنامج التنمية الخماسي "برنامج توطيد النمو" للفترة 2010-2014 لاستكمال الأنشطة الاقتصادية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، حيث عرفت معدلات النمو تذبذبا سواء في قطاع المحروقات أو خارج قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقية خلال هذه الفترة:

### الجدول رقم (.....): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)

النمو	معدل النمو في قطاع المحروقات %	معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	القطاعات
معدل الاقتصادي الحقيقي %			
3.6	-2.6	6.3	2010
2.9	-3.3	6.2	2011
3.4	-3.4	7.2	2012
2.8	-6.0	7.3	2013

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

2014	5.7	-0.6	3.8
------	-----	------	-----

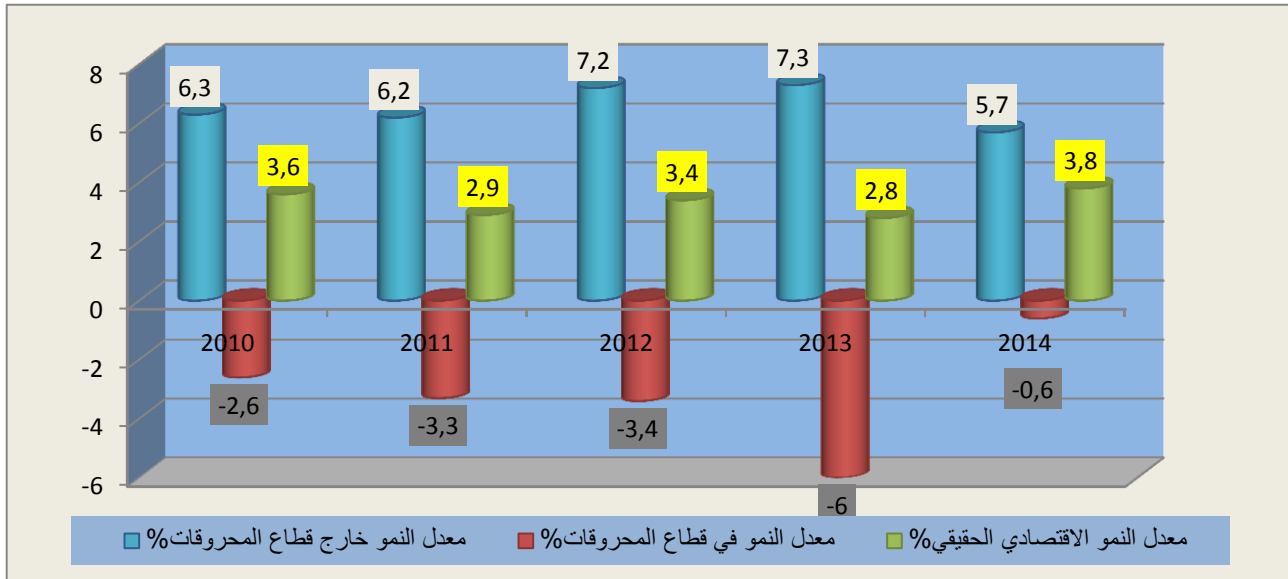
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- إحصائيات البنك الدولي [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) تم الاطلاع على الموقع يوم 24/05/2019.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 155.

والشكل التالي يوضح لنا المزيد من المعلومات:

الشكل رقم (...): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول رقم (11) والشكل رقم (11) تباين معدلات النمو الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض، حيث انخفض معدل النمو من سنة 2010 إلى 2011 بـ 0.7 % وعرف انتعاشا سنة 2012 بمعدل 3.4% ليعود إلى الانخفاض سنة 2013 بمعدل 2.8%، ويرجع هذا التباين في نمو الناتج الداخلي الحقيقي إلى تراجع نمو قطاع المحروقات بصفة مستمرة بفعل تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة لتبلغ معدل -2.6 % سنة 2010 وانخفاض حاد سنة 2013 بمعدل -6.0 %، إلا أن تحسن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010 إلى 2013 أين بلغ متوسط نمو هذا القطاع 6.75 % ساهم بشكل مباشر في تحقق معدلات نمو متباينة بسبب ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية، ليتراجع بعدها سنة 2014 إلى 5.7%.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال

برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014 نوضحها في الجدول التالي:

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

الجدول رقم (...): مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

(الوحدة: %)

القطاعات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2010	4.9	3.4	8.9	7.3
2011	11.6	4.2	5.2	7.3
2012	7.2	5.1	8.2	6.4
2013	8.2	4.1	6.8	8.5
2014	2.5	4.0	6.8	8.1

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015، ص 155.

الجدول رقم (12) من خلاله نلاحظ أن:

✓ قطاع الفلاحة حقق قفزة نوعية في معدل نموه سنة 2011 أين بلغ 11.6%، ليعرف نتائج معتبرة سنتي 2012 و 2013 بمعدل 7.2% و 8.2% على التوالي بسبب تساقط كميات معتبرة من الأمطار خلال هذه الفترة، ليعرف انخفاض سنة 2014 بمعدل 2.5% نتيجة عدم وجود آلية واضحة ينتهجها هذا القطاع رغم القيمة المالية الكبيرة المخصصة له ضمن برنامج توظيف النمو بلغت حوالي 1000 مليار دج.

✓ قطاع الصناعة يعتبر قطاع حيوي لأنه مستقبل الاقتصاد الجزائري بدفع عجلة نموه، حيث خصصت له الحكومة قيمة حوالي 650 مليار دج خلال برنامج التنمية الخماسي، إذ بلغ متوسط نمو هذا القطاع خلال الفترة 2010-2014 معدل 4.16% مقارنة بفترة البرنامج التكميلي أين بلغ معدل 3.04%.

✓ قطاع الأشغال العمومية والبناء هو أكبر قطاع حقق معدلات نمو خلال الفترة 2010-2014، فخصصت له الحكومة قيمة مالية وصلت إلى حوالي 6448 مليار دج، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذا القطاع رغم تراجعته مقارنة بالفترة السابقة من 9.5% إلى 7.18%.

✓ قطاع الخدمات عرف تحسن ملحوظ ودليل ذلك تحسن مستوى المعيشة في الجزائر وتطور قطاع الاتصال والتكنولوجيا وقطاعات التأمينات والنقل، حيث بلغ متوسط النمو في هذا القطاع خلال برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2014 معدل 7.5%.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الرابع: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)

جاء البرنامج الخماسي للتنمية الممتد من الفترة 2015- 2019 بهدف زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو أكبر مما كانت عليه في السنوات الماضية لاسيما مع ارتفاع الطلب الكلي من قبل أفراد المجتمع الجزائري نتيجة النمو الديموغرافي للبلاد المقدر بحوالي 2.15%.

وخلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا سواء في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي شهدت انخفاضا مقارنة بالسنوات الماضية أو معدلات النمو في قطاع المحروقات التي تحسنت ولأول مرة منذ عشر سنوات، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول رقم (.....): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2017)

القطاعات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	معدل النمو في قطاع المحروقات %	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي %
2015	5.0	0.4	3.8
2016	2.3	7.7	3.3
2017	2.6	-3.0	1.6

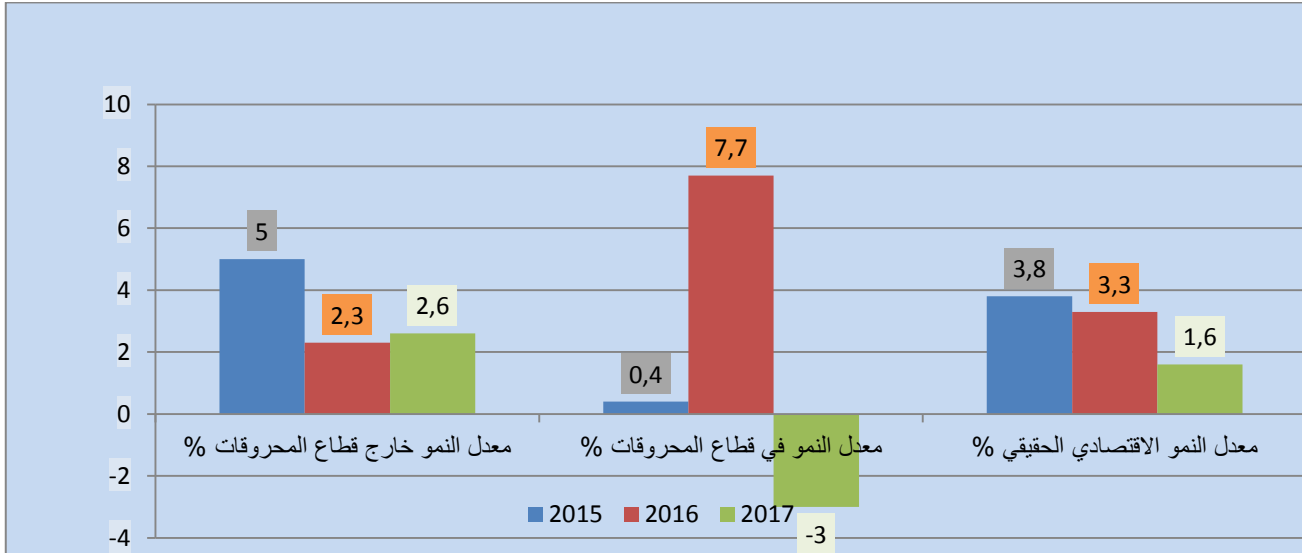
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- 1- إحصائيات البنك الدولي [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org) تم الاطلاع على الموقع يوم 24/05/2019.
- 2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص140.
- 3-

وللتفصيل أكثر نتطرق للشكل التالي:

الشكل رقم (.....): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015- 2017)

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (12) تواصل التوسع في النشاط الاقتصادي لسنة 2015 بمعدل نمو اقتصادي قدر بـ 3.8% نتيجة انتعاش نشاط قطاع المحروقات لتسجل معدل نمو موجب يقدر بـ 0.4% لأول مرة منذ سنة 2005 وهو نفس وتيرة النمو الحقيقي لسنة 2014، لينخفض بشكل ملحوظ سنة 2017 أين بلغ 1.6% بسبب التراجع القوي لوتيرة نمو قطاع المحروقات بمعدل نمو بلغ 3.0 - % بعد الارتفاع الذي شهده هذا الأخير في معدل نموه سنة 2016 ليصل إلى 7.7% وهو أعلى معدل حققه قطاع المحروقات منذ عشر سنوات تقريبا، في حين تواصل تراجع معدل النمو خارج قطاع المحروقات أين بلغ 5.0% سنة 2015 وكان أقل تباينا من ذلك بشكل كبير سنتي 2016 و2017 أين بلغ معدل النمو في القطاع 2.3% و2.6% على التوالي مقارنة بسنتي 2014 و2015.

ويمكن القول أن معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي في الجزائر قد انخفضت خلال الفترة 2015-2017 مقارنة بمعدلات النمو القطاعية التي تحققت في البرامج التنموية منذ 2001 إلى غاية 2014، والجدول التالي يوضح أثر هذا التراجع على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لهذه الفترة:

الجدول رقم (.....): معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة (2015-2017)

(الوحدة: %)

القطاعات	2015	2016	2017
المحروقات	0.4	7.7	-3.0

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

1.2	1.8	6.0	الفلاحة
4.8	3.8	4.8	الصناعة
4.4	5.0	4.7	البناء والأشغال العمومية
3.8	2.9	5.3	الخدمات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري، أعداد مختلفة من سنة 2015 إلى سنة 2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14):

✓ أن قطاع المحروقات شهد للمرة الأولى منذ عشر سنوات من الانكماش المستمر زيادة في إنتاجه بارتفاع معدل نموه من 0.6 - % سنة 2014 إلى 0.4 % سنة 2015، وتواصل التوسع في هذا القطاع سنة 2016 أين بلغ معدل نمو 7.7 %، ليعرف تراجع مرة أخرى في إنتاجه سنة 2017 حين بلغ معدل نمو سلبي في القيمة المضافة بـ 3.0 - % مما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي.

✓ قطاع الفلاحة حقق قفزة نوعية في مستوى إنتاجه سنة 2015 بمعدل نمو بلغ 6.0 % ليساهم بذلك في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 17.5 % من القيمة المالية المحققة والتي تقدر بـ 1936.4 مليار دج، لكن انخفضت وتيرة نمو هذا القطاع في سنتي 2016 و 2017 حيث بلغ معدلي نموها 1.8 % و 1.2 % على التوالي.

✓ قطاع الصناعة الذي واصل نموه سنة 2015 بمعدل 4.8 %، لينخفض توسع النشاط فيه سنة 2016 أين بلغ معدل نمو هذا القطاع 3.8 %، وفي سنة 2017 عادت وتيرة القطاع لترتفع أكثر حيث بلغت معدل نمو 4.8 %، بمتوسط معدل نمو بلغ 4.4 % خلال ثلاث سنوات ممتدة من 2015 إلى 2017 مقارنة بمتوسط معدل نمو 4.1 % خلال فترة 2010-2014.

✓ قطاع البناء والأشغال العمومية تراجع ملحوظ في معدل نموه قدر بـ 4.7 % سنة 2015 بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع، ليعوض ذلك التراجع بشكل جزئي بنمو مشاريع قطاع البناء، وتواصل توسع النشاط في تراجع سنة 2017 بوتيرة نمو بلغت 4.4 % أي انخفاض بـ 0.6 % مقارنة بسنة 2016 أين بلغ معدل نمو هذا القطاع 5.0 %.

✓ قطاع الخدمات بلغ معدل متوسط النمو فيه 4.0 % خلال الفترة 2015-2017 التي تندرج ضمن البرنامج الخماسي للتنمية للفترة 2015-2019، وشهد هذا القطاع معدلات نمو منخفضة مقارنة ببرنامج توظيف النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، حيث بلغ

معدل نمو هذا القطاع 5.3% سنة 2015، ليتذبذب بعد ذلك بين التراجع سنة 2016 أين بلغ معدل نمو 2.9% والارتفاع سنة 2017 بمعدل نمو قدره 3.8%.

**المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 2001.**

لقد منح قانون النقد والقرض 10/90 البنك المركزي صلاحيات أوسع لكن الثغرات التي حدثت في النظام البنكي الجزائري مؤخرا أدت بالسلطات إلى إعادة النظر في هذا الجهاز البنكي بصور قانون 11/03 المتمم والمعدل لقانون 10/90، والذي أعطى البنك المركزي أكثر فعالية من حيث المراقبة والتنظيم والإشراف على السياسة النقدية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث، ففي المطلب الأول تعريف ومضمون قانون 10/90 أما المطلب الثاني أهدافه ومبادئه وأخيرا واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03.

**المطلب الأول: تعريف ومضمون قانون النقد والقرض 10/90**

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح المؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990.

**أولا- تعريف قانون النقد والقرض**

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990، رغم أنها تواجدت في ظروف نوعا ما صعبة إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبحت على النظام النقدي بالدرجة الأولى.<sup>(8)</sup> فقد جاء هذا القانون من أجل ما يلي:

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته؛

<sup>8</sup> - بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بشار، العدد 16 (2012): 88-111، ص: 98.

- تعديل مهام البنوك العمومية وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.<sup>(9)</sup>

ثانياً: مضمون قانون النقد والقرض

أ- استقلالية بنك الجزائر: في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.<sup>(10)</sup>

فأصبح بنك الجزائر يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجراً وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضاً لأحكام القانون 01/88 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضرورياً.<sup>(11)</sup>

فتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 10/90 فيما يلي:

- يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف؛

- كما أن له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية و عملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية؛

- يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية، كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملية الصعبة؛

- يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية؛

- تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العادية لأخر سنة مالية تفادياً للإصدار النقدي الزائد.<sup>(12)</sup>

ب- مجلس النقد والقرض: يسمى مجلساً لأنه يؤدي دور مجلس الإدارة بالنسبة لبنك الجزائر ويعمل كعضو إداري حيث أنه يؤطر الأسس النقدية والبنكية ويتكون من: المحافظ كرئيس للمجلس، نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء المجلس، ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم

<sup>9</sup>- إكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

<sup>10</sup>- بحوصي مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

<sup>11</sup>- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

<sup>12</sup>- بحوصي مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

من رئيس الحكومة بحكم كفاءتهم وقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين إذا اقتضت الضرورة.<sup>(13)</sup>

فصلاحيات المجلس واسعة جدا في مجال النقد والقرض ومن أهم هذه الصلاحيات ما يلي:

- صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة

يتمتع المجلس بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا القانون، حيث يجوز له أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية ويحق له أن يستشير أية مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ضرورة في ذلك كما أن من صلاحياته كذلك حسب المادتين 42-43 ما يلي:

- فتح الفروع والوكالات المصرفية وإقفالها؛

- يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الأمر؛

- توزيع الأرباح ضمن شروط المنصوص عليها؛

- له حق الإطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي.<sup>(14)</sup>

صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية

يعمل هذا المجلس من خلال تحقيق أهداف البنك المركزي من خلال:

- إصدار أنظمة الصرف وذلك بإصدار النقد وعمليات الخصم وقبول السندات وشروط فتح

البنوك ومراقبة الصرف وتنظيم السوق النقدية؛

- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع لها وتطبيق نظام الصرف.<sup>(15)</sup>

- اللجنة المصرفية: يتمثل الجديد الذي أضفاه القانون 10/90 على المنظومة المصرفية في

تأسيس سلطة مراقبة البنوك والهيئات المالية مجهزة بسلطة المعاقبة، وهي اللجنة المصرفية التي

لها دور رقابي في السهر على حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات

المالية والمعاقبة على المخالفات المثبتة، ومن أهم أدوار هذه اللجنة احترام البنوك لقواعد الحذر

المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص:

- تقييم وتغطية الأخطار؛

- تصنيف الديون حسب درجة الخطر؛

<sup>13</sup> - عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول

إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، ص: 12.

<sup>14</sup> - بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه،

فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، أبريل 2004، ص: 246.

<sup>15</sup> - رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة الماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008،

ص: 96.

- تشكيل احتياطي لمخاطر الصرف.<sup>(16)</sup>

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض 10/90 بأفكار جديدة تنصب معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الرئيسية كمحرك أساسي للاقتصاد كما وضع السلطة النقدية تحت إشراف مجلس النقد والقرض.

أولا- أهداف قانون النقد والقرض

لقد تم سن هذا القانون ليكون جهازا تشريعيا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها السلطات العمومية والتي كانت تهدف إلى:<sup>(17)</sup>

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي؛
- استرجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملة في مختلف دوائر الصفقات؛
- تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين، لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية.

ثانيا- مبادئ قانون النقد والقرض

تتمثل مبادئ قانون النقد والقرض في الآتي:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وإقامة نظام مصرفي ذو مستويين

في النظام السابق الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

وقد تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة

<sup>16</sup> -رسول حميد، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

<sup>17</sup> - عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 59.

النقدية، إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.<sup>(18)</sup>

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل بنك البنوك والمقرض الأخير فأصبح مجبرا على مراقبة نشاطها وعملياتها.<sup>(19)</sup>

### ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الخزينة

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز وهذا اللجوء إلى الموارد عن طريق الإصدار النقدي الجديد، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق تداخل بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد.

ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف الآتية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة وتراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليهما؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.<sup>(20)</sup>

<sup>18</sup> - ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر- مذكرة الماجستير، فرع نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2003، ص:103.

<sup>19</sup> - عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

<sup>20</sup> - سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص:150.

ج- الفصل بين دائرة الخزينة ودائرة القرض

تم إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التنفيذية.<sup>(21)</sup>

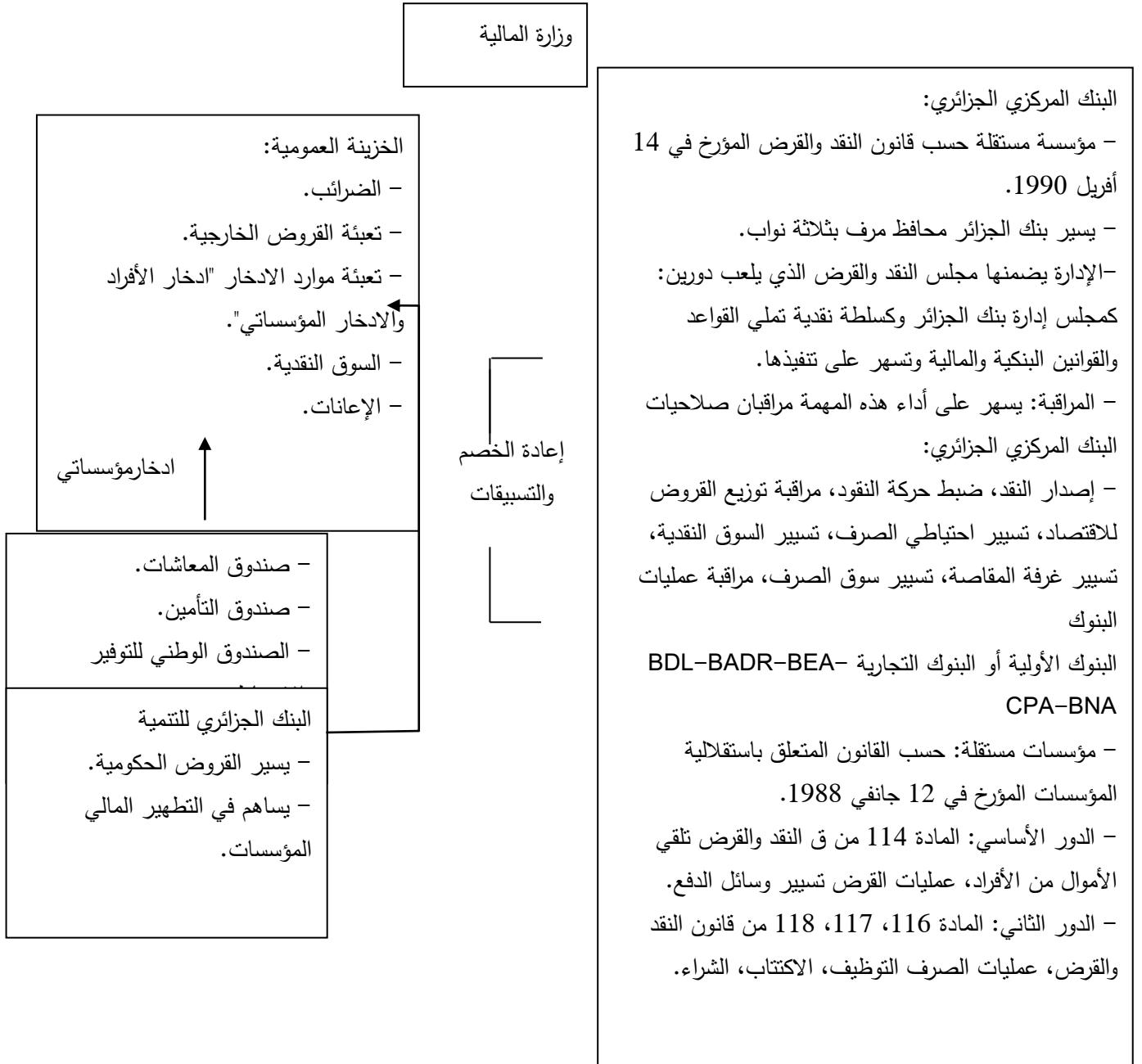
د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة

جاء هذا القانون ليُلغى التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة سماها "مجلس النقد والقرض"، حيث كانت هناك هيئات عمومية عديدة في السابق تحاول احتكار هذه السلطة.<sup>(22)</sup>

<sup>21</sup> - عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

<sup>22</sup> - بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة الماجستير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2010، ص: 132.

شكل رقم (3-1): النظام المالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض



المصدر: قمري حجيلا، تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة الماجستير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 48.

المطلب الثالث: واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظروف تتميز بتخبط الجهاز البنكي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية<sup>(23)</sup>، وربما تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان واضحاً في ذلك حينما حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية:<sup>(24)</sup>

- وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة: وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية.

- إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة: وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك عالمياً من خلال إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل المعلوماتية وسياسة تسويق مصرفي اتجاه العملاء تسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة، كما يتحتم على الجهاز البنكي التوجه إلى التخصص وإضفاء التنافسية، من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وهذا ما يعني فتح المجال للمشاركة الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية.

- إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على نواة صلبة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية: ذلك أنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية للمشاركة في إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني.

- العمل على وضع منتجات مالية جذابة: وهذا يسمح باحتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص وتكثيف الجهود اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

- أهمية إيجاد بورصة للقيم باعتبارها مرحلة مالية مهمة في مواكبة إعادة البناء الاقتصادي: إذ أن البلد الذي هو في حاجة كبيرة إلى أموال للتنمية الاقتصادية يصبح لوجود مؤسسات فيه، مثل البورصة والسوق المالية أهمية بالغة في استيعاب الأموال المدخرة الضرورية للاستثمارات والهيكل القاعدية الحيوية.

يتطلع الأمر الجديد إلى مجموعة من الأهداف:

\* السماح للبنك المركزي بممارسة أفضل لمهامه وذلك:

- الفصل على مستوى بنك الجزائر ما بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

<sup>23</sup> - جديبي ميعي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة الماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الشلف، 2006، ص:100.

<sup>24</sup> - عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:62.

- توسيع مهام مجلس النقد والقرض؛
- تدعيم استقلالية لجنة البنوك.<sup>(25)</sup>
- \* تدعيم التشاور والتنسيق ما بين البنك الجزائري والحكومة فيما يخص الجانب المالي: وذلك من خلال:
- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد؛
- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.<sup>(26)</sup>
- \* ضمان حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومية وذلك بـ:
- دعم شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيرها، والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات؛
- زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع والتنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات المصرفية؛
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي البنك ومسيريه؛
- وعليه فنجاح تطبيق التشريع الجديد يتوقف على ثلاثة شروط:<sup>(27)</sup>
- نشاط إشراف بنك الجزائر مرهون بتكوين عدد هام من المشرفين الأكفاء في أقرب الآجال؛
- قدرة البنوك على تطوير نظمها المحاسبية والإعلامية؛
- وجود أنظمة عالية الأداء لدى نشطاء الساحة المالية قائمة على دعائم تقنية تكون موثوقة وسريعة وأمنة لإيصال إعلامي.

جدول رقم (3-1): مقارنة بين القانون رقم (10/90) والأمر رقم (11-03) والمتعلقين بالنقد

والقرض

القانون رقم (10-90) الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم	الأمر رقم (11-03) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض
---	--

<sup>25</sup> - منصور زين، مرجع سبق ذكره، ص: 431.

<sup>26</sup> - بن الدين محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

<sup>27</sup> - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع نفسه، ص: 252.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

	قيمة الدينار الجزائري تحدد بموجب قانون وطبقا للاتفاقيات الدولية (المادة 02)
- يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب له (المادة 13)	- يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته، ومراقبته محافظ يساعده ثلاثة نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان (المادة 19-الفقرة 01).
- يتم تعيين الثلاثة موظفين السامين بموجب من رئيس الجمهورية (المادة 18)	- يتكون مجلس الإدارة بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة، من ثلاثة موظفين ذوي الكفاءة في المجال الاقتصادي والمالي، ويتم تعيين هؤلاء الموظفين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة (المادة 32)
- تقتطع نسبة 10% من الأرباح لصالح الاحتياطي القانوني، وتتوقف إلزامية هذا الاقتطاع بمجرد بلوغ الاحتياطي قيمة رأس المال (المادة 28-الفقرة 02)	- تقتطع وجوبا نسبة 15% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني، ولا يكون هذا الاقتطاع إلزاميا عندما يبلغ الاحتياطي القانوني قيمة رأس المال، ويصبح إلزاميا إذا انخفضت هذه النسبة (المادة 103-الفقرة 02)
- تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا (المادة 106-الفقرة 01)	- تتألف اللجنة المصرفية من المحافظ أو نائبه وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، وعضوين يتم اختيارهما نظرا لكفاءتهما في الشؤون المالية والصرفية وخاصة المحاسبية (المادة 144-الفقرة 01)

المصدر: حورية حمي، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر - ، مذكرة الماجستير، فرع بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2006، ص ص: 18، 19، 20، 21.

المبحث الرابع: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020).

تنبهت الجزائر على غرار الدول الأخرى إلى أهمية اعتماد سياسة نقدية تستند إلى قوانين وأطر منظمة تصدر عن البنك المركزي، وبناء نظام مالي ومصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني الجزائري بعدة تحولات وتغيرات من خلال أوامر وأنظمة وقوانين، تنظم وتحكم سيرورة تنفيذ السياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2004

أولا- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2001-2004) :

أ- تطور الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة:مليار دج

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2001	1238.5	2473.5	1235.0
2002	1416.3	2901.5	1485.2
2003	1643.5	3299.5	1656.0
2004	2165.6	3644.4	1478.7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن كتلة النقدية في تطور مستمر من سنة لأخرى، حيث قدرت M1 سنة 2001 بـ 2473.5 مليار دج، أما سنة 2002 بلغت 2901.5 مليار دينار وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1313.6 مليار دج إلى 1742.7 مليار دج سنة 2002 بنسبة نمو تقدر بـ 32.66%، ثم انتقلت M2 إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 13.7% مقارنة سنة 2002، وذلك بسبب التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات ومداخيل الأسر، وكذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	576.6	1266.8	1755.7
2003	423.4	1386.2	2342.6
2004	-20.16	1535.0	3119.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 10.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 10.

بلغت القروض الموجهة للدولة لسنة 2001، بـ 569.7 مليار دج سنة 2001، وفي سنة 2003 سجلت القروض المقدمة للدولة انخفاضا بلغت قيمة 423.4 مليار دج مقارنة مع سنة 2002، حيث استمر التراجع للقروض المقدمة للدولة في سنة 2004 حيث وصل إلى 20.16 مليار دج، وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقاتها الصافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي.

وعرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2001 بـ 1078.4 مليار دج زيادة بـ 17.47%، أما سنة 2003 فبلغت 1386.2 مليار دج وذلك بسبب السيولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002 التي أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد.

بلغت الموجودات الصافية سنة 2001 بـ 1310.8 مليار دينار، واستمر في الارتفاع لتدخل سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دج، ويعود سبب الارتفاع المسجل في الاصول الخارجية الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات.

وفي نفس هذه الفترة (2001-2004) عرفت أدوات السياسة النقدية في الجزائر تطورات

يمكن استعراضها في الجدول التالي:

ثانيا- تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2001-2004):

ويشمل هذا التحليل الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود المعروضة وهي:

أ- سعر إعادة الخصم: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4) تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2001-2004)

الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل إعادة الخصم %	6	5.5	4.5	4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 19.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي حيث وصل سنة 2001 إلى 6%، لينخفض سنة 2002 ليصبح 5.5%، أما سنة 2003 وصل إلى 4.5%، ليصل سنة 2004 إلى 4%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسين الوضعية المالية للبنوك مما يؤدي بها لإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي.

ب- الاحتياطي الاجباري: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة (2001-2004)

الوحدة (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل الاحتياطي الإجباري %	3	4.25	6.25	6.5

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 17، ماي 2012، ص 9.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسبة الاحتياطي الإجباري حيث وصل سنة 2001 إلى 3% ثم انتقل إلى 4.25% و6.25% و6.5% خلال سنتي 2002 و2003 و2004 على التوالي، ويعود بسبب هذا الارتفاع في هذه النسبة إلى الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية.

المطلب الثاني: السياسة النقدية خلال الفترة 2005-2009

تعتبر الفترة (2005-2009) مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال انتهاج الدولة سياسة مالية توسعية وذلك عبر برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث تجلى فحواه مواصلة ما تم البدء فيه من تخطيط، كما سجلت هذه المرحلة عودت الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وانعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع البطالة وارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، وعرفت المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا.

كما شهدت هذه الفترة تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

أولا- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة (2005-2009):

سوف يتم توضيح هذا التطور من خلال دراستنا لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

أ- تطور الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2005	2437.5	4070.5	1632.9
2006	3177.8	7827.6	1649.8
2007	4233.6	5994.6	1761.0
2008	4964	6956.0	1991.0
2009	4949.8	7178.7	2228.9

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11.

- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في حجم الكتلة النقدية M2 حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته 4070,5 مليار دج لترتفع سنة 2006 بقيمة 7827,6 مليار دج، واستمرت في الارتفاع مقارنة بسنة 2005 حيث قدرت بـ (5994,6، 6956,0، 7178,7) مليار دج للسنوات (2007، 2008، 2009) على التوالي.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2009-2005

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2005	6933.2	1779.8	4179.7
2006	1304.1	1905.4	5515.0

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

74151.5	2205.2	2193.1	2007
10246.9	2615.5	3627.3	2008
10886.0	3086.5	396.7	2009

المصدر: من إعداد الطالبة واعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص 11.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 11.

قدرت القروض الموجهة للدولة سنة 2005 إلى (6993.2) مليار دج و(1304.1) مليار دج سنة 2006، و2193.1 مليار دج 2007 و3627.3 مليار دج سنة 2008 و(396.7) مليار دج سنة 2009.

أما القروض الموجهة للاقتصاد سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج، ثم ارتفعت، قيمتها سنة 2006 إلى 1905.4 مليار دج، وفي سنة 2007 قدرت بـ 2205.2 مليار دج، حيث استمر هذا النمو القوي المسجل في القروض للاقتصاد، ومن المهم الإشارة إلى أنه في سنة 2008 ترافق لتعزيز انتعاش القروض للاقتصاد مع بداية دورة تنازلية في وتائر توسع الكتلة النقدية M2، كما القروض للاقتصاد في سنة 2009 بـ 3086.5 مليار دج.

قدرت قيمة الأصول في سنة 2005 بـ 4179.7 مليار دج وارتفعت سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج واستمرت في الارتفاع سنتي 2007 و2008، حيث بلغت نسبة الزيادة في السنتين على الترتيب 34.46% و38.18% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات حيث واصلت الارتفاع في سنة 2009 لتصل إلى 10886.0 مليار دج.

ثانيا- تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009):

ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الآتي:

أ- معدل إعادة الخصم: الجدول الموالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم خلال محل الدراسة:

الجدول رقم (3-8): تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2005-2009)

الوحدة (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات إعادة الخصم ثابتة من سنة 2005 إلى 2009 وهذا على يدل على تحسن في مستويات التضخم، وانعدام التمويل لدى بنك الجزائر

ب- الاحتياطي الإجمالي: يتم توضيح هذا التطور من خلال الجدول التالي:

خلال الفترة (2009-2005) الجدول رقم (3-9): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي

الوحدة (%)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجمالي %	6.5	6.5	6.5	8	8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010، ص 17.

بلغت نسبة الاحتياطي لسنة 2005 و 2006، و 2007 بـ 6.5% حيث ارتفعت هذه النسبة من 6.5% إلى 8% سنة 2008 و 2009، وهذا راجع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفت المنظومة البنكية وتدخل السلطة النقدية بهدف امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك.

#### المطلب الثالث: السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2014)

تميزت الفترة (2010-2014) بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وخلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد والقرض 90-10 ومن بين التعديلات التي نص عليها هذا القانون ما يلي:

✓ الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي لها المؤرخ في 26 أوت 2010<sup>28</sup>، وتضمن ما يلي:<sup>29</sup>

<sup>28</sup> - حورية موقاري، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ألكلي محند أولحاج- البويرة، 2015، ص 137.

<sup>29</sup> - موسى بوشنب، مرجع سابق، ص ص 95-96.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

- إعفاء بنك الجزائر من العمليات المرتبطة بنشاطات من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
  - تمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميدان النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي .
  - تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة .
  - يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها .
- وخلال هذه الفترة تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، الذي جاء في ظل إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، في إطار استكمال المشاريع الكبرى وتحسين التنمية البشرية، ارتفاع معدلات النمو، إنشاء مناصب شغل جديدة لخريجي الجامعات، انخفاض معدل التضخم وحدوث استقرار نقدي.<sup>30</sup>
- كما شهدت هذه الفترة أيضا تطورات للسياسة النقدية من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية والتي نوضحها من خلال دراستنا.
- أولا- تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر للفترة (2010-2014) :
- أ- تطور الكتلة النقدية: تمكن توضيحها في الجدول التالي :
- الجدول رقم (3-10): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة:مليار دج

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2010	5638.5	8162.8	2524.3
2011	7141.7	9929.2	2787.5
2012	7681.5	11015.1	3333.6
2013	8249.8	11941.5	3691.7
2014	9580.2	13663.9	4083.7

<sup>30</sup>- ناجية صالح، فتحة مخناش، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، يومي 11-12/03/20013،

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22 جوان 2013، ص 11.

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015، ص 11.

بلغ متوسط الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2010- 2014) ما قيمته 13,4% حيث وصلت M2 إلى 11941.5 مليار دج نهاية ديسمبر 2013، مقارنة سنة 2012 التي بلغت نهاية ديسمبر ما قيمته 11015,14 مليار دج وفي نهاية جوان سنة 2013 بلغت 11261,44 مليار دج أي معدل سنوي قدره 8,41% منها 6,04% تخص السداسي الثاني، وهو ما يوضح لنا تباطؤ في العرض النقدي (التوسع) التي شهدتها سنة 2012 بـ 10,94% مقابل 19,91% سنة 2011، بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة التوسع النقدي للمجموع M2 والذي انخفض معدله إلى 10,17% في نهاية 2013 مقابل 16,59% في 2012.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية: يمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي:  
الجدول رقم (3-11): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

الموجودات الخارجية	قروض للاقتصاد	قروض للدولة	السنوات
11997	3268.1	3510.9	2010
13922.4	3726.5	3406.6	2011
14940.4	4297.5	3283.8	2012
15225.16	5156.30	3235.4	2013
16287.2	5223.2	3428.1	2014

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 22، جوان 2013، ص 10.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30، جوان 2015، ص 10.

بلغ صافي الموجودات الخارجية خلال سنة 2010 بـ 11997 مليار دينار نهاية سنة 2010، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بـ 10,2%، وحسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودت التوسع النقدي خلال تلك الفترة ما أدى إلى نمو كبير لقروض الاقتصاد وزيادة معتبرة للموجودات

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

الخارجية التي بلغت خلال السداسي الثاني من سنة 2011 زيادة بـ 10.36% وهذا ما يوضح صلابة الوضعية المالية الخارجية .

عرفت الموجودات الخارجة نهاية ديسمبر 2013 ما قيمته 15225.16 مليار دينار مقابل 19439.79 مليار دينار سنة 2012، و 4742.67 مليار دينار نهاية جوان 2013 مقارنة بسنة 2012 التي بلغت 4287.64 مليار دينار، و 3726.51 مليار دينار في ديسمبر 2013 في حين قدرت قروض الدولة خلال سنة 2014 ما قيمته 3428.1 مليار دينار.

ثانيا- أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال (2010-2014):

من خلال هذا التطور سيتم التطرق إلى تحليل أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة:

أ- معدل إعادة الخصم: ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2010-2014) الوحدة (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل إعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 19.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم بقي ثابت طيلة السنوات من 2010 إلى سنة 2014.

ب- الاحتياطي الإجمالي: والجدول الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة (2010-2014):

الجدول رقم (3-13): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي (2010-2014) الوحدة (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإجمالي %	9	9	11	12	12

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجمالي بلغ سنتي 2010 و2011 نسبة 9% ليرتفع سنة 2012 إلى 11%، كما تم تعديل معاملها نحو الارتفاع في منتصف ماي 2013 ليبلغ 12% وكل ذلك قصد تعزيز دور السياسة في التحكم، وفي سنة 2014 بقي ثابتا عند 12%.

### المطلب الرابع: مسار السياسة النقدية 2015-2017

عرفت الفترة 2015-2017 نمو ضعيف أو شبه منعدم في الكتلة النقدية حيث أدى انخفاض في فائض السيولة خلال هذه الفترة إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم اتجهت، نحو استعمال أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.<sup>31</sup>

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها مع تحليل تطور أدوات السياسة النقدية.

أولا- تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2015-2017):

أ- تحليل تطور الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M <sub>1</sub>	M <sub>2</sub>	أشباه النقود
2015	9261.1	13704.5	4443.4
2016	9407.0	13816.3	4409.3
2017	10266.1	14974.6	4708.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

<sup>31</sup> - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 129.

## الفصل الرابع: البرامج التنموية وتطور النمو الاقتصادي ومستجدات السياسة النقدية في الجزائر

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص 148.

عرفت سنتي 2015 و2016 نمو ضعيف أو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 حيث بلغ هذا النمو سنة 2015 (0,13%)، وهذا راجع للانخفاض القوي لودائع لأجل لقطاع المحروقات، أما في سنة 2016 بلغ نمو الكتلة النقدية (0,79%) M2 ومصدر هذا الانخفاض يمكن في وداائع القطاعات خارج المحروقات بنسبة (-3,2%) بينما ارتفعت وداائع قطاع المحروقات بنسبة (2,6%)، أما في سنة 2017 نمت الكتلة النقدية M2 بـ (8,3%) وهذا راجع للارتفاع القوي لودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بنسبة 20,1% مقابل (6,8%) لودائع لأجل.

ب- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية: ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2017

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	الموجودات الخارجية
2015	567.5	7277.2	15375.4
2016	2682.2	7909.9	12596.0
2017	4691.9	8880.0	11227.4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2017، ص 10.

عرفت صافي الموجودات الخارجية تقلصا قويا بنسبة (18,1%) منتقلة من 15375,4 مليار دينار في 2015 إلى 12596,6 مليار دج سنة 2016، أما سنة 2017 كانت نسبة التقلص 10,9% حيث بلغ صافي الموجودات الخارجية 11227,4 مليار دينار، وهو ما يمثل عموما في ظرف يتميز باستقرار شبه كلي لقيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، وفي سنة 2016 عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا قدره 37,2% منتقلة من 567,5 مليار دينار سنة 2015 إلى 2682,2 مليار دينار سنة 2016 تحت أثر تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر وارتفاع لمستحقات المصارف على الدولة، أما في سنة 2017 عرفت ارتفاعا من جديد قدره 74,9% منتقلا من 2682,2 مليار دج سنة 2016 إلى 4691,9 مليار دينار سنة 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، كما نلاحظ تزايد مستمر لقروض الاقتصاد خلال سنة 2017 بـ 12,3% مقابل 8,4% في 2016 بالغة 8880,0 مليار دينار.

ثانيا- تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015- 2017 :

أ- معدل إعادة الخصم: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015- 2017

الوحدة (%)

السنة	2015	2016	2017
معدل إعادة الخصم %	4	3.5	3.75

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل إعادة الخصم بلغ سنة 2015 إلى 4% لينخفض 3,5% سنة 2016 حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017 .

ب- الاحتياطي الاجباري: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2015- 2017

الوحدة: (%)

السنة	2015	2016	2017
معدل الاحتياطي %	12	8	4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي الاجباري بلغ 12% في سنة 2015 لينخفض سنتي 2016 و2017 بمعدل 8% و4% على التوالي.

### خلاصة الفصل الرابع:

اتبعت الحكومة الجزائرية خلال تنفيذها للبرامج التنموية سياسة إنفاق توسعية تميزت بتخصيص مبالغ مالية ضخمة تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2017، حيث كان لتطبيق هذه البرامج دور مهم في تحريك ودعم الطلب الكلي مما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسنا مقارنة بالفترة 1995-2000 خاصة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي تزامنت فترة تطبيق سياستهما مع ارتفاع أسعار المحروقات والتي تعد أكبر دليل بتراجع معدلات النمو عند انخفاضه، ورغم مساهمة مختلف القطاعات في معدلات نمو مقبولة كقطاع الصناعة، الفلاحة، الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية خلال تطبيق برنامج توطيد النمو وبرنامج التنمية الخماسي.

✓ وبالرغم من حجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية تبقى النتائج المحققة جد متواضعة، لكون أن الجزائر لازالت تركز على سياسة مدعومة ومرتبطة بقطاع المحروقات الذي بدوره يوفر الإيرادات اللازمة التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية لأنه القطاع المحفز للنمو الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي يقلل من فعالية تطبيق سياسة الإنفاق العام في الجزائر حيث تبقى عرضة للصدمات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط.

لقد دعا فريق من الاقتصاديين - والمعروفين بالنقوديين monetarist وعلى رأسهم الاقتصادي M. Friedman الى اتباع سياسة نقدية هادئة. وتتلخص هذه السياسة في ان مايتخذه البنك المركزي من اجراءات السياسة النقدية لمعالجة الاوضاع الاقتصادية للدولة انما يكون وقعها متأخراً على الاقتصاد القومي أي إن هناك مدة تأخير lag period بين اتخاذ الاجراءات وبين ظهور آثارها<sup>(1)</sup>.

وآثار M. Friedman مشكلة التباطؤات الزمنية time lags ايضاً التي تشتمل عليها اجراءات السياسة النقدية، والتي قد تكون لها آثار لاتؤدي إلى تحقيق الاستقرار فيرى فريدمان أن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة ومتغيرة، وقد قاده ذلك إلى معارضة أي سياسة نقدية مبنية على التقديرات الشخصية وهوى السلطة النقدية القائمة<sup>(2)</sup>. لذلك إن التباطؤات الزمنية تمنع السياسة النقدية من التوقف المفاجئ نتيجة التغيرات غير المتوقعة في الطلب على الاموال<sup>(3)</sup>.

ان مشكلة مدد التباطؤ ربما تمثل اكبر العوائق التي تقف بوجه البنوك المركزية إذ إن من السهل جدا القيام بتوضيح فجوة ركودية من خلال رسم بياني ومن ثم تبيان الكيفية التي يمكن من خلالها للسياسة النقدية تحوّل الطلب الكلي وتعالج تلك الفجوة. لكن من جهة اخرى فان هذا الامر في العالم الحقيقي يمكن ان يتطلب عدة شهور قبل ان يدرك كائن من يكون ان هناك مشكلة معينة يعاني منها فعليا الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول : مفهوم ومحددات التباطؤات الزمنية.

المبحث الثاني: مصادر حدوث التباطؤ الزمني.

المبحث الثالث: التباطؤات الزمنية من القرارات المتخذة الى النشاط الاقتصادي.

(1) د. سامي خليل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص750.

(2) د. عبد المنعم السيد علي، اقتصادات النقود والمصارف، مصدر سابق، ص378.

(3) Robert J. Gordon, Macroeconomics, 8th ed. (Addison- Wesley Menlo park, 2000), p. 461.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

المبحث الأول : مفهوم ومحددات التباطؤات الزمنية.

ان السلطات النقدية عندما تصبح عازمة او متيقنة بوجود مشكلة معينة في النشاط الاقتصادي، فانها تستطيع التدخل بشكل سريع من خلال القيام بضخ احتياطات نقدية في السوق أو القيام بسحب احتياطات نقدية منه، لكن من جهة اخرى، وبعد ان يتم البدء بتنفيذ ذلك الاجراء، فان الامر يمكن ان يتطلب عاما كاملا أو حتى مدة أطول من ذلك قبل ان يؤثر ذلك الاجراء في الطلب الكلي<sup>(4)</sup>.

ولهذا فان التباطؤات الزمنية هي عبارة عن المدة الزمنية الفاصلة بين اتخاذ القرار من قبل السلطات النقدية وبين تنفيذ هذا القرار وظهور نتائجه، وان هذه المدة الزمنية لا يمكن التكهن بها لانها مرهونة بالتوقعات من قبل صانعي السياسة أو صانعي القرار الاقتصادي، فقد تكون هذه المدة قصيرة وقد تكون طويلة، وهذا يرجع إلى الحالة أو المشكلة القائمة في الاقتصاد والمراد حلها.

وان معظم الاقتصاديين يرون ان السياسات الفعلية تتسبب في اغلب الأحيان في عدم استقرار الاقتصاد اكثر مما تسبب في استقراره. وعلى الاغلب فانها تكون ذات توقيت غير ملائم وتكون معدة لمواجهة مشكلات السنة الماضية وتكون غير مناسبة لمعالجة مشكلات الوقت الحاضر وكذلك، وهو الاكثر اهمية تكون غير مناسبة لمعالجة مشكلات المستقبل.

إن الاقتصاديين يختلفون في تقسيمهم لأنواع التباطؤات الزمنية التي تحدث في السياسة النقدية فمنهم من يقسم التباطؤات على ثلاثة انواع ومنهم من يقسمها على خمسة انواع، وفيما يأتي سنتناول ذلك:

- المجموعة الاولى من الاقتصاديين الذين يقسمون التباطؤات الزمنية على ثلاثة أنواع الذين يفترضون وجود حرية اختيار السياسة النقدية المرغوبة في نظرهم والمؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي<sup>(5)</sup>.

يرى بعض الاقتصاديين ان هناك ثلاثة تباطؤات زمنية ما بين المدة التي يتوجب ان يحدث فيها التغيير في الطلب الكلي والمدة التي يحدث فيها التغيير بشكل فعلي.

ولغرض التوضيح نفترض أن الاقتصاد يبدأ بالتراجع نحو الركود فان الامر يتطلب بعض الوقت لجمع البيانات والمؤشرات الاحصائية حول طبيعة مجريات الامور التي تحدث في الواقع

(<sup>4</sup>) Timothy Tregarthen, Economics, 2nd Ed. (New York, 2000), pp. 517-518.

(<sup>5</sup>) Ake Blomquist and Paul Wonnacott, economics, 13th Ed. (New York: MC Graw- Hill Ryerson Limited, (0, 2000), pp. 337-338.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

وان علامات أو مؤشرات الضعف الأولية يمكن أن تستبعد أو عدم الاهتمام بها على أساس كونها مجرد اضطرابات مؤقتة؛ ولأنه ليس من المفروض عدّ أي هزة يسيرة في النشاط الاقتصادي تتطور لتصبح ركوداً أو انتعاشاً.

لذلك إن تباطؤ السياسة النقدية سوف يمر بثلاث مراحل أو إنه يتكون من ثلاثة انواع وهي على النحو الآتي:

### 1- تباطؤ الادراك أو التشخيص recognition lag :-

ان هذا النوع من التباطؤ هو المدة ما بين الوقت الذي يبدأ عنده الضعف في الاقتصاد والوقت الذي يتم عنده تشخيص أو ادراك ذلك الضعف<sup>(6)</sup>، ويمكن ان يعرف أيضاً على انه ذلك التأخير بين الوقت الذي تنشأ فيه المشكلة الاقتصادية وبين الوقت الذي يحس فيه صناع السياسة بوجود هذه المشكلة<sup>(7)</sup>، وحتى بعد ان يُشخص التدهور أو التراجع في الاقتصاد فان المسؤولين عن وضع أو صياغة السياسات يستغرقوا بعض الوقت قبل ان يقوموا بالبدء في تنفيذ السياسات المطلوبة التي قد تتطلب احياناً موافقة السلطة التشريعية وما يرافق ذلك من مناقشة وتعديل وموافقة، وحيث ان هذا النوع من التباطؤات ينشأ بشكل كبير بسبب المشكلات في جمع المعلومات فالمعلومات قد تكون متوافرة ولكن لمرحلة معينة فقط، وقد تكون غير متوافرة أصلاً فضلاً عن كون المؤشرات الاقتصادية معرضة لاعادة النظر فيما يحتاج صناع السياسة في بعض الأحيان إلى مدة زمنية ليتم الاعتماد على تلك المعلومات أو المؤشرات.

### 2- تباطؤ التنفيذ أو الاجراءات Action lag

وهذا النوع من التباطؤ يحدث خلال الفترة الزمنية التي تتخذ فيها الحلول للمشكلات التي تطرأ على الاقتصاد، وهو يعرف ايضاً من خلال التأخير بين تمييز المشكلة واتخاذ القرار لحل المشكلة، فعلى سبيل التمثيل، فان برامج أو خطط الانفاق يتوجب ان تُعدّ قبل ان تكون هناك امكانية لتنفيذها<sup>(8)</sup>.

<sup>(6)</sup> Ake Blomqvist, Economics, op.cit., p. 337.

<sup>(7)</sup> Timothy Tregarthen, Economics, op.cit., p. 518.

<sup>(8)</sup> Ake Blomqvist, Economics, op.cit., p. 337.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

### 3- تباطؤ ظهور التأثير الفعلي Impact lag :

وهذا النوع من التباطؤ يحدث بعد ان تنفذ السياسات، فانه يوجد بعض التاخير قبل ان يلمس التأثير الرئيس في الاقتصاد، فعلى سبيل التمثيل عندما يزداد انفاق الحكومة في نهاية المطاف، فان سلسلة الحلقات المختلفة في انفاق المستهلك ضمن مسار عملية المضاعف تأخذ بعض الوقت. فبالنسبة للسياسة النقدية فان هناك مدة تباطؤ مابين الشراء في السوق المفتوحة التي تدفع بأسعار الفائدة إلى الانخفاض والاستثمار الفعلي الذي يتزايد نتيجة لانخفاض اسعار الفائدة، وبناء على ذلك فان مدد التباطؤ التي تحدث قبل ان يتغير الطلب الكلي بشكل فعلي تتمثل بالسلسلة المنطقية الآتية:

مدة تباطؤ التشخيص، ومدة تباطؤ تنفيذ السياسات المطلوبة، ومدة تباطؤ ظهور التأثير الفعلي<sup>(9)</sup>.

وفيما يأتي سنبحث تصور القسم أو الجزء الآخر من الاقتصاديين حول التباطؤ الزمني للسياسة النقدية.

-المجموعة الثانية يمكن ان نقسم التباطؤات الزمنية على خمسة انواع وذلك بحسب رأي مجموعة أخرى من الاقتصاديين الذين يفترضون عدم حرية الاختيار للسياسة النقدية المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فهم يعتمدون بذلك على السؤال الآتي، "هل هنالك حرية في اللجوء إلى استخدام سياسة نقدية بالشكل الذي يعمل على حل المشكلات المتعلقة بالفجوات التضخمية والركودية؟"

ان كثيراً من المتخصصين في مجال الاقتصاد ستكون إجابتهم على السؤال بالقول: "ليس من الضروري ان يكون الامر كذلك". بل إن السبب وراء ذلك يكمن في وجود التباطؤات الزمنية حيث ان هناك خمسة انواع من التباطؤات الزمنية وهي كما يأتي:

### 1- مدة تباطؤ البيانات أو المعلومات The data lag:

ان المسؤولين عن وضع السياسات لا يكونوا على دراية عمّا يجري في الاقتصاد سواء في نفس اليوم أم بعد مرور أسبوع على حدوث أي أزمة أو مشكلة في الاقتصاد فعلى سبيل التمثيل، عندما يبدأ الاقتصاد بالاتجاه نحو التدهور (الركود) في شهر كانون الثاني مثلاً، فان المسؤولين عن وضع السياسات ربما لن يلحظوا ذلك الا بعد مرور شهرين أو ثلاثة اشهر<sup>(10)</sup>، لعدم ظهور اشارات او دلائل دامغة على ذلك الركود وهذا هو ما نعنيه بتباطؤ المعلومات أي عدم الحصول

<sup>(9)</sup> Ibid, pp. 337- 338.

<sup>(10)</sup> Roger A. Amold, Economics, (West Publishing Company, New York, 1989), p. 380.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

على المعلومات بشكل فوري إلى الاقتصاديين كي يتمكنوا من وضع الحل المناسب في الوقت نفسه.

### 2- مدة تباطؤ الانتظار والترقب The wait- andsee lag:

وهذا التباطؤ يبدأ عندما يلحظ صناع السياسة بوجود تراجع (انخفاض) في النشاط الاقتصادي، فانهم من غير المرجح ان يقوموا بشكل فوري بتبني واقرار سياسات واجراءات لمواجهة حالة التراجع تلك.

وبدلاً من ذلك، فانهم على الاغلب سوف يتخذون موقفاً اكثر تحفظاً يتمثل بانتظار وترقب ما الذي سيحدث. إذ ان المسؤولين عن وضع السياسات سيرغبون ان يكونوا متيقنين من ان الاحداث المرصودة تُعدُّ أكثر من مجرد كونها ظاهرة قصيرة الاجل. او مؤقتة لا تلبث ان تزول. وهنا يتجنبون اتخاذ اجراءات متسارعة خشية ان تأتي بنتائج مضادة او معكوسة.

### 3- مدة تباطؤ تشريع السياسات The legislative lag :

يحدث هذا التباطؤ عندما يتوصل المسؤولون عن وضع السياسات إلى الاقرار بان هناك حاجة ملحة لتبني اجراء معين من اجراءات السياسة النقدية، إذ ان رئيس الدولة أو البرلمان سوف يتوجب عليهم ان يطرحوا ذلك الاجراء أو المقترح المطروح للحل او للمناقشة وتحشيد الدعم السياسي له، والعمل على اقراره وتشريعه من خلال البرلمان. وان هذه العملية يمكن ان تستغرق وتتطلب شهوراً متعددة<sup>(11)</sup>.

(11) Ibid, pp. 380-381.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

### 4- مدة تباطؤ البدء بالتنفيذ او التحول نحو التنفيذ The transmission lag:

وهذا التباطؤ هو عبارة عن المدة التي يبدأ بها اقرار السياسة أو الاجراء والتغيرات التي تليها في ادوات السياسة وهذا النوع من التباطؤ يُعدُّ واحداً من المعوقات الشديدة في السياسة<sup>(12)</sup>. إذ عندما يُقرّ ويُسن ذلك الاجراء من اجراءات السياسة النقدية فان عملية البدء بتنفيذه تتطلب بعض الوقت<sup>(13)</sup>.

### 5- مدة تباطؤ ظهور التأثير The effectiveness lag:

ان هذه المدة من التباطؤ هي أطول والأكثر تأثيراً في الاقتصاد كما بينه الاقتصادي M. Friedman. فعندما يتم البدء بتنفيذ اجراء معين من اجراءات السياسة النقدية بشكل فعلي وعملي، فان ذلك يتطلب بعض الوقت كي يظهر تأثير ذلك الاجراء في الاقتصاد بشكل محسوس أو متجسد بتغيرات ملموسة او جلية<sup>(14)</sup>.

وعند الاخذ بالحسبان مجمل تلك التباطؤات فان بعض المتخصصين في مجال علم الاقتصاد يعدونها دليلاً على ان السياسة النقدية الاختيارية او الاستنسابية (Discretionary) لا يكون لها على الأرجح ذلك التأثير الرئيس في الاقتصاد الذي يسعى إلى تحقيقه المسؤولون عن وضع السياسات. إذ ان المعضلة تكمن، حتى حلول الوقت الذي يُلمس التأثير الكامل للسياسة المتبعة أو الاجراء المتخذ، في ان المشكلة الاقتصادية التي تم وضع سياسة معينة أو اجراء محدد من أجل تجاوزها ومعالجتها لم يعد لها أي وجود بحلول ذلك الوقت، أو انها تكون غير موجودة بتلك الحدة أو الشدة التي كانت عليها. وبعبارة اخرى بحلول الوقت الذي يبدأ فيه العلاج الاقتصادي بإظهار مفعوله فان الاقتصاد حينها ربما لا يكون مريضاً ولا يكون في حاجة إلى العلاج، أو ربما يكون الاقتصاد قد اصيب بمرض آخر ومن ثمَّ يستلزم علاجاً من نوع آخر، ونتيجة لذلك، فان العلاج الاقتصادي ربما يتسبب باحداث اضرار جسيمة بدلا من ان يتسبب في تحقيق الشفاء.

<sup>(12)</sup> Robert J. Gordon, Macroeconomics, 8th ed., op.cit., p. 462.

<sup>(13)</sup> Segal Boree, money and banking and economic, New York, 1989, p. 562.

<sup>(14)</sup> Roger A. Arnold, Economics, op.cit., p. 381.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

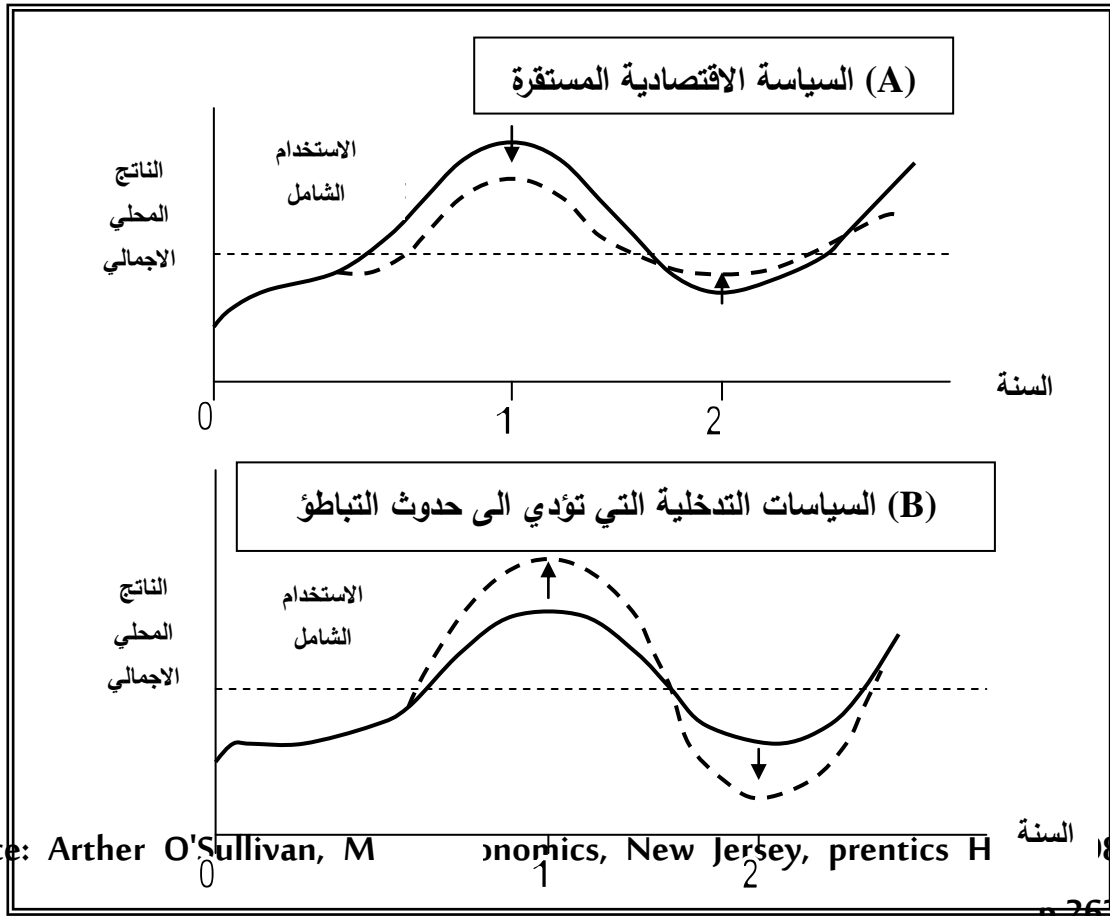
المبحث الثاني: مصادر حدوث التباطؤ الزمني.

ان مدد التباطؤ الزمني في السياسة تُعدُّ بالغة الأهمية وذلك لأن السياسات ذات التوقيت غير المناسب يمكن ان تتسبب في واقع الحال بزيادة حدة التقلبات الاقتصادية السائدة أصلاً بدلاً من تهدئتها. فاذا افترضنا ان الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كان في الوقت الحاضر دون مستوى الاستخدام أو التوظيف الكامل لكنه سيعود إلى مستوى الاستخدام الكامل لوحده في غضون سنة واحدة تقريبا. كذلك لو افترضنا أن سياسات تحقيق الاستقرار أو التوازن الاقتصادي تتطلب سنة كاملة لكي تصبح فاعلة ومؤثرة، ان المسؤولين عن وضع السياسات اذا ماسعوا اليوم إلى انعاش الاقتصاد، فان اجراءاتهم لا تأخذ مداها وتأثيرها الا بعد مرور سنة من الان، في حين ان الاقتصاد سيعود تلقائياً إلى حالة الاستخدام الكامل. وفي هذه الحالة فان الاقتصاد سيشهد عندها حالة تحفيز غير مطلوبة وان الانتاج سيتجاوز أو سيزيد على مستوى الاستخدام الكامل<sup>(15)</sup>، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (2-4) وكما يأتي:

(1) Source: Arther O'Sullivan, Macroeconomics, New Jersey, prentics Hill, 1998, p.262.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

الشكل (4-2) السياسات الاقتصادية



## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

يوضح الشكل السابق المشكلة الناجمة عن مدد التباطؤ الزمني. إذ ان الجزء A من الرسم البياني يقدم مثالا على سياسة ناجحة لتحقيق حالة الاستقرار أو التوازن الاقتصادي، وأن الخط المتصل (الغامق) يمثل مسار الناتج المحلي الاجمالي (GDP) عند غياب أو عدم وجود السياسات التدخلية. وأن سياسات تحقيق الاستقرار أو التوازن الاقتصادي الناجحة يمكن ان تقلل من حدة التقلبات الاقتصادية، أي بمعنى تخفيض الانتاج عندما يتجاوز أو يزيد على مستوى الاستخدام الكامل وزيادة الانتاج عندما يكون دون مستوى الاستخدام الكامل. ان الامر سيكون عبارة عن مهمة يمكن تنفيذها بسهولة عندما لا تكون هناك مدد تباطؤ زمني في السياسة المتبعة، اما الخط المتقطع يبين الكيفية التي تستطيع من خلالها السياسات الناجحة لتقليل من حدة التقلبات الاقتصادية إذ ان الرسم البياني (B) يوضح النتائج المترتبة عن السياسات ذات التوقيت غير الملائم.

ومرة اخرى يمكن ان نفترض بأن السياسات تاخذ مدة سنة كاملة مثلا قبل أن تبدأ في تأثيرها وفعاليتها. إذ انه في السنة صفر يكون الاقتصاد في أدنى من مستوى الاستخدام الكامل. فالمسؤولون عن وضع السياسات اذا ما قاموا بتبني سياسات توسعية في ذلك الوقت، فان التغير سوف لا يظهر في واقع الحال الا بعد مرور مدة السنة الأولى. ان هذا سيؤدي إلى زيادة الانتاج حتى اعلى من مستوى التوظيف الكامل. إن سياسات تحقيق الأستقلال أو التوازن الاقتصادي ذات التوقيت غير الملائم يمكن ان تزيد من حدة التقلبات الاقتصادية<sup>(16)</sup>.

ومن هنا يأتي السؤال الآتي من أين تاتي مدد التباطؤ الزمني في السياسة ؟ أن المتخصصين في مجال الأقتصاد يحددون صنفين رئيسين من مدد التباطؤ الزمني: وهي مدد التباطؤ الزمني الداخلية ومدد التباطؤ الزمني الخارجية. ان مدد التباطؤ الزمني الداخلية هي عبارة عن مدد التباطؤ الزمني في مرحلة تبني السياسة، في حين ان مدد التباطؤ الزمني الخارجية ترتبط بالوقت الذي تستغرقه السياسات لكي يظهر تأثيرها بشكل فعلي. إن إعطاء مثال تقريبي يمكن ان يساعد كثيراً في تفهم الصنفين الرئيسين من مدد التباطؤ الزمني.

تخيل أنك تقوم بتوجيه سفينة ضخمة عابرة للمحيطات وانك مسؤول عن تجنب أية اصطدامات محتملة مع قمم جبال الجليد الموجودة في المحيط. لا ريب ان الوقت الذي تستغرقه في تحديد موقع قمة جبل جليدي معين، وفي ايصال هذه المعلومات الى طاقم السفينة والبدء بسلسلة العمليات المطلوبة مثل تغير مسار السفينة يمثل مدة التباطؤ الزمني الداخلية. ان السفن الضخمة العابرة للمحيطات وبسبب كبر حجمها وحاجتها الى سلسلة من العمليات المتعلقة بتوجيهها وتسييرها، فأن أي سفينة عابرة للمحيطات سوف تستغرق مدة طويلة من

(16) Arther O' Sullivan, Macroeconomics, Op.Cit., PP.262-263

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

الزمن قبل ان يمكن البدء بتغيير مسارها، وهذه تمثل مدة التباطؤ الزمني الخارجية<sup>(17)</sup>. وفيما يأتي سنبحث هذين المصدرين للتباطؤ الزمني بشيء من التفصيل.

### 1- مدد التباطؤ الزمني الداخلية Inside lag

ان مدد التباطؤ الزمني الداخلية تحدث نتيجة لسببين رئيسيين:-

السبب الاول: ان الامر يتطلب مدة من الزمن لتحديد وتشخيص وجود مشكلة معينة. فعلى سبيل التمثيل، أن البيانات المتوافرة والمتاحة أمام المسؤولين عن وضع السياسات يمكن ان تكون قليلة وكذلك فانها غالباً ما تكون متضاربة<sup>(18)</sup>. إذ إن بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد يمكن أن تكون مؤشرات جيدة في حين ان مؤشرات اخرى تبدو مثيرة للقلق. إن الامر غالباً ما يأخذ عدة أشهر اوسنة كاملة قبل أن يصبح بادياً للعيان في أن هناك مشكلة خطيرة يعاني منها الاقتصاد.

وأن أحد الأمثلة الجيدة على هذه المشكلة كان قد حدث خلال الانكماش الاقتصادي في عام 1990. اننا نؤرخ في يومنا هذا لبداية ذلك الانكماش بدءاً من شهر تموز من عام 1990، أي قبل شهر من حرب الخليج. وبعد تلك الحرب، فقد كان هناك بعض القلق من ارتفاع أسعار النفط وظروف عدم التيقن من الوضع السياسي سيؤديان الى أن تبدأ بوادر حدوث أنكماش اقتصادي. ولكن من جهة اخرى، فقد أدلى Alan Greenspan، محافظ البنك المركزي الامريكي آنذاك، بشهادته أمام الكونكرس في أواخر شهر تشرين الاول من عام 1990 مشيراً الى ان الاقتصاد لم يدخل حتى الآن في حالة أنكماش. أن Gernspan لم يعلن ان الاقتصاد قد دخل في حالة انكماش إلا في أواخر شهر كانون الأول من عام 1990. وفي الوقت الحاضر، عندما نسترجع الماضي، فأنا نعرف الآن فقط بأن حالة انكماش كانت قد بدأت قبل ذلك التاريخ بخمسة أشهر.

وأن احد الأمثلة الأخرى على مدد التباطؤ الزمني الداخلية كانت قد حدثت في بداية الكساد الكبير 1929. ان سوق الأوراق المالية على الرغم من انهياره في شهر تشرين الأول من عام 1929، فإننا نعرف من خلال مقالات الصحف والمجلات أن كبار رجال الاعمال على وجه الخصوص لم يشعروا بالقلق حيال الاقتصاد على مدى مدة من الزمن. وان عامة الشعب لم يبدأوا بإدراك مدى حدة وفداحة الانكماش إلا في أواخر عام 1930.

أما السبب الثاني الذي يقف وراء مدد التباطؤ الزمني الداخلية فهو يتمثل بتشخيص مشكلة معينة، فان الامر مع ذلك يتطلب بعض الوقت قبل ان تُتخذ أية اجراءات. أن هذه

(17) Ibid, p263.

(18) Dornbusch, Fischer, Sparks, Macroeconomics, 4th Ed. NewYork,1999,P424.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

المشكلة تُعدُّ من أكثر المشكلات تعقيداً بالنسبة الى السياسة المالية. فعلى سبيل التمثيل، وعندما أُنتخب الرئيس بيل كلينتون أي سنة 1994، فقد قام بإقتراح حزمة من الإجراءات التحفيزية وذلك جزء من خطته العامة حول الموازنة العامة. ان حزمة الاجراءات التحفيزية هذه تضمنت تشكيلة متنوعة من خطط وبرامج الانفاق وكانت معدة لأجل زيادة مستوى الناتج المحلي الأجمالي (GDP) ولتجنب مخاطر حدوث حالة انكماش في الاقتصاد. ولكن من جهة اخرى، فان خطة الرئيس كلينتون قد تعرضت لحملة انتقادات شديدة كونها تمثل هدراً في انفاق الحكومة واجراءً غير ذي جدوى ومن ثمَّ لم يكتب لها النجاح. ان حزمة الاجراءات التحفيزية تلك، برغم من عدم تبنيها، فانها كانت غير ضرورية بأية حال من الاحوال طالما ان الاقتصاد قد حقق نمواً سريعاً على مدى عدد من السنوات اللاحقة. وعلى الرغم من ذلك، فان هذه السلسلة من الاحداث توضح مدى صعوبة القيام بتنفيذ سياسة مالية فاعلة ومؤثرة<sup>(19)</sup>.

اذ ان من الصعوبة تحديد بدقة متى ينزلق الاقتصاد الى الركود او ان يبدأ بالانتعاش. وكنتيجة لذلك هناك في الغالب تباطؤ ادراك بين وقت بدء الاقتصاد بالابتعاد عن الاستخدام الكامل ووقت ادراك صنّاع السياسة مثل هذا الابتعاد قد حصل فعلاً. ان تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسة تؤكد بان التنبؤات الاقتصادية لا يمكن ان تكون معصومة من الخطأ. ان الاقتصاديين لم يتنبؤوا بدقة بحالات الركود الرئيسة التي حصلت في عقدي السبعينات والثمانينات.

وهناك ايضاً تباطؤ اداري administrative في تنفيذ التغيير في السياسة المالية. وحياناً يتطلب الامر سنة lag او مدة اطول لسن تخفيض رئيس في الضريبة<sup>(20)</sup>. وحياناً تكون مثل هذه التباطؤات طويلة بحيث ان آلية التصحيح الذاتي للاقتصاد تبدأ بالعمل قبل ان تحظى السياسة المالية بفرصة ممارسة تأثير معين.

اخيراً هناك تباطؤ تشغيلي operational lag بين وقت حصول تغير في مشتريات الحكومة او الضرائب الصافية ووقت تغير توازن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. ان عملية المضاعف ليست فورية. ان الامر يتطلب مدة معينة لكي تمارس الزيادات او التخفيضات في الدخل القابل للتصرف الناتجة عن السياسة المالية تأثيراً معيناً على الانفاق الخاص<sup>(21)</sup>.

(19) Ibid, P425.

(20) David N. Hyman, Economics, op.cit., p.720.

(21) Ibid, p. 721.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

اما السياسة النقدية فانها لاتكون عرضة لمدد التباطؤ الزمني الداخلية الطويلة الامد نفسها. وأن الامر يكون اكثر سهولة من ناحية الوصول الى حالة اجماع وتوافق في الرأي في ظل محيط اصغر.

وهكذا فكما ان للسياسة النقدية منتقديها فكذلك الحال هناك من ينتقد السياسة المالية. فكثير من المنتقدين يؤكدون بانه بسبب تحيزها التوسعي وتباطؤها في تنفيذها وعملها فان استخدام السياسة المالية لتحقيق استقرار الاقتصاد في الغالب يحقق الضرر اكثر مما يحقق من المكاسب.

وبعد الحديث عن مدد التباطؤ الزمني الداخلي سنعرج الآن للحديث عن المصدر الخارجي للتباطؤ الزمني.

### 2-مدد التباطؤ الزمني الخارجية Outside lag

إن السياسة النقدية تكون عرضة لمدد التباطؤ الزمني الخارجية، وهي المدة التي تستغرقها السياسة لكي تصبح فاعلة ومؤثرة. فعلى سبيل التمثيل، ان البنك المركزي يمكنه ان يزيد من عرض النقد وتخفيض سعر الفائدة بشكل سريع، لكن الشركات يجب ان تغير خططها الاستثمارية قبل ان تكون هناك امكانية لكي تصبح السياسة النقدية فاعلة ومؤثرة<sup>(22)</sup>. وحتى يكون بالامكان التعرف الى أحد الجوانب المتعلقة بمدد التباطؤ الزمني الخارجية بالنسبة الى السياسة النقدية، فأنا وبحسب القول المأثور للاقتصاديين بشأن إجراءات السياسة النقدية هي انها تؤثر في الاقتصادات بتباطؤات طويلة ومتغيرة. فمن خلال تفحص النتائج المتحصل عليها من استخدام عدد من النماذج القياسية المعروفة. والنماذج الإحصائية بأستخدام الكمبيوتر والتي وضعت وتوصل اليها من قبل عدد من المتخصصين في مجال الاقتصاد يمكن التعرف الى الآليات الفعلية التي تحدث في الاقتصاد.

إذ تظهر جميع النماذج بأنها تقدم ادلة متناسقة الى حد كبير تحرص على ان السياسة التقييدية او السياسة التوسعية لها أكبر الأثر على نمو الناتج. ومع ذلك يجب التأكيد على ان هناك حالة من عدم اليقين او الشكوك الكبيرة مترافقة مع تقديرات النماذج للاستجابة الحركية للناتج لأي اجراء او حادثة معينة تخص السياسة النقدية<sup>(23)</sup>.

ان الشكل (2-5) يوضح تقديرات مدد التباطؤ الزمني في السياسة النقدية من خلال أربعة نماذج قياسية مختلفة للاقتصاد. وطالما ان هذه النماذج قد بنيت من قبل مؤسسات مختلفة واشخاص مختلفين والذين يستندون بشكل أو بآخر الى تفسيرات مختلفة لنظرية الاقتصاد

<sup>(22)</sup> Arther O, Sullivan, Macroeconomics, OP.Cit,P263.

<sup>(23)</sup> Glenn. Rudebusch, "What Are the Lags in Monetary Policy?", FRBSF Weekly Letter, No95-50, February3, 1995, p.1.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

الكلي والذين يستخدمون كذلك طرائق احصائية مختلفة من اجل بناء نماذجهم، فإنهم بعد ذلك توصلوا الى تقديرات متباينة لتأثيرات السياسة النقدية. ففي الشكل نقوم بتبيان، لكل نموذج من هذه النماذج، التأثيرات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي او الفعلي (GDP) نتيجة لزيادة بنسبة (1%) في اسعار الفائدة قصيرة الأجل (من 4% الى 5%) بعد مرور سنة واحدة، وستين، وثلاث سنوات.

### الجدول (2-2)

الاثري في نمو الناتج المحلي الاجمالي من زيادة بنقطة مئوية واحدة في معدلات الفائدة

قصيرة الاجل

Year	DRI	Fair	FRBSF	MPS
1	0.47	0.24	0.55	0.20
2	1.00	0.49	0.74	0.90
3	1.13	0.46	0.70	2.00

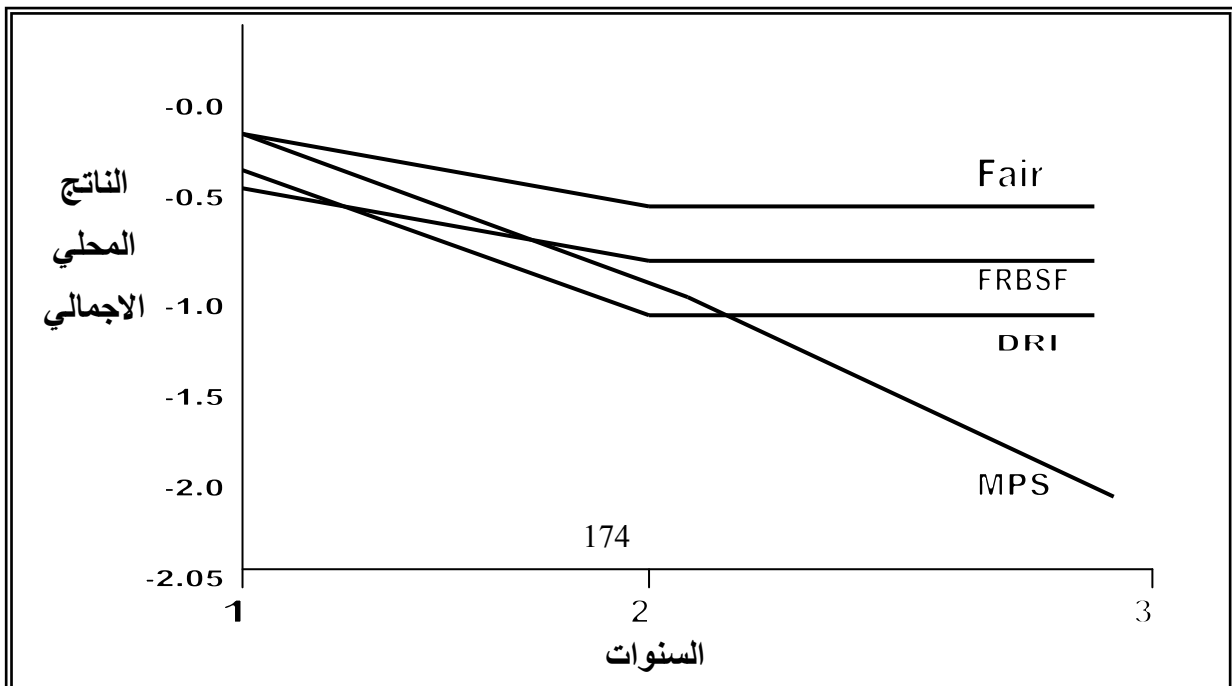
Source: Arther O' Sullivan, Macroeconomics, New Jersey, Prentice

Hill, 1998, p.266.

من خلال كل نموذج يُحتسب ما الذي سيحدث للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عندما ترفع اسعار الفائدة قصيرة الاجل بمقدار نقطة واحدة وبعد ذلك تعرض النتائج في الشكل (2-5).

الشكل (2-5) تقديرات مختلفة التأثيرات للسياسة النقدية

على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي



Source: Arther O' Sullivan, Macroeconomics, New Jersey, Prentice Hill, 1998, p.266.

ومن خلال الشكل (2-5) نستطيع ان نلاحظ وجود أربعة نماذج كل منها تقدر أثر السياسة النقدية في الناتج المحلي الاجمالي وهي على النحو الآتي:-

### 1- نموذج DRI

وهو منتج متاح تجارياً من مؤسسة (Data Resourcer)<sup>(24)</sup>.

### 2- نموذج Fair

وهذا النموذج يؤكد عليه لدى جامعة Yale من قبل الاقتصادي Fair<sup>(25)</sup>.

### 3- نموذج FRBSF

وهذا النموذج مقدم من قبل مصرف الإحتياطي الاتحادي لولاية سان فرانسيسكو.

### 4- نموذج MPS

وهو النموذج الذي يحتفظ به ويؤكد عليه كادر عمل هيئة أو مجلس المحافظين للبنك الفدرالي الأمريكي<sup>(26)</sup>.

أن في كل نموذج تكون معدلات الفائدة قصيرة الأجل المرتبطة أكثر بإجراءات السياسة النقدية تكون مرتبطة بمعدلات الفائدة طويلة الاجل بوساطة معادلة الهيكل الزمني ذي الاتجاه العكسي.

وهذا يعني ان التغيرات في المعدلات القصيرة من المفترض ان تغير التوقعات بشأن المعدلات القصيرة المستقبلية بشكل تدريجي فقط ومن ثمّ تصبح تغيرات المعدل القصير متجسدة بتباطؤ معين في المعدل الطويل. وهذه التغيرات في معدلات الفائدة الأسمية الطويلة والقصيرة تتضمن عموماً التغيرات في المعدلات الحقيقية ايضاً، لأن توقعات الأجور والأسعار من المفترض أن تعدل

<sup>(24)</sup> Probyn, Christopher and David Cole, The New Macroeconomic Model, DRI/Mc Graw- Hill, U.S. Review, July 1994, pp. 39-49.

<sup>(25)</sup> Ray Fair, Testing Macroeconomic Models, Cambridge Harvard university press, 1994, pp.20-29.

<sup>(26)</sup> Eilleen Mauskopf, The Transmission Channels of Monetary Policy, federal reserve Bulletin, 1990, pp. 985-1008.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

بشكل بطيء فقط. وتحركات معدل الفائدة هذه تؤثر في الثروة المالية للأسر في النماذج أيضاً بسبب وجود مراجعة معينة بين أسعار السندات والأسهم وأسعار الموجودات الأخرى. وفي هذه النماذج تؤثر المضاعفات في السوق المالية المتأتية من اجراءات السياسة النقدية على جميع فئات النشاط الاقتصادي الحقيقي. وعادة ما يكون الاستثمار بالمخزون مرتبط بشدة أكبر بالمعدلات قصيرة الأجل، والاستثمار الثابت في المشاريع والتشييد السكني هي مرتبطة بالمعدلات الطويلة، وانفاق الأسر على السلع المعمرة يعتمد على الثروة المالية، وكذلك معدلات الفائدة والصادرات الصافية هي مرتبطة بسعر الصرف السائد. ومع ذلك فإن استجابة الإنتاج والانفاق الحقيقي للتغيرات في البيئة المالية هي منمذجة بتباطؤ معين يعكس مثلاً التأخير من خطط الانفاق الجديدة الى المتطلبات الجديدة والعقود الجديدة واخيراً في التشييد أو التكوين الجديد والإنتاج الجديد<sup>(27)</sup>. ان طول هذا التباطؤ يختلف مع فئات الانفاق إلا انه عادة ما يكون على الأقل أمده عدة فصول.

ومن خلال الشكل (7) نستطيع ان نلاحظ بأنه بعد مرور سنة واحدة تقدر النتائج بان الناتج المحلي الاجمالي سيتراجع ما بين 1/4% و 1/2%. ان هذا يعني انه إذا كانت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي (3%) سنوياً قبل ان يتم القيام بزيادة أسعار الفائدة، فإن النماذج تقدر بأن الناتج المحلي الاجمالي سينمو بنسبة تتراوح ما بين (2.5%) و (2.75%). ان تقديرات النماذج يكون متشابهة الى حد كبير، في الأقل بالنسبة الى السنة الأولى.

لكن من جهة أخرى، فإن النماذج تختلف فيما بينها بدرجة كبيرة في تقديراتها للسنوات اللاحقة. إذ ان نموذج MPS (المستخدم في مجلس المحافظين للمصرف الاتحادي الأمريكي) يقدر تراجع نسبة (2%) في الناتج المحلي الاجمالي بعد مرور ثلاث سنوات، في حين أن نموذج Fair (الذي تم وضعه من قبل الأقتصادي Ray Fair الاستاذ في جامعة Yale الامريكية) يبين تراجع نسبة (1/2%) فقط في الإنتاج بعد مرور ثلاث سنوات. اما التقديرات المتحصل عليها من النموذجين الآخرين، وهذان النموذجان هما DRI (Data Resoueces) و FRBSF (بنك الاحتياطي الفيدرالي لولاية سان فرانسيسكو)، تقع في الوسط. وكما يوضح الشكل (2-5)، فإن مدة التباطؤ الزمني الخارجي بالنسبة للسياسة النقدية يمكن ان تكون طويلة وكذلك غير مضمونة النتائج<sup>(28)</sup>. وفي المطلب الثالث سوف نبحث التباطؤات الزمنية لقرارات السياسة النقدية وتأثيرها في النشاط الإقتصادي.

<sup>(27)</sup> Glenn. Rudebusch, "What Are Lags in Monetary Policy?", op.cit., p.3.

<sup>(28)</sup> Arthur O'sullivan, macroeconomics, op.cit., pp. 263-265.

المبحث الثالث: التباطؤات الزمنية من القرارات المتخذة الى النشاط الاقتصادي.

ان السياسة النقدية تحتاج الى وقت كافٍ لكي تؤثر في النشاط الاقتصادي. فالتغيرات في معدل الفائدة تؤثر عموماً بأسعار الموجودات المالية في السوق النقدية المحلية بسرعة والتي تمر الى أسعار الموجودات المالية الأخرى مثل سعر الصرف وأسعار الأسهم وأسعار السندات طويلة الأجل. ومع ذلك يتطلب الامر وقت أكثر طولاً لهذه التغيرات في الأسعار لكي تؤثر في قرارات الانفاق من قبل الافراد والشركات. فمثلاً قد يمضي وقت معين قبل ان تبدأ تغيرات معدل الفائدة بالتأثير في عبء إعادة المدفوعات على القروض طويلة الأجل مثل قروض الإسكان وحتى أطول قبل استشعار أثرها في سلوك أنفاق الفرد<sup>(29)</sup>.

وان الأدلة التطبيقية من الدول الصناعية المتقدمة تثبت ان الامر يتطلب بالمتوسط ستة اشهر لكي يؤثر التغير في السياسة النقدية بالطلب المحلي مع بلوغ الاثر الى الذروة بعدما يقارب (1.5-1) سنة<sup>(30)</sup>.

وهذه الدراسات تثبت أن الأمر يتطلب لغاية سنة واحدة لكي يؤثر التغير في السياسة النقدية بالتضخم المحلي مع بلوغ الأثر الى الذروة بعدما يقارب (1.5-2) سنة أو حتى أكثر<sup>(31)</sup>. والتباطؤ الزمني من قرارات السياسة الى التضخم قد تكون قصيرة في دول معينة وقد تكون طويلة في دول اخرى مثل الدول الصناعية وهو ما يعكس الأهمية النسبية لانتقال اثر سعر الصرف في المتغيرات الأخرى.

ويجب الحرص على ان تحليل التباطؤات في آلية انتقال اثر السياسة النقدية هو خاضع لعدم اليقين في داخل البلد وفي خارجه. إذ ان عدم اليقين ربما يكون كبير طالما ان مدة البيانات قصيرة نسبياً إذا ما اثبتت التقديرات القياسية بجانب الحقيقة القائلة إن اصلاحات رئيسة تحصل للسياسة النقدية.

فضلاً عن ذلك فقد تختلف تباطؤات الأنتقال من مدة الى اخرى لأنها محكومة بعوامل معينة مثل الدورة التجارية والتوقعات ومصداقية المصرف المركزي<sup>(32)</sup>. وهكذا ربما تعمل السياسة النقدية من خلال تباطؤات طويلة وغير يقينية ومتغيرة والتي هي صعبة التحديد بدقة. ويمكن التعرف الى آثار السياسة النقدية للمصرف المركزي على الاقتصاد ومن خلال الشكل (8)،

<sup>(29)</sup> Thorarinn G. Petursson, The Transmission Mechanism of Monetary Policy, op.cit., p. 73.

<sup>(30)</sup> MPC [Bank of England monetary policy council] (1999), the transmission mechanism of monetary policy, London, p.12.

<sup>(31)</sup> J. Vinals and J. Valles, On The Real Effects of Monetary Policy: A central banker's view, CEPR discussion paper series, 1999, No.2241, p. 86.

<sup>(32)</sup> Thorarinn G. Petursson, The Transmission Mechanism of Monetary Policy, Iceland, op.cit., p. 73-74.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

فالشكل يوضح ان الوقت الذي تأخذه تغيرات معدل الفائدة للمصرف المركزي حتى يكون لها أثر من النشاط الاقتصادي والتضخم هو أمر خاضع لحالات عدم اليقين بالطريقة نفسها لانتقال أثر السوق المالية.

ويمكن التأكيد على ان عدم اليقين هذا يزداد كلما توغلنا أكثر في طول آلية الانتقال. وهذا يؤكد على أن التباطؤات الزمنية تعتمد على عوامل مثل المدى الذي تنتبأ عنده عناصر الاجراءات المتخذة وكيف تفسر أثرها على الآفاق الاقتصادية المستقبلية وتنبؤاتهم عن الاجراءات المستقبلية للمصرف المركزي أيضاً. وهكذا فإن التباطؤات الزمنية ربما تختلف من مدة الى أخرى.

ويوضح الشكل (2-6) تقدير أثر نموذجي معين من زيادة غير متوقعة بنسبة 1% في معدل السياسة على سعر الصرف ( لوغارتم مؤشر سعر الصرف الفعلي) والاستخدام أو التشغيل) كنسبة مئوية من قوة العمل) والأسعار ( لوغارتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك). إن التقدير معتمد على تحليل VAR<sup>(\*)</sup> الذي يتضمن معدلات الفائدة الاجنبية قصيرة الأجل (متوسط مرجح او موزون) وأسعار السلع الدولية للتكيف على وفق أثر صدمات العرض مضافاً اليها المتغيرات في اعلاه.

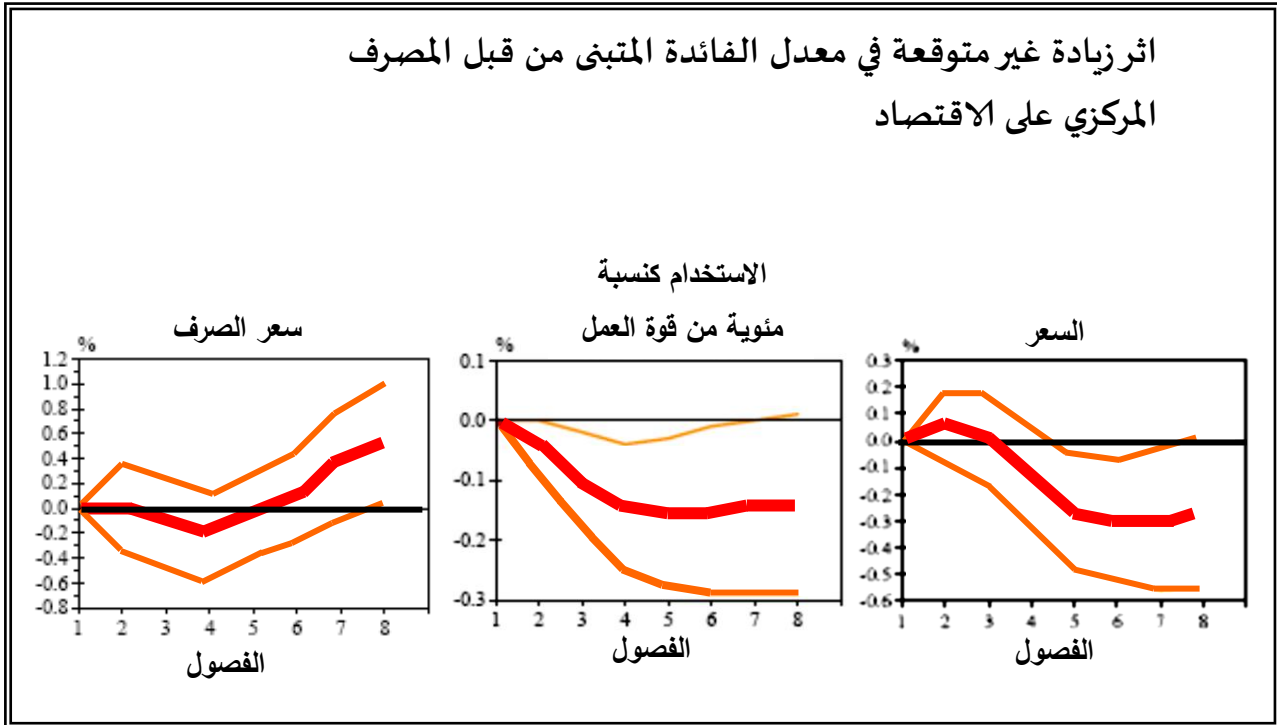
وهو معتمد على بيانات فصلية تشمل المدة من 1989-2000 ويوضح الشكل (8) فقط استجابة نموذجية للاقتصاد الى زيادة غير متوقعة في معدل السياسة عبر السنوات العشرة الماضية ويجب ألا تفسر كتنبؤ بالاستجابات الى اجراءات المصرف في المستقبل. وتبعاً لهذا التحليل فإن السياسة النقدية لديها أثر قليل أولي في سعر الصرف والاستخدام والاسعار.

وبعد مدة معينة يبدأ سعر الصرف بالانخفاض، والحد الأقصى للأثر يبرز بعد أقل من سنة واحدة تماماً مع ارتفاع القيمة بما يقارب 0.2% عن الخط القاعدي. وبعد ذلك يبدأ التناسق بين أسعار الصرف ومعدلات الفائدة أي إن فارق معدل الفائدة الموجب بإزاء الخارج يقارب انخفاض مستقبلي متوقع بسعر الصرف.<sup>(33)</sup>

(\*) VAR: Vector Autoregression.

<sup>(33)</sup> M. Eichenbaum and Evans C.L., Some Empirical Evidence on The Effects of Shocks to Monetary Policy on Exchange Rates, Quarterly journal of economics, 1995, 1975- 2010.

آثار السياسة النقدية للبنك المركزي في اقتصاد ايسلندا كحالة دراسية



Source: Thorarinn G. Petursson, The Transmission Mechanism of Monetary

Policy, Monetary Bulletin, The Central Bank of Iceland, 2001, p. 74.

إن زيادة معينة في معدل الفائدة تؤدي تدريجياً إلى انخفاض الاستخدام مع حصول اثر معنوي احصائياً بعد ما يقارب نصف سنة. ويبلغ الأثر إلى الذروة بعد سنة واحدة عندما ارتفعت البطالة بنسبة 0.15% من قوة العمل (الأنحراف عن الخط القاعدي)<sup>(34)</sup>. وينخفض الأثر تدريجياً ويتلاشى بعدما يقارب 1.5 سنة اعتماداً على حدود الثقة. والاثار المعنوي احصائياً على الأسعار يحصل بعدما يقارب سنة واحدة بعد ارتفاع معدل الفائدة. ويبلغ المعدل إلى الذروة بعد زهاء 1.5 سنة عندما تنخفض الأسعار بما يقارب 0.3% (عن الخط القاعدي)

(34) Thorarinn G. Petursson, The Transmission Mechanism of Monetary Policy, op. cit., p. 74.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

---

وهذا يقابل الحد الأقصى للأثر على المعدل السنوي للتضخم بعد قرابة 15 شهراً. وعندما ينخفض التضخم بمقدار 0.35 نقطة مئوية عن الخط القاعدي<sup>(35)</sup>.  
ومن خلال كل ما تقدم يمكن ان نفهم ان الفترة التي يظهر فيها التأثير على الاقتصاد يختلف من دولة الى دولة وذلك حسب الوضع الاقتصادي لكل دولة.  
ويمكن الان من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل ان نتعرف على تحليل تباطؤ السياسة النقدية عن طريق الجدول بين الكينزيين والنيوكلاسيك وكذلك معرفة كفاءة السياسة النقدية فضلاً عن تفسير التوقعات بشأن تباطؤ انتقال اثر السياسة النقدية.

---

(35) Ibid, p. 75.

## الفصل الخامس: المعوقات في ظل التباطؤ الزمني وتحقيق النمو الاقتصادي

### خلاصة الفصل الخامس:

تعتبر السياسة النقدية من أهم أشكال السياسة الاقتصادية الكلية التي تنتهجها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل مكافحة الاختلالات والمعوقات المختلفة التي صاحبت التطورات التكنولوجية الموظفة في مختلف الاقتصاديين وتقليص الثغرات التي يمكن أن تحدث العديد من الأزمات المؤثرة سلباً على موارد المجتمعات المختلفة، حيث يستهدف الاستقرار الاقتصادي تحقيق معدلات ايجابية للنمو والقضاء على البطالة واستهداف التضخم بالعمل على استقرار العام للأسعار الأمر الذي يضمن الاستقرار الداخلي للاقتصاد.

غير أن الاستقرار الداخلي لا يمكن تحقيقه بمنأى عن التوازن الخارجي الذي يفترض السعي لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات وضبط أسعار الصرف بالشكل الذي يضمن تجنب كل المشاكل الاقتصادية الناتجة عن التعامل مع العالم الخارجي، وتطرح الأزمات المالية والمصرفية الحديثة النشأة تحديات كبيرة أمام صانعي السياسات ومنتخذي القرار بشأن تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، حيث يتعين على السلطات النقدية والمالية أن تعتمد مجموعة شاملة من التدابير الوقائية من هذه المعوقات لتتمكن من وضع قواعد أفضل لعمل البنوك المؤثرة في النظام المالي والرقابة عليها، ووضع القيود على الأنشطة التي تكون مصدر للمخاطر، وبالتالي يمكن اعتبار أن السياستين النقدية والمالية هي من أهم الأدوات المتاحة لدى الحكومات من أجل التصدي لهذه المعوقات التي تعتبر عائق في سير نشاط السياسة النقدية وتحقيقها للنمو الاقتصادي، ولكن ما موقع الاقتصاد الجزائري من كل هذه المشكلات التي يعيشها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن؟ وهل نحن فعلاً بمنأى عن مثل هذه المعوقات؟ وهذا ما يتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

## خاتمة عامة

لقد تناولنا في هذا البحث أحد أهم المواضيع في مجال الاقتصاد الكلي، ألا وهو أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، إذ تعددت الدراسات واختلفت الآراء حول توضيح أهمية وتأثير العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، فظهرت مجموعة من الأفكار في شكل نظريات تحت لواء مدارس اقتصادية حاولت كل منها البحث عن آلية لتفسير أثر تغير كمية النقود على المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية والخارجية، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا تحليل تطور المعروض النقدي في الجزائر، وكذا دراسة واقع هذا الأثر من وجهة نظر الاقتصاديين في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تحليل ظاهرة العجز المزدوج في الجزائر للفترة (2001\_2016).

من أجل ذلك قمنا بتقسيم دراستنا على جزأين، الأول يتعلق بالجانب النظري والذي حاولنا من خلاله التطرق إلى المفاهيم الأساسية للدراسة ثم حاولنا التطرق لأثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية والخارجية، حيث تمثلت المتغيرات النقدية في سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة أما المتغيرات المالية والخارجية فتتمثل في الميزانية العامة والميزان التجاري وعليه فإن التوازن الاقتصادي الكلي حسب نموذج منديل فلمنج يتحدد من خلال تقاطع منحنيات (IS/LM/BP) في نقطة واحدة، أما الجزء المتعلق بالدراسة التطبيقية والذي من خلاله أسقطنا ما توصلنا إليه في الجزء النظري على الاقتصاد الجزائري فحاولنا تحليل تطور المعروض النقدي ومكوناته والعناصر المقابلة له، ثم تحليل أثر العرض النقدي على المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية والخارجية وتتمثل هذه المتغيرات في (سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم، الميزانية العامة والميزان التجاري)، فوجدنا أن هناك تأثيرا طرديا مع العرض النقدي الحقيقي وسعر الفائدة، أما باقي المتغيرات فكان لها تأثير عكسي مع العرض النقدي الحقيقي وبالتالي هناك من يتوافق أو لا يتوافق مع وجهة نظر الاقتصاديين التي تم تناولها في الفصل الأول، وهذا راجع للوضع الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج هي:

(أ) نتائج الجانب النظري:

1- توجد علاقة طردية تناسبية بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، بحيث أن زيادة في عرض النقدي تؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وفي ظل افتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وثبات سرعة تداول النقود يكون عرض النقد متغيرا مستقلا والسعر متغيرا تابعا، وبالتالي فإن مسؤولية السلطات

النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على مستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم؛

2- يرتبط العرض النقدي بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ أنه بازياد العرض النقدي ينخفض سعر الفائدة، فالفائدة في النظرية الكينزية هي ليست ثمنا للامتناع عن الاستهلاك وإنما هي ثمن التخلي عن السيولة، وبذلك يعتمد سعر الفائدة على قوة التفضيل النقدي أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنة بعرض النقد المتوفر لإشباع تلك الرغبة، فسعر الفائدة هو عبارة عن ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها أي انه يتأثر بكل منهما، وعليه يمكن القول أن العرض النقدي يمارس تأثيرا مباشرا على سعر الفائدة؛

3- إن العرض النقدي أظهر تأثيرا طرديا ومباشرا على سعر الصرف وهذا حسب النظرية الكمية للنقود، فأى زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاعها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية، ويتضح من ذلك أن عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية ومباشرة؛

4- يأتي تأثير عرض النقود في الميزانية العامة من خلال تأثيره في الأسعار فارتفاعها والناجم عن زيادة في المعروض النقدي سيدفع حتما نحو زيادة النفقات الحكومية لمواجهة الاحتياجات الحكومية من سلع وخدمات ومن مرتبات وأجور فكلها يجب أن تساير مستوى الأسعار لذا فإن الزيادة في المعروض النقدي ستدفع نحو علاقة عكسية مع الميزانية العامة؛

5- يتأثر الميزان التجاري بعرض النقود، إذ يرتبط معه بعلاقة عكسية، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لكل من يملكها وتؤدي هذه الزيادة إلى التوسع في الطلب الكلي مباشرة، وهذه الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة إما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية؛

6- العرض النقدي له ترابط قوي مع ميزان المدفوعات فالفائض في ميزان المدفوعات يستلزم توسعا نقديا، والعجز يستلزم الانكماش النقدي، وعليه فإن التوازن الآني في الأسواق الثلاثة يتحدد من خلال منحنيات (IS/LM/BP) في نقطة واحدة وهي التي تضمن التوازن في الاقتصاد.

ب- نتائج الجانب التطبيقي:

1- عرف المعروض النقدي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، هذا راجع بصفة غير مباشرة إلى ارتفاع إيرادات الصادرات الوطنية أما بصفة مباشرة إلى تطور الأصول الخارجية؛

2- في الجزائر يعتبر المجمع النقدي  $M_2$  الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية والذي يمثل المجمع القاعدي للوضع النقدية، نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم؛

3- تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية والكتابية وأشباه النقود التي عرفت تطورا خلال فترة الدراسة (2001\_2016) وفيما يخص مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فهي تتكون من الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد، والقروض المقدمة للدولة؛

4- أثر العرض النقدي الحقيقي بشكل عكسي على التضخم مما يعني زيادة المعروض النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وهذا لا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين، والتضخم في الجزائر كان بدافع الطلب تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي؛

5- العرض النقدي الحقيقي يرتبط بعلاقة طردية مع معدلات الفائدة الحقيقية إذ أنها ترتفع بازدياد العرض النقدي الحقيقي والعكس صحيح وهذا لا يتوافق مع وجهة نظر الاقتصاديين بالنسبة للنظرية الكينزية، ويرجع ذلك إلى ضعف اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، كما قد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال؛

6- إن العرض النقدي الحقيقي أظهر تأثيرا عكسيا على سعر الصرف مما يعني زيادة المعروض النقدي لا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف وهذا لا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين، ويرجع هذا بالأساس إلى تزايد الطلب العالمي على العملة الوطنية من

## خاتمة عامة

خلال تزايد الطلب على البترول، كذلك ارتفاع الواردات اللازمة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي؛

7- أثر العرض النقدي الحقيقي على الميزانية العامة بشكل عكسي (علاقة عكسية)، مما يعني زيادة العرض النقدي سيدفع حتما نحو علاقة عكسية مع الميزانية العامة وهذا يتفق مع آراء وجهة نظر الاقتصاديين، فالعرض النقدي أحد أهم مصادر تمويل للميزانية العامة، وقد اعتمدت الجزائر على سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول والثاني)، واتبعت الجزائر برنامج تقشف صارم بسبب انخفاض أسعار البترول؛

8- أثر العرض النقدي الحقيقي ( $M_2/P$ ) على الميزان التجاري بعلاقة عكسية بحيث أن زيادة العرض النقدي سوف يقود إلى حالة العجز التجاري وهذا يتفق مع آراء وجهة نظر النقديين، ويرجع هذا ارتفاع الحاد في الواردات وانخفاض الصادرات الجزائرية.

### اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: توصلنا إلى أن العرض النقدي يؤثر على المتغيرات محل الدراسة من وجهة نظر الاقتصاديين حيث يؤثر ايجابيا على كل من سعر الفائدة ومعدلات التضخم ويؤثر عكسيا على كل من سعر الصرف والميزان التجاري وكذلك الموازنة العامة، إذا الفرضية صحيحة؛
- الفرضية الثانية: يؤثر العرض النقدي الحقيقي ( $M_2/P$ ) بشكل طردي مع سعر الفائدة أما باقي المتغيرات الاقتصادية فإن العرض النقدي الحقيقي ( $M_2/P$ ) يؤثر بعلاقة عكسية مع كل من سعر الصرف، التضخم، التوازن الخارجي والموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي فقد توصلنا إلى أن هذا التأثير قد يتوافق في حالات أو لا يتوافق في أخرى مع وجهة نظر الاقتصاديين نظرا للأوضاع والظروف الاقتصادية السائدة في البلد، وعليه نثبت صحة الفرضية.

### التوصيات:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ومن استنتاجات فإننا نضع التوصيات التالية:
- يجب مراعاة ضبط الزيادة في حجم الكتلة النقدية ضمن نسب مئوية معينة تناسب مع الزيادة المرتقبة في حجم الناتج الوطني؛
  - العمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية، والحد من الإصدار النقدي، وتشجيع تطوير النقود الكتابية والإلكترونية واستعمالها؛
  - أن تسعى البنوك المركزية في الجزائر ومن خلال شبكات المصارف التجارية إلى نشر الوعي والثقافة المصرفية فضلا عن التقرب إلى المواطنين لكسب ثقتهم من أجل زيادة فاعلية

## خاتمة عامة

العرض النقدي ( $M_2$ )، أي التوسع في الائتمان كأحد مكونات العرض النقدي من خلال ما ظهر لها من تأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛

- يجب الاهتمام بقضية مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وإعادة النظر فيها والتركيز على تلك المصادر التي تتلاءم مع خصائص الاقتصاد الجزائري؛
- تقليل الاعتماد على السلطة النقدية كمصدر لتمويل العجز وذلك للآثار التضخمية المصاحبة لذلك والبحث عن مصادر بديلة؛
- توجيه جهود البحث العلمي نحو دراسة متغيرات اقتصادية أخرى ولفترات أخرى لمعرفة آثارها والاستفادة من ذلك في صياغة السياسات.

### آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تحليل أثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والمتمثلة في التضخم وسعر الفائدة، سعر الصرف، الميزانية العامة والتوازن الخارجي، لذلك نرى أن موضوعنا لم ينتهي بعد وأنه مجال خصب للدراسة، وفي هذا المجال نقترح بعض المواضيع التي تبلغ أهمية كبيرة في مجال البحث المستقبلي، ومن أهمها ما يلي:

- تحليل أثر العرض النقدي على التضخم والإنفاق العام في الجزائر؛
- تحليل وقياس العلاقة السببية بين العرض النقدي والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- دراسة العلاقة السببية بين العجز المالي والعجز التجاري في الجزائر.

تم بعون الله وحمده

ونرجو أن نكون قد وفقنا في محاولتنا هذه

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولا- الكتب:

1. أحمد هني، العملة والنقود، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
2. باري سيجل: ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديين)، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 1987.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
5. جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي (النظريات والممارسات)، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
6. سي محمد كمال، مدخل إلى الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
7. طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، النقود والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
8. الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
9. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
10. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
11. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
12. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
13. مجيد الكرخي، دراسات النشاط المالي للدولة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
14. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2017.
15. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية- الجزء 3، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

## قائمة المراجع

16. محمد الواد وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2007.
  17. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
  18. محمد صالح تركي القريشي وناظم نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993.
  19. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2010.
  20. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 36.
  21. نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، دارالجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2001.
  22. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظريات النقدية، ط2، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2014.
  23. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي "قضايا نقدية ومالية"، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 2001.
- ثانيا- الرسائل والأطروحات الجامعية
1. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
  2. بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013.
  3. بقبق ليلى اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية- دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكرالقايد- تلمسان، 2014-2015.
  4. بلعاش ميادة، أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة "الجزائر-فرنسا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
  5. بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقود، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية

## قائمة المراجع

- باستخدام تقنية VAR للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.
6. بولوط بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
7. بوتيارة عنتر، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2013)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010.
8. بورنان بوزيد، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة- الجزائر، 2014-2015.
9. بوزعور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
10. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
11. دوحى سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر "بسكرة- الجزائر"، 2014-2015.
12. رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر للفترة (1989-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة- الجزائر، 2013.
13. رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
14. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2015-2016.

## قائمة المراجع

15. ساسي فطيمة، أثر المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة تحليلية لحالة الجزائر(1990-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ، 2014-2015.
16. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "1990-2000"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
17. صلاح الدين كروش، البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 2015-2016.
18. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2014-2015.
19. فرج بن ناوي بن نجيب العنزي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك مسعود، 2004.
- كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران- الجزائر، 2014-2015.
20. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013-2014.
21. محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2009-2010.

### ثالثا- المجالات

1. آيت يحي سمير، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، مجلد 1، العدد 2، 2015.

## قائمة المراجع

2. بن البار محمد وسنوسي علي، أثر عرض النقود على التضخم خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة- الجزائر، العدد 16، 2016.
3. حيدوشي عاشور ووعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة- الجزائر، العدد 05، جوان 2017.
4. دحماني محمد أدريوش وناصر عبد القادر، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، العدد 07، جويلية 2014.
5. رايس فضيل وعلي لزعر، الفوائض النقدية وفرص التصنيع في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد 24، مارس 2012.
6. رايس فضيل وعلي لزعر، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد الافتتاحي، 23 جانفي 2014.
7. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة-الجزائر، العددان 62-63، شتاء- ربيع 2013.
8. شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- جوان 2015) "دراسة تحليلية"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة جيجل-الجزائر، المجلد 03، العدد 1، مارس 2017.
9. عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة- القادسية للعلوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، العدد 10، 2008.
10. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة (2000-2013)، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد 07، ديسمبر 2014.
11. فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 14، 2014.

رابعا- الملتقيات

## قائمة المراجع

1. بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بشار، 25-26 أفريل 2006.

### خامسا- القوانين والمراسيم والتقارير والجرائد

- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- جريدة الفجر، العملة الجزائرية ضمن أرخص العملات في العالم والخبراء يحذرون الدينار في خطر.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2006.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية، العدد (5-9-13-17-21-25-29-37-39)، مارس (2012-2014-2015)، ديسمبر (2008-2009)، ماي 2011، سبتمبر 2017.
- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013.

### سادسا- المواقع الإلكترونية

- <http://www.syr-res.com>
- <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/222755.htm>
- [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
- <https://data.albankaldawli.org>
- <http://ar.knorma.com>

## الملخص:

لقد شغل موضوع البنك المركزي والسياسة النقدية حيزا كبيرا ومعتبرا في أعمال الكثير من الباحثين بمختلف اتجاهاتهم وذلك باعتباره النواة الأساسية للجهاز المصرفي كما للسياسة النقدية أهمية كبيرة في الحد والتخفيف من المشاكل الاقتصادية للدولة، والبنك المركزي هو أحد الأطراف الأكثر تأثيرا عليها بل وهو المتحكم فيه والمسير فيجب أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية في قراراته وتكون له الحرية حتى يتمكن من التأثير على السياسة النقدية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المطلوبة والمراد تحقيقها، وبما أن البنك المركزي هو المسؤول على رسم السياسة النقدية ووضعها فإن هذه الدراسة تهدف إلى تبيان دور استقلالية البنك المركزي في تحسين أداء السياسة النقدية، كما تهدف أيضا إلى مدى تأثير هذه الاستقلالية على مسار السياسة النقدية وزيادة فعاليتها وذلك من خلال القوانين المتعلقة باستقلالية البنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، التضخم.

**Résumé :**

Rempli le sujet de la banque central beaucoup et dire dans le travail de nombreux chercheur dans diverses attitudes et que comme du noyau système bancaire ,que le politique monétaire de grande importance a la réduction et l'atténuation des problème économique de l'état.

La banque centrale est un des plus influents par les parties ,mais il décision et avoir la liberté ,pour afin d'atteindre ses objectif  
Depuis que la banque centrale responsable de la politique monétaire, cette étude vise a clarifier le rôle des indépendance de la banque centrale pour amélioies les performances de politique monétaire .

**Les mots clés : la banque centrale, politique monétaire, L'inflation.**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ